

اليوم التالي لعباس: مرشد عام وزاوية إسرائيلية

أودي ديكل ونوى شوسترمان

لليوم التالي لعباس آثار
استراتيجية على إسرائيل

أودي ديكل ونوى شوسترمان

اليوم التالي لعباس الآثار الاستراتيجية لإسرائيل

أودي ديكل ونوى شوسترمان

معهد دراسات الأمن القومي

وهو يضم مركز يافه للدراسات الإستراتيجية ، الذي تأسس في عام 2006 للمعهد هدفين معلنين : الأول هو إجراء بحث أساسي حول قضايا الأمن القومي لإسرائيل والشرق الأوسط والنظام الدولي ، وفقاً لأعلى المعايير الأكاديمية ، والثاني هو المساهمة في النقاش العام وعمل الحكومة بشأن القضايا التي تكون أو ينبغي أن تكون على رأس جدول الأعمال الأمني لإسرائيل.

الجمهور المستهدف من معهد دراسات الأمن القومي هو مستوى صانعي القرار ، المؤسسة الأمنية ، صناع الرأي العام في إسرائيل ، المجتمع الأكاديمي الذي يتعامل مع الأمن في إسرائيل والعالم والجمهور المهتم أينما كان.

ينشر المعهد الأبحاث التي يعتقد أنها تستحق اهتمام الجمهور ويتبع سياسة صارمة من الحياد. الآراء الواردة في المنشورات هي آراء المؤلفين فقط ، ولا تعكس بالضرورة مواقف المعهد أو أمناءه أو الأفراد والهيئات التي تدعمه.



محرر السلسلة: د. عنات كيرتس ، مدير الأبحاث ، معهد دراسات الأمن القومي
تحرير اللغة والتدقيق اللغوي: ميريا يلين
أحضر للطباعة: نعيم ران ، معهد دراسات الأمن القومي
تصميم الجرافيك: ميشال سامو كوفاكس ، مكتب التصميم الجرافيكي ، جامعة تل أبيب
الرسوم البيانية والمساعدات الرسومية: شاي ليبروفسكي ، معهد دراسات الأمن القومي
تصميم الغلاف: شاي ليبروفسكي ، معهد دراسات الأمن القومي ، صورة الغلاف:
دجورिका ماركو (رويترز) ، المعالجة: INSS Studio

معهد دراسات الأمن القومي
حاييم لبنان 40
ص.ب 39950
رمات أبيب
تل أبيب 6997556

il.org.inss@info

هو / http // www.inss.il
ISBN: 978-965-92972-4-5

جدول المحتويات

5	عن المؤلفين
6	ملخص
13	المقدمة
19	الفصل الأول: أدوار التوظيف وانعكاساتها على المصالح الإسرائيلية لـ "اليوم التالي لعباس"
22	
23	الشروط الأساسية للسلطة الفلسطينية
24	المتغيرات الرئيسية
	الفصل الثاني: السيناريوهات الرئيسية
	السيناريو أ - 28 فتح متفق عليه
	الفرص في 29 سيناريو ايجابي
	السيناريو 32 - صراعات الميراث
	33 ركز عواقب
	السلطة
	السيناريو ج 40 الانتخابات
	الفرص والتهديدات لإسرائيل
	الورثة المحتملين
	السيناريو 46 الفوضى وعدم الاستقرار الخطير وتفكك السلطة الفلسطينية السيناريو الفرعي - D1
	القيادة الجماعية السيناريو الفرعي - D2 الاستيلاء من قبل قادة الآليات الأمنية (الانقلاب العسكري)
	السيناريو الفرعي - D3 تفكك السلطة الفلسطينية في المنطقة سيناريو الأنظمة الفرعية هـ - هيمنة حماس في الضفة الغربية
	50
	السيناريو الفرعي الأول: سيطرة حماس العسكرية على الضفة الغربية 50
	السيناريو الفرعي الثاني: فوز حماس في الانتخابات 50

51	السيناريو الفرعي الثالث -توسيع النفوذ "الزاحف" لحركة حماس والانسحاب في مركز السلطة
52	العوامل المساهمة في سيناريو الفوضى -تدهور الاتجاهات في المجتمع الفلسطيني وفقدان الشرعية العامة
53	فجوة بين الأجيال
53	المركز والمحيط
54	المنافسة بين المنظمات
55	والوضع الاقتصادي
56	تداعيات سيناريوهات الفوضى على إسرائيل
57	الفصل الثالث: الزاوية الإقليمية
57	الأردن
58	مصر
60	دول الساحل
62	ملخص: إسرائيل وتشكيل النظام الفلسطيني واستقراره
65	توصيات السياسة لإسرائيل
---	مصادر

عن المؤلفين

عودي ديكل (عقيد عسكري) -باحث أول في معهد دراسات الأمن القومي ، رئيس الكتلة الفلسطينية ، شغل منصب مدير معهد دراسات الأمن القومي ، وقبل ذلك كان رئيسًا لمديرية المفاوضات مع الفلسطينيين. كجزء من عملية أنابوليس في عهد رئيس الوزراء إيهود أولمرت. وقد شغل سلسلة طويلة من المناصب في جيش الدفاع الإسرائيلي في مجالات الاستخبارات والتعاون العسكري الدولي والتخطيط الاستراتيجي. وكان آخر منصب له في الجيش الإسرائيلي هو رئيس التخطيط الاستراتيجي وقبل ذلك رئيس شعبة العلاقات الخارجية وقائد وحدة الارتباط الخارجي ورئيس قسم البحوث في شعبة المخابرات بالقوات الجوية. وترأس أودي ديكال اللجان العسكرية المشتركة مع مصر والأردن ورئيس اللجنة الثلاثية لقوات الدفاع المدني. إسرائيل والأمم المتحدة ولبنان بعد حرب لبنان الثانية.

نوعا شوسترمان -باحثة في معهد دراسات الأمن القومي ومنسقة برنامج البحوث الفلسطينية. حاصلة على درجة الماجستير في العلاقات الدولية مع التركيز على الشرق الأوسط من جامعة نيويورك ، (NYU)والتي أصبحت باحثة في برنامج فولبرايت نيابة عن وزارة الخارجية الأمريكية. خلال إقامتها في نيويورك ، عملت في منتدى السياسة الإسرائيلية ، (Forum Policy Israel)وقبل ذلك عملت في القنوات الإعلامية الإسرائيلية وتخرجت بدرجة البكالوريوس في الفلسفة والاقتصاد والعلوم السياسية PCM -في الجامعة العبرية.

ملخص

تعتبر مسألة خليفة أو خليفة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) من أهم عوامل التشكيل على الساحة الفلسطينية في السنوات الأخيرة.

-يسرّع التنافس بين القوى الرئيسية -فتح وحماس -ويلحق الضرر بفاعلية سيطرة السلطة الفلسطينية. عندما يصبح رحيل عباس حقيقة ، سيكون هناك اضطراب سياسي بل وأزمة حقيقية في المعسكر الفلسطيني. يشغل عباس ثلاثة مناصب رئيسية على الساحة العامة الفلسطينية: رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو المنصب الذي انتخب له في انتخابات عام 2005؛ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس حركة فتح ، ولكن يُنظر إليه اليوم على أنه حاكم ديكتاتوري منذ ذلك الحين. لم يتم إجراء انتخابات لاستبداله أو إعادة انتخابه.

حتى اليوم ، ليس معروفًا إلى متى ستستمر ولاية عباس البالغ من العمر 86 عامًا ، والذي تعاني صحته غير مستقرة. خلال فترة ولايته ، تأكد من عدم ظهور أي شخصية سياسية شعبية في السلطة الفلسطينية يمكن أن تطغى عليه ، ولم يعد الطريق علانية لرحيله. وعلى الرغم من المحاولات الأخيرة التي قام بها عباس لتعيين حسين الشيخ كبديل له ، إلا أن هذه الخطوة حتى وقت كتابة هذا التقرير لم تحظ بتأييد شعبي بل أدت إلى انقسام في صفوف فتح. إذا لم يكن هناك تغيير في هذا الوضع وتنازل عباس بشكل غير متوقع عن المنصة ، فقد تجد السلطة الفلسطينية نفسها بدون قيادة متفق عليها وبدون عملية منظمة و متفق عليها مسبقًا لإنشاء قيادة جديدة ، بينما يطالب أناس مختلفون بالتاج. ويسعى إلى وراثته واحد أو كل مناصبه. صراعات الخلافة تؤثر بالفعل على ميزان القوى في الساحة الفلسطينية ، وداخل حركة فتح هناك اتجاه لا يصمت فيه العديد من النشطاء على الرغم من عباس بل ويعملون ضد السلطة الفلسطينية. ومن الأمثلة على ذلك عزل توفيق الطيراوي (القائد السابق لجهاز المخابرات العامة) من مراكز قوة الحركة بعد انتقادات وجهها ضد آل الشيخ. كما أوضح جبريل الرجوب ، أمين عام اللجنة المركزية لحركة فتح ، أن الالتزام التام زعيم واحد (أول ياسر عرفات ، تلاه عباس - نوع من الأب الذي يطلب الولاء التام بأي ثمن ويتلقى ذلك) خدم القضية الفلسطينية في الماضي ، لكن من المتوقع أن يموت لصالح التغيير الضروري في المعسكر الفلسطيني ، موضحًا أن المرحلة المقبلة ستكون مختلفة تمامًا عن الماضي ، لصالح قرار جماعي وشراكة في كافة المؤسسات القيادية.

لا تهدف هذه الوثيقة إلى التنبؤ بمن سيحل محل عباس ، ولكن تهدف إلى فحص عدة سيناريوهات في اليوم بعد عباس ، انعكاساتها على الساحة الفلسطينية وانعكاساتها على إسرائيل.

السيناريوهات التي تم اختيارها:

يقوم عباس بترية وتعيين خلف متفق عليه سيدخل مناصبه الثلاثة.

هناك انقسام في المناصب الثلاثة -رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ورئيس حركة فتح -بين شخصيات مختلفة ، ويتم إنشاء قيادة جماعية.

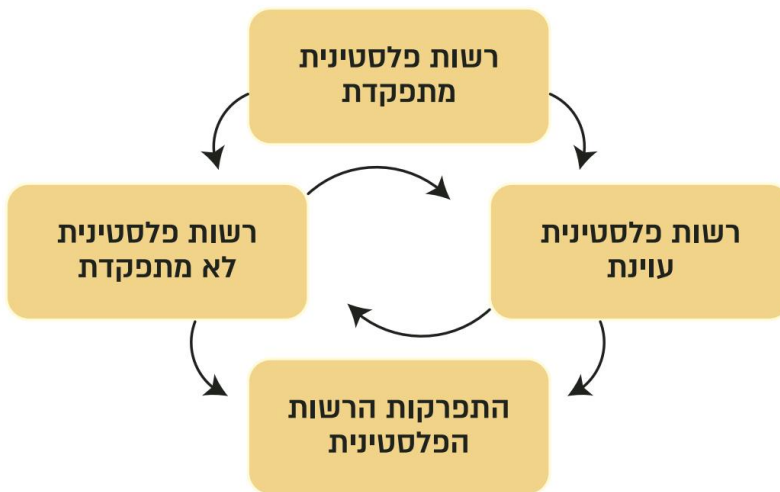
تجري الانتخابات لرئاسة السلطة الفلسطينية (لا يتطلب إجراء انتخابات للمجلس التشريعي).

لا يوجد اتفاق على الوريث أو الورثة ، ومعارك الخلافة مستمرة بين المتنافسين على القيادة.

حماس تحاول استغلال الفرصة للسيطرة على السلطة الفلسطينية ، وكذلك الاندماج في منظمة التحرير الفلسطينية والاستيلاء عليها لاحقًا.

ينجر النظام الفلسطيني إلى الفوضى وعدم الاستقرار والخلل الوظيفي ، مما يؤدي إلى تفكك السلطة الفلسطينية وظهور العناصر المعادية لإسرائيل.

ديناميات الشروط الأساسية للهيئة



يؤدي كل من السيناريوهات إلى سلسلة من العواقب والسيناريوهات الفرعية التي ستؤثر على وضع السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، وسيتم فحصها في هذه الوثيقة.

في ظل تعدد العوامل المؤثرة والسيناريوهات المحتملة ، من الصعب التنبؤ بمستقبل النظام الفلسطيني. لذلك ، يجب على إسرائيل الاستعداد لأربع أوضاع أساسية للسلطة الفلسطينية في اليوم التالي لعباس: سلطة فلسطينية فاعلة وتنسيق مستمر ؛ السلطة الفلسطينية المعادية لإسرائيل. سلطة فلسطينية معطلة وحتى فاشلة. تفكك السلطة الفلسطينية.

في هذا العمل ، تم فحص السيناريوهات فيما يتعلق بثلاثة أوضاع أساسية تتعلق بوجود السلطة الفلسطينية وعملها في اليوم التالي لعباس. رابع حالة تفكك للسلطة هي الأكثر إثارة للقلق ، لأنها تعني تشكيل واقع دولة واحدة أو العودة إلى الحكم العسكري. تعاملنا مع هذا الوضع بشكل أقل ، على الرغم من وجود فرص لإعادة تشكيل مجموعة القوى في الساحة الفلسطينية ، بما في ذلك ضم المنطقة (ج) أو الاعتراف بحماس كطرف يمثل الفلسطينيين.

وصف الشروط الأساسية:

تعمل السلطة الفلسطينية وتتعاون معها ، على غرار الوضع اليوم ، بشكل رئيسي في مكافحة الإرهاب ، وفي إرساء القانون والنظام في مناطق السلطة ، وفي التعامل مع القضايا المدنية للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون هناك.

السلطة الفلسطينية تعمل ولكن موقفها معاد لإسرائيل تحت تأثير العوامل

المتطرفون الذين سيتولون أجندها.

إن السلطة الفلسطينية ضعيفة بشكل كبير ، دون أن تعمل بشكل فعال على جميع المستويات ، إلى حد وجودها كيان فاشل ، وتعزيز العمليات التي تؤدي إلى تفككه.

· قد تؤدي الأوضاع (ب) و (ج) إلى فوضى تتوقف فيها السلطة الفلسطينية عن كونها عامل استقرار ، ولن تعمل ولن تكون قادرة على الحكم ، ومن الناحية العملية سوف تتفكك ، إما بسبب الديناميكيات أو كجزء من قرار يتخذه القيادة الفلسطينية "تعيد المفاتيح" لإسرائيل.

فوضى وفوضى وتفكك



الانهيار المنهجي
التحلل إلى
النظم الإقليمية

عدم الاستقرار المستمر



العنف الشعبي والإرهاب
تنامي التأييد لحركة حماس
وقف المساعدات الاقتصادية

الاستمرارية



زعيم منتخب أو متفق عليه
القيادة الجماعية
هيمنة الآليات

المصادر: الصورة اليمنى: توركمان محمد / رويترز ؛ الصورة الوسطى: / com.shutterstock جوميز جون ؛ الصورة اليسرى: com.shutterstock / photo - adel abu

الهدف الاستراتيجي لإسرائيل هو إقامة سلطة فلسطينية مستقرة ومسؤولة وفعالة تتعاون مع إسرائيل في المجالات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. تحلل هذه الوثيقة الطرق التي ستفيد الحفاظ على المصلحة الإسرائيلية ، أي النهوض بالهدف

الاستراتيجية

تمتلك إسرائيل القدرة على التخفيف من بعض الاتجاهات السلبية التي من المتوقع أن تتطور أو تتسارع مع خروج محمود عباس من الساحة السياسية ، ودعم العمليات التي قد تساهم في الاستقرار النسبي واستمرار الأداء الفعال للسلطة الفلسطينية ، مثل عدم التدخل في عمليات التنظيم في النظام الفلسطيني والحفاظ على خيارات السياسة المستقبلية لتشكيل واقع كيان فلسطيني منفصل

ومتميزه عن إسرائيل. ومع ذلك ، فإن كل خطوة وعمل إسرائيلي في سياق تبادل القيادة الفلسطينية يجب أن يتم بطريقة مدروسة ودقيقة ، دون التورط في محاولة "هندسة" النظام الفلسطيني سياسيًا أو خلق انطباع بأنها تنوي فرض فضل القيادة على ذلك. معًا

يجب على إسرائيل أن تحاول وقف العمليات ذات الطبيعة والاتجاه الفوضويين ، والتي ستؤدي إلى تفكك السلطة الفلسطينية وإعادة إسرائيل إلى الانخراط المباشر والعميق في الضفة الغربية ، أي إلى حالة الحكم العسكري ، وتسريع الاتجاه الحالي. الانزلاق إلى واقع دولة واحدة. على الرغم من اهتمام إسرائيل الواضح بالحفاظ على السلطة الفلسطينية بقيادة فتح ، والتي لا تزال ملتزمة رسميًا بالمسار السياسي لتحقيق الهدف الوطني السياسي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، فإن إسرائيل محدودة في قدرتها على التأثير على السياسة الفلسطينية الداخلية. ومع ذلك ، يمكن لإسرائيل أن تخفف من بعض الاتجاهات السلبية الواضحة في الساحة الفلسطينية من خلال

محادثات مع قائد جديد أو قيادة جديدة ؛ دعم الاقتصاد الفلسطيني وتحسين نوعية الحياة للسكان الفلسطينيين ، مع التركيز على الضفة الغربية وكذلك قطاع غزة ، إذا اعترفت حماس بالقيادة الجديدة ؛ تحسين قدرات الحكومة في الهيئة. دعم عمليات الاستيطان في النظام الفلسطيني بمساعدة دول المنطقة والولايات المتحدة وأوروبا. الإبقاء على الملتمزم والمقنع على الخيار والأفق لحل الدولتين. يجب أن يستعد الجهاز الأمني لسيناريو التشاؤم من الفوضى والفوضى إلى حد تفكك السلطة الفلسطينية وضرورة إعادة تشكيل الساحة الفلسطينية. لا بد من فحص كل رد إسرائيلي على أحداث العنف ، مع التأكد من أن الرد لا يشكل طبقة تضاف إلى العوامل التي تسرع تفكك النظام الفلسطيني ، خشية أن يصبح نبوءة تتحقق من تلقاء نفسها! يجب الاستمرار في سياسة التمايز بين الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل جعل من الصعب على حماس توسيع نفوذها في الضفة الغربية ومنع سيطرة المنظمة تدريجياً على السلطة الفلسطينية. في الوقت نفسه ، من المهم الحفاظ على الهدوء الأمني حول قطاع غزة ، بسبب التقارب والإلهام للعنف بين قطاع غزة والضفة الغربية. يجب حشد العالم العربي لمساعدة السلطة الفلسطينية في عملها اليومي وفي عملية بناء الدولة وتحسين الاقتصاد ، ومنع تقديم المساعدة للعناصر المتمردة بقيادة حماس.

على افتراض أن قيادة جديدة أو مؤقتة في السلطة الفلسطينية ستنتخب من بين الرتب

من حق حركة فتح أن تتصرف إسرائيل على النحو التالي:

الاستمرار في تعزيز التعاون الأمني مع الآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية. لذلك ، يجب تجنب الإجراءات العملية التي من شأنها إحراج الآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية ، أو الإضرار بالشرعية العامة للحكومة الجديدة ، قدر الإمكان ، إلا في حالات استثنائية .

لتعلم استيعاب موقف مخالف تجاهها في الساحة الدولية من القيادة الفلسطينية

الجديد ، طالما أنه لا يشجع النشاط الإرهابي والعنف. هذا على أساس أن المعارضة يجب أن تساعد القيادة الجديدة على إرساء شرعية لنفسها في الجمهور الفلسطيني.

دراسة حالة الاستقرار في الجانب الفلسطيني على أساس دوري وبالتعاون مع الشركاء الدوليين ، وخاصة الولايات المتحدة والأردن ومصر ، وصياغة طرق لتقوية القيادة الجديدة ، ومن بين أمور أخرى محاولة إيجاد طرق من شأنها السماح بتجديد العملية السياسية كعامل استقرار.

من المهم تكوين تفاهات مع القيادة الجديدة ، يكون الغرض منها تحسين الوضع الاقتصادي والبنية التحتية للخدمات المقدمة للسكان الفلسطينيين. يمكن القيام بذلك بالشراكة مع البلدان

في المنطقة وخارجها أن لهم مصلحة في استقرار الساحة الفلسطينية. هذا أيضًا في الموقف الذي تقف فيه

حكومة وحدة فلسطينية ، وبشرط ألا تلعب حماس دورًا رئيسيًا في الحكومة الفلسطينية مثل رئيس الوزراء أو وزير الداخلية المسؤول عن الأمن الداخلي.

يجب على إسرائيل أن تتجنب التحركات التي من شأنها أن تعيق أي مسار للعودة إلى العملية السياسية مع القيادة الجديدة ، مثل عمليات الخطف وتحديد الحقائق الإقليمية في الضفة الغربية ، والتي من شأنها تسريع الانزلاق إلى واقع دولة واحدة.

التوصيات الرئيسية

تمتلك إسرائيل القوة لتقوية القائد وتقليل عدم الاستقرار في الحفاظ على روتين الحياة وملمسها وتحسينهما.

تقديم تبديلات للسلطة الفلسطينية من أجل نهج إيجابي (وليس مقيد) ، من أجل منع تآكل موقفها.

احتواء حماس والمساعدة على تقوية المعسكر الداعم للتسوية السياسية بفتح باب لعملية سياسية.

الحفاظ على التنسيق مع الآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية ، دون المساس بحرية العمل الأمني الإسرائيلي.

تعزيز الآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية ، وتوفير التبادل للتعاون والمساعدة في تحسين فعاليتها.

تعبئة العالم العربي لمساعدة عمل السلطة الفلسطينية في ظل قيادة جديدة ونمو اقتصادي وإجراءات بناء الدولة.

تجنب المسؤولية الكاملة عن السكان الفلسطينيين والعودة إلى الحكم العسكري.

منع التصفح من واقع دولة واحدة.

يود مؤلفو الوثيقة أن يشكروا كل من شارك في عملية التفكير والكتابة والتحرير. فريق الباحثين في برنامج العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية: يوحنا زراف ، د. كوبي مايكل ، المحامية بانينا شارفيت باروخ ، د. حاجي أتيكس ، د. عوديد عيران ، د. شيرا إيفرون. باحثون آخرون ساعدوا: الدكتور أوفير وينتر والدكتور يوئيل جوزانسكي. شكر خاص للدكتور عنات كيرتس ، محرر ومدير الوثيقة البحث في المعهد.

المقدمة

محمود عباس ، البالغ من العمر 86 عامًا وقت كتابة هذه السطور ، شغل ثلاث مناصب قيادية عليا في الساحة الفلسطينية لمدة 17 عامًا:

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الفلسطينية

رئيس حركة فتح

ورث عباس هذه المناصب عن سلفه ياسر عرفات ، الذي شغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لمدة 35 عامًا ، ورئيسًا لحركة فتح لنحو أربعة عقود ، ورئيسًا لمنظمة التحرير الفلسطينية لمدة عشر سنوات. كان صعود عباس إلى عرش القيادة الفلسطينية إيذانًا بنهاية فترة الانتفاضات -الانتفاضات الشعبية الفلسطينية -التي قادتها قيادة ترتدي الزي العسكري وتجمع بين الإرهاب والسياسة. تميزت فترة قيادة عباس بالتمسك بالمسار السياسي ونبذ العنف والإرهاب ، ولكن في نفس الوقت بموقف متناقض تجاه إسرائيل في المؤسسات الدولية. في بناء الدولة الفلسطينية ومؤسساتها. في السيطرة على القانون والنظام في المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية ، وهذا وفق رؤية عباس -"سلطة واحدة وقانون واحد وسلاح واحد". الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحركتين الفلسطينيتين الرئيسيتين -فتح وحماس -والركود المطول في العملية السياسية ، مما يعني الابتعاد عن القدرة على تحقيق رؤية حل الدولتين ، وداخل في هذا الإطار إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود 4 حزيران / يونيو ، 1967 وكسر القدس الشرقية.

مع وفاة عرفات في نهاية عام ، 2004 كان هناك إجماع واسع بين المؤسسات القيادية في حركة فتح على أن عباس سيكون المرشح لرئاسة السلطة الفلسطينية. في الانتخابات الرئاسية

التي عقدت في عام 2005 (ولم يتم عقدها مرة أخرى منذ ذلك الحين) حصل عباس على 62 في المائة من الأصوات ، مع التأكيد على موقفه المؤيدة للمفاوضات مع إسرائيل ، وضد الكفاح المسلح ، ومؤيد اتفاق إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود 67' وعاصمتها القدس الشرقية ، وكذلك ممارسة "حق العودة للاجئين الفلسطينيين". ويقدر العديد من المعلقين أن انتخاب عباس كان على وجه التحديد بسبب حقيقة أنه لم يكن شخصية قوية وتمسك بالمسار السياسي ، حتى لا يثير مشاعر قوية ضده ، فقبل انتخابه كان عباس عضوا في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لسنوات عديدة ، يعود تاريخها إلى أيام دمج حركة فتح في باش . "في عام ، 1968 ومعظم كان الوقت بمثابة اليد اليمنى للزعيم بلا منازع ياسر عرفات. عمل عباس لفترة قصيرة كرئيس وزراء للسلطة الفلسطينية إلى جانب عرفات ، وبالتالي مع

أدت وفاة عرفات بطبيعة الحال إلى منصب رئيس السلطة الفلسطينية ومنح لقب رئيس السلطة الفلسطينية ، عندما اعتقد المطالبون الآخرون بأنهم سيكونون قادرين على الإطاحة به أو خلافته في الوقت المناسب.

منذ البداية ، تمسك عباس بالنهج الذي بموجبه لا تؤدي المقاومة العنيفة إلى تقدم الهدف السياسي الفلسطيني ، ويجب على المرء أن يتصرف بطرق دبلوماسية على الساحة الدولية. لم يتم قبول مقارنته لسنوات عديدة بل كانت هامشية في الخطاب الفلسطيني والعربي ، حيث دعا إلى محادثات مع إسرائيل والإسرائيليين حتى قبل الاعتراف التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل (داخل حدود 4 يونيو ، 1967) الذي أعلن عنه في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في 19

عقدت في الجزائر العاصمة عام ، 1988 في الوقت الذي كانت فيه الانتفاضة الأولى اندلعت في الضفة الغربية وقطاع غزة (منذ أواخر عام ، 1987) لعب عباس دورًا مركزيًا في المحادثات المباشرة مع الممثلين الإسرائيليين ، وإن كان ذلك في ما وراء-مشاهد قناة (المسار الثاني) التي أفضت إلى اتفاقيات أوسلو ، ومع توقيع الاتفاقيات تم التعرف على طريقه وخرج من الظل.

الأضرار الجسيمة التي لحقت بالفلسطينيين خلال الانتفاضة الثانية ، (2005-2000) والتي كانت عملية إرهابية قاتلة ضد السكان اليهود في إسرائيل ، ولكنها تسببت أيضًا في مقتل آلاف الفلسطينيين وتدمير منازل وممتلكات على نطاق واسع (فيلدمان ، 2001) لفقدان الشرعية لتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية من خلال الإرهاب والعنف ، سواء في نظر الإسرائيليين أو على الساحة الدولية ، بسبب اختيار طريق الإرهاب بدلاً من المفاوضات. لفقدان الوظائف ؛ زيادة القيود المفروضة على الحركة من قبل إسرائيل ؛ إلى الأضرار التي لحقت بالاقتصاد وبنية الحياة الفلسطينية ، ولاحقًا أيضًا على بناء الحاجز الأمني الذي يعتبره الفلسطينيون جدار الفصل (بيتسليم ، -) 2017 كل ذلك مهد الطريق لظهور زعيم وعد بجلب روح مختلفة عن روح سلفه عرفات. وبالفعل ، فقد تم احتضان عباس والاعتراف به دوليًا وبين العرب.

اتسمت بداية عهد عباس بعملية مكثفة لبناء أسس الدولة الفلسطينية المستقبلية ، قادها مع رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض. عباس ، الذي دافع عن محاربة الإرهاب وسعى لإعادة الشرعية الدولية لنضال الشعب الفلسطيني ، طور التنسيق الأمني مع إسرائيل وحرص على الحفاظ عليه حتى في أوقات التوترات السياسية والأمنية ، رغم أنه سمع تهديدات بالتوقف. هو -هي. حتى عندما توقف التنسيق مع إسرائيل في عام ، 2020 على خلفية التصريحات الإسرائيلية بشأن ضم الأراضي بحسب مخطط نشرته حكومة الولايات المتحدة أثناء رئاسة دونالد ترامب - "خطة القرن" (2020 ، مجلس النواب) ، (White Trump) فقد تم الحفاظ عليه بالفعل في مستويات الأراضي التي استمروا في العمل ضد الإرهاب. وفي الخلفية ، اتسمت فترة عباس على المستوى التصريحي بالسعي للتوصل إلى اتفاق دائم باعتباره السبيل الوحيد لحل النزاع.

منذ عام 2014 بعد المحاولة الأخيرة للتوصل إلى تسوية دائمة مع إسرائيل بوساطة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وبعد عملية الجرف الصامد في قطاع غزة -الصراع بين إسرائيل وحماس -سقطت العملية السياسية في "تجميد عميق" . في الوقت نفسه ، ازدادت قوة حماس على حساب فتح والسلطة الفلسطينية. بدأ تآكل مكانة فتح بانتصار حماس في انتخابات المجلس التشريعي (البرلمان الفلسطيني) التي أجريت عام 2006 وسيطرتها بالقوة على قطاع غزة بعد ذلك بعام ، والذي تسيطر عليه حتى يومنا هذا وهو حكومي وسياسي. كيان ينافس فتح والسلطة الفلسطينية.

تسارعت وتيرة تآكل السلطة الفلسطينية باعتبارها السيادة الشرعية الوحيدة على الساحة الفلسطينية بسبب الركود السياسي المستمر وسياسات الحكومات الإسرائيلية التي تمنع أو على الأقل تؤجل أي ترتيب من شأنه أن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية. إلى الحد الذي عملت فيه هذه الحكومات على مواصلة البناء في المستوطنات في الضفة الغربية وأنشأت مستوطنات جديدة ، إلى جانب تدريب البؤر الاستيطانية غير المصرح بها وتزايد تهديدات الضم بعد خطة ترامب ، وبالتالي توقيع اتفاقيات إبراهيم (وزارة الخارجية). (SU ، dn دولة - (التطبيع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب) قوض شرعية مسار عباس السياسي وأضعف سلطته العامة. مقارنته التي تعتبر تصالحية وتخدم الاحتلال الإسرائيلي تلقى انتقادات كثيرة من الجمهور الفلسطيني.

علاوة على ذلك ، في ظل حكم عباس ، فقدت فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية سلطتهما لصالح السلطة الفلسطينية ، التي تمتلك حاليًا مراكز القوة في الضفة الغربية ، المعترف بها على الساحة الدولية كحكومة تمثل كيانًا في طريقه إلى دولة ولها نفوذ على قطاع غزة. تقبل حماس سيطرة فتح الكاملة على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ، وهي في نظر العديد من الفلسطينيين بديل شرعي لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية. تعتبر بتاح منظمة

مدعور ومرتعب ، مما يحافظ على مراكز القوة التقليدية ولا يسمح بنمو مراكز قوة جديدة ، خاصة أن عباس تولى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفتح ورئاسة السلطة الفلسطينية. تفتخر حماس بأنها حركة اجتماعية تجري انتخابات منتظمة لمؤسساتها -القيادة الأجنبية ، وقيادة قطاع غزة ، وقيادة الضفة الغربية ، وكذلك بين الأسرى المسجونين في إسرائيل وفي مخيمات اللاجئين -وتدار هذه المؤسسات في بطريقة تعاونية. هذا على الرغم من الصعوبات التي تتراكم عليها إسرائيل والسلطة الفلسطينية. منظمة التحرير الفلسطينية ، المنظمة التي تمثل جميع الفلسطينيين في المناطق والشثات والتي من المفترض أن توحد جميع الفصائل الفلسطينية الرئيسية ، أصبحت أيضًا قديمة على مر السنين وليس لها تأثير يذكر على صنع القرار ، ولها في الغالب معنى رمزي .

وبالتالي ، فإن السلطة الفلسطينية وقائدها في أزمة ثقة غير مسبوقه تجاه الجمهور الفلسطيني. عباس الذي صور في بداية ولايته كزعيم متوازن وعد بالقيام

مؤسسات الدولة الديمقراطية أضرت بهذه المؤسسات بالفعل ، ولم تجر انتخابات ، وعينت موالين للمناصب الرئيسية ، وأضعفت المعارضين والمعارضين السياسيين وقمعت مظاهر الاحتجاج ضده. اشتدت الانتقادات العلنية لعباس شخصيًا بعد إلغاء انتخابات رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني ، التي كان من المفترض إجراؤها في مايو ، 2021 ومن ثم بسبب الحملة التي تشنها حماس على إسرائيل ، في الإطار. ونتيجة لذلك نصب نفسه على رأس المعسكر الفلسطيني والمدافع عن القدس. يضاف إلى ذلك الوضع الاقتصادي غير المستقر نتيجة تفشي وباء كورونا والانخفاض الكبير في حجم التبرعات للسلطة الفلسطينية. في مقابل ذلك ، تبرز إنجازات حماس تجاه إسرائيل - تخفيف الحصار عن قطاع غزة ، وخروج العمال من غزة للعمل في إسرائيل ، وكذلك بدء مشاريع إعادة الإعمار في القطاع. تشير استطلاعات الرأي العام إلى افتقار واضح للشرعية لحكم عباس والسلطة الفلسطينية ككل ، مع كون عامل الجدل الرئيسي هو التنافس السياسي مع حماس. في استطلاع أجراه استطلاع البحث والسياسة للمركز الفلسطيني بقيادة الدكتور خليل الشقاقي ، بالتعاون مع (PSR ، 2021) Adenaur Konrad Stiftung في يونيو ، 2021 بعد حوالي شهر من عملية Wall Guard وشهرين بعد إلغاء في الانتخابات ، تبين أن ثلثي الجمهور الفلسطيني يعارضون إلغاء أو تأجيل الانتخابات ، ولا يصدقون حجة عباس بأن التأجيل كان بسبب عدم سماح إسرائيل بالتصويت في القدس. يعتقد الكثيرون أن مصدرها خوف عباس من أن تكون نتائج الانتخابات لصالح حماس. كما أظهرت نتائج الاستطلاع أنه لو أُجريت انتخابات رئاسية لكان عباس سيخسر أمام إسماعيل هنية (59 في المائة لهنية مقابل 27 في المائة لعباس) ، بينما لو أُجريت انتخابات للمجلس التشريعي لكانت حماس حصل على 41 في المائة من الأصوات ، مقابل 30 في المائة فقط لفتح. وهذه البيانات مكتملة للاتجاهات التي تعكسها استطلاعات الرأي التي أُجريت في السنوات الأخيرة ، والتي أشارت إلى انخفاض في دعم حل الدولتين وزيادة في دعم المقاومة العنيفة ضد إسرائيل .

هذه المعطيات والتوجهات التي انعكست فيها ترسم صورة مقلقة لعباس وأنصاره وتبرز صورة حماس كبديل حكومي. على هذه الخلفية ، تحاول الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية إسكات الاحتجاج الشعبي المتنامي ، الذي يتهم عباس ورجاله باعتقال نزار بنات ، الناشط الاجتماعي والناقد الصريح الذي أراد حتى الترشح لانتخابات المجلس التشريعي. وتم تفريق المظاهرات التي خرجت احتجاجًا على مقتله بالقوة ، واعتقال الناشط ، كما تم قمع المظاهرات الاحتجاجية التي تطورت بعد مقتل شبان فلسطينيين في اشتباكات مع قوات الجيش الإسرائيلي.

إن دعم إسماعيل هنية لرئاسة السلطة الفلسطينية يتعارض مع دعم محمود عباس



بيانات استطلاعات الرأي العام للمركز الفلسطيني للمسوحات والسياسات برئاسة الدكتور خليل الشقاقي (PCPSR)

وتضمن النقد العلني احتجاجا على إخفاقات السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية ، وخاصة في ظل عدم القدرة على الضغط على إسرائيل من خلال الإجراءات المضادة تجاهها في مختلف المحافل الدولية ، بما في ذلك التماس للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي -المحكمة الجنائية الدولية. لقد تحدثت الإدارة في عهد الرئيس ترامب عباس وجعلت من الصعب عليه الترويج لـ "تدويل" الصراع ، أي جعله نقطة محورية لقضية دولية وليس محلية فقط. وتعرض هذا الجهد ، الذي قادته السلطة الفلسطينية ، لضربة شديدة عندما أغلق الرئيس ترامب القنصلية الفلسطينية في القدس ، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ، وأغلق البعثة الفلسطينية في واشنطن ، وأوقف تمويل منظمة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين. ، UNRA تحويل أموال المساعدات إلى المنظمات الفلسطينية من خلال منظمة المعونة الأمريكية USAID وكذلك التحويل المباشر للأموال إلى السلطة الفلسطينية في أعقاب قانون تايلور فورس.

كانت الضربة الأشد هي خطة القرن¹ لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، والتي تجاهلت معظم المطالب التاريخية الفلسطينية ، وزعم أنها شرعت الحكومة الإسرائيلية في فرض السيادة على مناطق في الضفة الغربية ، (Dekel and Shusterman, 2020) وكذلك أيضًا. تأهلت اتفاقيات إبراهيم بين إسرائيل والدول العربية ، مما يعني إلغاء حالة التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل في حل شامل ومتفق عليه بين إسرائيل والفلسطينيين.

¹ ينص "قانون تايلور فورس" على أن الحكومة الأمريكية لن تنقل أي مساعدات للسلطة الفلسطينية حتى تتوقف عن دفع رواتب الإرهابيين وتدافع عن الإرهاب. تمت الموافقة على القانون كجزء من "قانون الترتيبات" الأمريكي ، الذي تمت الموافقة عليه أخيرًا في عام 2018. تايلور فورس مواطن أمريكي قُتل في هجوم على كورنيش في تل أبيب -يافا في مارس 2016.

كل هذا أدى إلى تعميق الأزمة الاستراتيجية التي غرقت فيها السلطة الفلسطينية وسلطت الضوء على عدم جدوى سياسة عباس.

أعطى دخول الرئيس الأمريكي جو بايدن البيت الأبيض أملاً جديداً لقيادة السلطة الفلسطينية التي تدعم المسار السياسي لشعب إسرائيل. بالنسبة لشعبها ، أدى استبدال ترامب ببايدن إلى إزالة خطة القرن من جدول الأعمال ، وعادت إدارة بايدن إلى المواقف التقليدية الداعمة لحل الدولتين. استمد عباس ومسؤولو السلطة الفلسطينية التشجيع من الخلافات في الرأي بين الحكومة الإسرائيلية وإدارة بايدن ، لا سيما من مطالبة الإدارة بأن تتجنب إسرائيل الخطوات التي من شأنها أن تحبط إمكانية تحقيق حل الدولتين في المستقبل. ومع ذلك ، بعد أكثر من عام في المنصب ، لم تقدم إدارة بايدن أي أخبار أو تغييرات في السياسة ، وعملياً يستمر الركود السياسي والسلطة الفلسطينية في اتجاه ضعيف. أصبح واضحاً للقيادة الفلسطينية أن إدارة بايدن ، خلافاً للتوقعات ، لا تنوي إلقاء ثقلها وراءها لتجديد العملية السياسية. كما تنامت خيبة الأمل بين الفلسطينيين بسبب عدم اهتمام المجتمع الدولي والنظام العربي بالقضية الفلسطينية.

تضمنت المبادئ التوجيهية الأساسية للحكومة الإسرائيلية بقيادة نفتالي بينيت ويائير لابيد ، التي تأسست في حزيران / يونيو ، 2021 ، الإبقاء على "الوضع الراهن" في الساحة الفلسطينية ، أي تأجيل التقدم السياسي. ومع ذلك ، فإن معنى الوضع الراهن هو أيضاً رفض خطوات الضم أحادية الجانب في الضفة الغربية ، ولكن ليس مبادرات التنمية الاقتصادية في المنطقة. من المهم أن نلاحظ أنه للمرة الأولى منذ سنوات ، التقى عباس بمسؤولين إسرائيليين كبار برئاسة وزير الدفاع بيني غانتس ، وتحدث حتى مع رئيس الوزراء لابيد. لم تسفر هذه المحادثات عن تغيير جوهري في دولة السلطة الفلسطينية أو في موقف الجمهور منها ، بل وتزايدت الانتقادات بأنها تتعاون مع إسرائيل في مؤخرة الفلسطينيين.

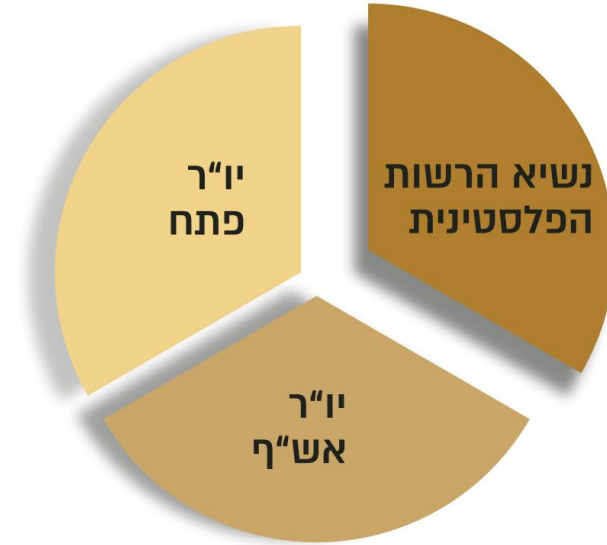
وحتى وقت كتابة هذه السطور يستمر الجمود السياسي وتستعد الساحة الفلسطينية لليوم التالي لعباس. تتكون التحالفات وتحتل المجموعات من أجل تمهيد الطريق للقتال على عرش السلطة. ورغم ضعفه دفع عباس بمطالب مثل إنهاء التنسيق مع إسرائيل ويعمل على الحفاظ على مقعده لكنه يخوض معركة احتواء. في هذه الوثيقة ، السيناريوهات المحتملة لليوم التالي لمراجعة وتحليل عباس ، وستتم فحص أهميتها بالنسبة للساحة الفلسطينية وإسرائيل ، وستختتم بتوصيات سياسية لصانعي القرار في إسرائيل ، والغرض منها: الحفاظ على المصالح الإسرائيلية وتعزيزها في ساحة الصراع.

الفصل الأول

أدوار التوظيف ومعاني "اليوم بعد عباس"

بعد خروج عباس من الساحة السياسية ، ستتوفر ثلاثة مناصب رئيسية لإعادة التوظيف:

أدوار محمود عباس



رئيس فتح -ينتخب من قبل مؤتمر فتح. بعد وفاة عرفات انتخب فاروق قذافي رئيساً للمنظمة. في عام 2009 تم انتخاب عباس لهذا المنصب في مسابقة واحدة ، كجزء من المؤتمر السادس لحركة فتح. وشغل عباس ، الذي كان أحد الحراس المؤسسين للتنظيم ، مناصب مختلفة خلال مسيرته العامة.

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية -في عام 1969 انتخب ياسر عرفات ، الذي ترأس منظمة فتح ، لهذا المنصب ، في إطار اتفاق توزيع القوى الداخلية في المجلس الوطني الفلسطيني ، والذي أعطى أغلبية مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني. فتح. بعد وفاة عرفات ، تم انتخاب محمود عباس لمنصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهكذا عملياً لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

لديها أغلبية.

اليوم التالي لعباس -التداعيات الاستراتيجية على إسرائيل / أودي ديكل ونوى شوسترمان

رئيس السلطة الفلسطينية -انتخب في انتخابات وطنية مباشرة جرت للمرة الأخيرة عام 2005 بعد وفاة عرفات. من المفترض أن يتم اختيار مرشح رئاسة فتح من قبل اللجنة مركز المنظمة.

مع تنحي عباس عن المنصة يتوقع حدوث صدمة في النظام السياسي الفلسطيني ، حيث سيحدث فراغ في القيادة ، من دون بنية تحتية راسخة وراسخة لنقل السلطة وتعيين بدائل. على الرغم من أن المؤسسات نفسها لديها آليات لتغيير السلطة ، والتي عملت أثناء تغيير السلطة بين عرفات وعباس ، إلا أنها تأكلت في العقد الماضي وأصبحت أداة للحفاظ على السلطة السياسية. من الممكن أن يتغلب النظام على ضعفه وستعمل المؤسسات حتى أثناء الصدمة ، بحيث يتم اختيار خليفة وفقاً للإجراء ، لكن هناك سيناريو معقول لصراعات الخلافة على المناصب التي ستطلب إعادة التوظيف . لا يزال عباس في السلطة ، لكن يتم بالفعل ملاحظة جهود شخصيات مختلفة من أجل تعزيز قوتهم في آليات الرقابة التنظيمية. بما أن عباس يرأس الهيئات المركزية الثلاث في نفس الوقت - السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وفتح - فمن المحتمل أنه سيكون من الضروري تحديد تقسيم السلطة والمسؤولية بينهما بشكل صريح. يمكن من حيث المبدأ اتخاذ القرارات بشأن التقسيم في مؤسسات الحركة أو في المؤسسات الوطنية أو من قبل شخصية قوية ذات تأثير سياسي ستخلف عباس.

منصب رئيس الهيئة هو الأهم. إنه يتعلق بقيادة هيئة الحكم الفلسطينية ومؤسسات الدولة على الطريق ، والآليات الأمنية والاستخباراتية للسلطة الفلسطينية تابعة لها. يمكن الافتراض أن استبدال عباس في هذا المنصب سيركز أولاً على بناء شرعية حكمه على الساحة الداخلية والتعامل مع الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك العلاقات مع حماس. ستكون هذه المهام شرطاً لمكانية الاستمرار في بناء أسس الدولة الفلسطينية. على هذه الخلفية ، ستنزّل العملية السياسية في البداية إلى أولوية ثانوية. يمكن الافتراض أن الخليفة سيظهر معارضة كبيرة لإسرائيل من أجل تسجيل نقاط بين الجمهور ، على الأقل في بداية حكمه.

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية واثق من العلاقات مع الشتات الفلسطيني والتفويض للتعامل مع الجهود السياسية والدولية تجاه إسرائيل وهدف التوصل إلى اتفاق معها. يمكن أن يكون منصب رئيس حركة فتح نقطة انطلاق للمنصبين الآخرين ، لكن من الممكن أن يظل منصباً منفصلاً للسماح بتوزيع السلطة بين مختلف المتنافسين. تكمن أهمية هذا المنصب في القوة السياسية للشخص الذي يشغلها ، وسيمنحه ذلك إذا سمعت الفصائل التنفيذية لفتح -التنظيم -بالرغم منه.

رغم أن السلطة الفلسطينية تأسست بموجب الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، إلا أنها تمتلك المال والموارد والسلطة ، بينما فقدت منظمة التحرير مكائنها وسلطتها بعد إنشائها. تم تشكيل السلطة الفلسطينية كبنية تحتية حكومية للدولة في الطريق ، وهي عملياً هي التي تدير حياة ملايين الفلسطينيين. لذلك يمكن الافتراض أن المواجهة بين أعضاء فتح آل

ستركز خلافة عباس أولاً على دور رئيس السلطة الفلسطينية. لذلك ، سيكون من الممكن صياغة اتفاقيات من شأنها أن تقلل من احتمالية أن يتقدم أصحاب المناصب الثلاثة -رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ورئيس فتح - على أصابع قدم بعضهم البعض.

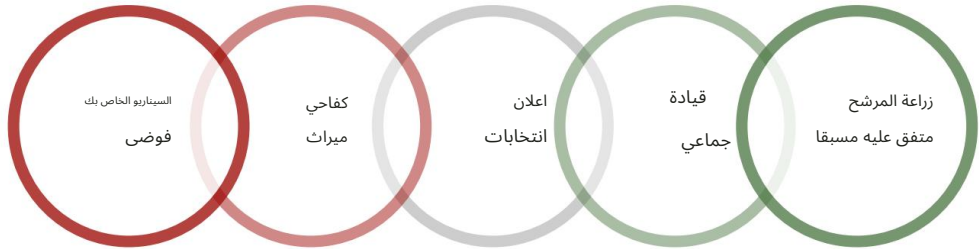
بما أن عباس ليس لديه خليفة طبيعي ومتفق عليه لمناصبه المختلفة ، ولأن قانون الانتخابات لم يطبق منذ سنوات عديدة ، فليس من الممكن تحديد كيفية تغيير السلطة وكيفية شغل المناصب بوضوح.

ثانية. أربعة سيناريوهات ممكنة: واحد -قبل أن يخرج من المسرح يختار عباس مرشحاً

فضل كرئيس لحركة فتح ويهتم بتربيته كبديل تتفق عليه الحركة ومنظمة التحرير الفلسطينية سلفاً ؛ الثانية -عباس يترك المسرح دون بديل معروف. وفقاً للقانون الفلسطيني ، خلال الفترة الانتقالية ، يتم تعيين رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني رئيساً للسلطة الفلسطينية ، حتى الانتخابات الرئاسية. ومع ذلك ، فإن المجلس التشريعي (البرلمان) لا يعمل اليوم ، ومنذ عام 2006 وفقاً لنتائج الانتخابات ، يرأسه ممثل عن حماس ؛ السيناريو الثالث -الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو أن تختار اللجنة المركزية لحركة فتح القائد أو المجموعة القيادية التي ستقسم المناصب الثلاثة الرئيسية فيما بينها. سيكون القرار الأول للقائد المنتخب أو المجموعة القيادية قادراً على الإعلان عن انتخابات رئاسية ، مع وجود مخاطرة واضحة في فوز مسؤول كبير في حماس بها ؛ والقرار الرابع -المرشحين الرئيسيين

سوف يقاتلون فيما بينهم وفي الضفة الغربية سيكون هناك عدم استقرار وفوضى في القيادة.

السيناريوهات الرئيسية لليوم التالي لعباس



ستعرض القيادة الجديدة لضغط كبير داخلياً وخارجياً لإثبات قدرتها على الحكم والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني. ومن المرجح أن تسعى أطراف مختلفة في الداخل (حماس والفصائل ومنظمات المقاومة) وخارجها (إيران ، حزب الله) إلى تحدي القيادة الجديدة وتقويضها من أجل زيادة قبضتها ونفوذها على الساحة الفلسطينية الداخلية. هذه فرصة تاريخية.

لتغيير وضعه السياسي والعمل بالقوة لتحقيق أحد أهدافه الرئيسية: الدخول

إلى منظمة التحرير الفلسطينية والاستيلاء عليها في المستقبل ؛ إعادة تشكيل المجلس التشريعي ، وإعادة الأغلبية إلى شعبها ، والاندماج في الحكومة الفلسطينية. كل هذه الأمور ستكون رافعة لحماس لترسيخ مكانتها في مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ، في طريقها إلى تولي زمام القيادة الفلسطينية في المستقبل واستبدال فتح بصفتها الحزب الفلسطيني الرائد.

وفوق كل شيء ، سيطلب من القيادة الجديدة أن تثبت أنها تستحق التفويض الذي حصلت عليه أو أخذته بالقوة ، ولهذا سيتعين عليها تقديم الإنجازات للجمهور الفلسطيني. يمكن أن تكون هذه الإنجازات داخلية -مدنية ، اقتصادية ، بنية تحتية ، سياسية ، وكذلك خارجية -بشكل أساسي في الساحة السياسية مقابل إسرائيل.

المصالح الإسرائيلية

الانطباع العام هو أن الجمهور الإسرائيلي غير مكترث بموضوع التغيير المتوقع للسلطة وما سيحدث على الساحة الفلسطينية الداخلية. من جهتها ، تفضل الحكومة الإسرائيلية وتأمل في الحفاظ على الوضع القائم في هذه الساحة ، ولا تبحث عن فرص يمكن أن تؤدي إلى تغيير "الوضع الراهن" ، من تعزيز العملية السياسية إلى خطوات الضم. الغالبية العظمى من اللاعبين -القيادة الفلسطينية الحالية ، وإسرائيل ، ودول المنطقة ، والمجتمع الدولي -لديهم مصلحة مشتركة في ضمان بقاء وعمل السلطة الفلسطينية في الإطار الحالي ، ومنع حماس من تولي زمام الأمور. آليات السيطرة الفلسطينية . لكن يجب الافتراض أن تغيير الحكومة سيتم بتقلب مستوى العنف وسيطرة إسرائيل المحدودة على درجات التصعيد واحتواء الأحداث. بينما الغالبية في الجمهور

يفضل الفلسطيني في الضفة الغربية ، وكذلك في غزة ، الاسترخاء الأمني ويسعى لتحسين نسيج حياته ، الصدمة التي أعقبت رحيل عباس يجب أن تخلق فرصاً لأطراف معارضة السلطة الفلسطينية وخاصة لحماس ، التي ستسعى إلى زيادة قوتهم.

وفي هذا الصدد ، نذكر المصالح الإسرائيلية الأساسية في الساحة الفلسطينية ، والتي يجب على إسرائيل العمل للحفاظ عليها في كل من السيناريوهات:

الاستقرار الأمني والسلام في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

سلطة فلسطينية مسؤولة ومستقرة وعاملة ، والتي ستكون بمثابة عنوان لوضع قواعد اللعبة ضدها.

تحسين وضع البنية التحتية الاقتصادية ونسيج الحياة للسكان الفلسطينيين ، كإجراء استقرار يساهم في تهدئة الأمنية.

التفريق بين المناطق -الضفة الغربية مقابل قطاع غزة -من أجل كبح نفوذ حماس في الضفة الغربية.

التقليل من التأثير السلبي لحركة حماس في قطاع غزة والتأثيرات الخارجية السلبية الأخرى -

إيران ، حزب الله.

-تقوية القوى التي تعترف بإسرائيل والراغبة في التسوية السياسية ، وإضعاف عناصر المقاومة.

منع الإكراه على مبادرات السياسة الخارجية التي لا تناسب إسرائيل.

الشروط الأساسية للسلطة الفلسطينية

ثلاث حالات أساسية محتملة للسلطة الفلسطينية في اليوم التالي لعباس:

سلطة فلسطينية عاملة ومتعاونة -على غرار الوضع السائد في الضفة الغربية لسنوات ، حيث تكون السلطة فيها هيئة حاكمة عاملة نسبياً تقدم الخدمات العامة ؛ يحتكر (بموجب القانون) السلطة في المخيم الفلسطيني في أراضي السلطة الفلسطينية "أ" و "ب" ؛

هو العنوان المسؤول والرسمي في الساحة السياسية ؛ وتعمل بالتعاون مع إسرائيل على المستويين الأمني والمدني ، وعادة يُضاهى على مستويات أخرى مثل الاقتصادية والصحية والتوظيف و أكثر.

سلطة فلسطينية فاعلة ولكنها معادية -ستستمر السلطة في العمل كهيئة حاكمة فلسطينية معترف بها ومسؤولة ، على الأقل في الضفة الغربية ، لكنها ستكون معادية لإسرائيل ولن تتعاون معها . أظهر قطع العلاقات على خلفية نوايا حكومة نتنياهو الضم في عام 2019 هذا الوضع الأساسي إلى حد ما. ستواصل السلطة الفلسطينية بقوة أكبر في نهج المواجهة تجاه إسرائيل في النظام الدولي والإقليمي ، وستوقف التنسيق الأمني وفي نفس الوقت ستعارض بقوة الحرية العملياتية للجيش الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية أ و ب ، وخاصة في المنطقة. المدن الفلسطينية.

سلطة فلسطينية فاشلة -ستفقد السلطة قبضتها تمامًا على الأرض وسيتوقف احتكار السلطة وآلياتها الأمنية والمدنية عن العمل ، وستفقد أيضًا ما تبقى من شرعيتها التي لا تزال موجودة في أعين السكان الفلسطينيين وستتوقف عن العمل كحكومة مركزية. قد يؤدي هذا الوضع إلى فوضى في الضفة الغربية وتزايد الإرهاب والعنف. كل

ستُحکم المنطقة بعد ذلك وفقًا للقوة النسبية للعشائر والفصائل والجماعات المسلحة فيها ، ومن المرجح في هذه الحالة أن تتعزز قوة حماس ومكانتها.

اصول السلطة ومعانيها

<p>جهة حكومية فاعلة تقدم خدمات عامة وتحتكر السلطة.</p> <p>عنوان مسؤول رسميًا على المستوى السياسي.</p> <p>تعمل بالتعاون مع إسرائيل في المجالات الأمنية والمدنية.</p>	<p>السلطة الفلسطينية</p> <p>تعمل والمشاركة</p> <p>عمل</p>
<p>هيئة حاكمة عاملة ومسؤولة ، لكنها معادية لإسرائيل ولا تحافظ على اتصال معها.</p> <p>مخاوف من وقوع اشتباكات بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء قيامها بأنشطة في الضفة الغربية.</p> <p>الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالسلطة بسبب الاعتماد الكبير على إسرائيل.</p>	<p>السلطة الفلسطينية</p> <p>وظيفية ولكنها عدائية</p>
<p>السلطة الفلسطينية تفقد قبضتها على الأرض واحتكار السلطة.</p> <p>الآليات الأمنية والمؤسسات المدنية تنوقف عن العمل ولا تقدم الخدمات الأساسية للسكان.</p> <p>زيادة الفوضى والانقسام إلى عشائر ومقاطعات وتعزيز المنظمات الإرهابية.</p>	<p>السلطة الفلسطينية</p> <p>باعت بالفشل</p>

المتغيرات الرئيسية

هناك عدة متغيرات ستحدد خصائصها ومداهها إلى حد كبير تشكيل السيناريوهات ووجه الساحة الفلسطينية في اليوم التالي لعباس:

شرعية القيادة -استبدال عباس أو استبداله بقيادة السلطة والمؤسسات الفلسطينية سيتعين على القادة جمع الشرعية لحكمهم ، سواء في الساحة الداخلية الفلسطينية أو من إسرائيل ومن النظامين العربي والدولي.

اتفاق داخلي فلسطيني على عملية تغيير السلطة -يمكن أن يتم تغيير السلطة بعدة طرق: اتفاق داخلي في فتح ، اتفاق في منظمة التحرير الفلسطينية ، اتفاق وطني (جميع الفصائل الفلسطينية ، بما في ذلك حماس) ، الاستيلاء على السلطة عن طريق القوة ، الانتخابات العامة (في الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو فقط من أجل تحقيق شرعية حكومية راسخة ، وهي ضرورة للقيادة القادمة ، هناك حاجة إلى اتفاق على أوسع نطاق ممكن بين الآليات والفصائل والمؤسسات و العام والنظام الإقليمي عدم وجود مثل هذا الاتفاق أو الاتفاق الجزئي (دون موافقة الفصائل ، أو

الانتخابات التي ستجرى في الضفة الغربية فقط (يمكن أن تززع الاستقرار الداخلي وتؤدي إلى انعدام الشرعية الداخلي وخارجي).

مستوى الحكم واستقرار الحكومة - قدرة الحكم وتقديم الخدمات الحكومية للجمهور - إرساء القانون والنظام ، الاستقرار الأمني ، حرية الحركة للسكان الفلسطينيين - كل هذه من المفترض أن تكون عوامل استقرار في في اليوم التالي لعباس.

خريطة مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية



إن الوضع الاقتصادي ونسيج حياة السكان الفلسطينيين -موازنة مستقرة ، واستمرار العمل والتوظيف في أجهزة السلطة الفلسطينية وفي إسرائيل ، والدعم الخارجي المستمر والتبرعات للسلطة الفلسطينية -سيكون للمحافظة عليهم أو إلحاق الضرر بهم عواقب على فعالية السلطة الفلسطينية. سيطرة السلطة الفلسطينية وشرعيتها في نظر الجمهور الفلسطيني.

اندماج جيل الشباب -استجابة لمطالب وتوقعات جيل الشباب الفلسطيني بشأن اندماجهم

في النظام السياسي ، الذي يُنظر إليه على أنه قديم وممل ولا يمثله ، سيقبل المعارضة الشعبية للقيادة الجديدة وسيكون قادرًا على المساعدة في استقرارها وتوسيع نطاق عملها.

المشاركة الخارجية -ستدعم الشرعية الخارجية تعزيز القيادة واستقرار النظام ، والتي ستعكس ، من بين أمور أخرى ، في التعبير عن الثقة والدعم الاقتصادي الدولي ، وكذلك في الالتزام العربي ، وخاصة من الأردن. ومصر وكذلك من السعودية ودول أخرى من الخليج. من ناحية أخرى ، سيؤثر سلوك القيادة في منع التأثير الخارجي والتخريب من قبل الجهات الفاعلة -مثل إيران وحزب الله -على استقرارها وصورة سيطرتها.

سياسة إسرائيل -إذا لم تظهر قيادة معادية لإسرائيل في الساحة الفلسطينية ، طالما اختارت إسرائيل سياسة ستكون نقاطها الرئيسية الاعتراف بالقيادة الجديدة والدعم والمساعدة التي ستسمح لها بتقديم إنجازات مثل تحسين الوضع الاقتصادي. الوضع ونسيج حياة السكان الفلسطينيين (من بين أمور أخرى من خلال الاستمرار في العمل في إسرائيل وتيسير الانتقالات) وكذلك تجنب الاستيلاء على الأراضي -هكذا ستكون إسرائيل قادرة على المساهمة في تعزيز الحكومة الجديدة و استقرارها: في حالة تصبح فيها حماس القوة الرئيسية في المعسكر الفلسطيني ، سيُطلب من إسرائيل أن تقرر بين استبعادها وإضعافها ومصادرتها وتحديدها من خلال مبادرة سياسية ، أو في مكان ما بين هذين النهجين المتطرفين.

المصالحة أو الاتفاق الداخلي الفلسطيني -أحد المتغيرات المهمة للغاية التي لديها القدرة على تعزيز القيادة الفلسطينية المقبلة هو قدرتها على قيادة عملية مصالحة داخلية فلسطينية ، وخاصة إذا كان يمكن أن تؤدي إلى ترتيبات تؤدي إلى عودة حكم السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. هذا حتى لو كان الأمر يتعلق بترتيبات جزئية في البداية ، ودون الاستسلام الكامل للذراع العسكري لحماس للسلطة الفلسطينية.

ضعفها وحتى غياب عناصر الاستقرار سيؤدي إلى سيناريوهات سلبية إلى درجة الفوضى والعنف والإرهاب.



الفصل الثاني

السيناريوهات الرائدة

السيناريو أ - مرشح متفق عليه

عملية منظمة ومستقرة لصعود الزعيم أو القيادة بعد عباس هي السيناريو المتفائل. في هذا السيناريو ، سيعمل عباس على تمهيد الأرض في وقت مبكر واختيار مرشح أو مرشحين ليحلوا محله في مناصبه الثلاثة ، مع العلم أن وقته "كـرئيس" محدود. سيبدأ في نقل السلطات وتقوية العناصر الموالية له في الهيئات التي تسيطر على فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. يعتقد البعض أن عباس بدأ في الاحتفال بخلفائه بتعيين حسين الشيخ أميناً عاماً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومن خلال تعزيز المكانة الإقليمية والدولية لـ ماجد فرج ، رئيس آية المخابرات العامة الفلسطينية. في هذه الحالة ، لن يهتز النظام يوم مغادرته وسيستمر في العمل وفقاً لخطوط السياسة المحددة ، وستزداد احتمالية استمرار عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية ، بما في ذلك الآليات الأمنية. يتم تخصيص دور مركزي لجهاز الأمن القومي ، الذي يمتلك أكبر عدد من القوات وينظر إليه على أنه جيش السلطة الفلسطينية. قدرة هذه الآلية على تحقيق الاستقرار في المنطقة ، والمساهمة في إنفاذ القانون والنظام ، وتحييد التهديدات الإرهابية والحفاظ على التنسيق الأمني الوثيق مع إسرائيل. الدافع الفلسطيني لمواصلة الحفاظ الصارم على وجود السلطة الفلسطينية كحكومة مسؤولة ومستقرة وعاملة سينبع من عدد من الأسباب: أولاً وقبل كل شيء ، الرغبة في منع حماس من زعزعة الاستقرار والحصول على السلطة على حساب فتح. التطلع إلى الازدهار الاقتصادي وتلقي المساعدة من الأنظمة الإقليمية والدولية (الدول المانحة) ؛ البقاء والمصالح الشخصية للكثيرين في القيادة الفلسطينية ، الذين سيسعون إلى الحفاظ على مكانتهم في القيادة الجديدة (ونأمل في تحسينها) ؛ الدعم الأردني للقيادة كعامل استقرار ، خوفاً من انتشار الفوضى من الضفة الغربية إلى أراضي المملكة خارج الأردن ؛ الإدارة الأمريكية معجب ، سيرى في القائد الجديد فرصة لكسر الوضع الراهن في مواجهة الأردن -توجه إلى إسرائيل وستظهر فهماً للاحتياجات الفلسطينية كوسيلة لخلق دافع متجدد للعملية السياسية.

فيما يتعلق بالشرعية العامة للقيادة الجديدة والعمليات التي ستؤدي إليها ، فمن المحتمل أن تكون هناك عملية متفق عليها مسبقاً للتغيير الفوري للسلطة ، مع توزيع السلطة والسلطة على أساس العمليات الداخلية ، وخاصة ستحصل انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ورئاسة السلطة الفلسطينية على اتفاق واسع نسبياً بين مختلف التيارات السياسية والجمهور الفلسطيني. من ناحية أخرى ، فإن تجنب العملية الانتخابية ، حتى بعد اختيار بديل فوري ، قد يقلل من التأثير الإيجابي

هذا لمنع الجمهور الفلسطيني وخاصة الشباب من دعم القيادة الجديدة. قد ينظر هؤلاء إلى القائد الجديد على أنه "أكثر من نفس الشيء"، أي نتاج نظام سياسي فاسد يروج للشخصيات على أساس اعتبارات الهيمنة والمال والمحسوبية، وليس بناءً على اعتبارات تركز على مصلحة الناس وصالحهم. الحق في دولة مستقلة.

أحد العوامل المهمة ذات الصلة بتشكيل سيناريو إيجابي هو الاستقرار الأمني: مستوى منخفض من العنف في الشارع الفلسطيني وفي الاحتكاك مع إسرائيل والمستوطنين في الضفة الغربية، فضلاً عن الهدوء الأمني على حدود قطاع غزة. وهذا يتطلب وعياً متزايداً بإسرائيل وسياسة تعمل على تقليل الاحتكاك وكبح جماح حماس والجهاد الإسلامي.

يترك هذا السيناريو فرصة لعملية مصالحة داخلية فلسطينية، لأن موقف عباس الحازم ضد حماس لم يتأثر باعتبارات سياسية فحسب، بل أيضاً باعتبارات شخصية -عاطفية، لأن حماس استولت على قطاع غزة بالقوة في عهده. إذا كانت حماس ترى استبدال عباس كرقم من الوحدة، ستزداد احتمالية المصالحة، أو على الأقل تشكيل حكومة وحدة أو حكومة تكنوقراط، وسيقل التأثير السلبي لغزة على الساحة الفلسطينية وإسرائيل على المدى القصير. ومع ذلك، فمن المرجح أن تستغل حماس ضعف الزعيم الجديد أو رغبتة في المصالحة لتعزيز سلطته السياسية وشرعيته العامة في الضفة الغربية.

الفرص في سيناريو ايجابي

في حالة الاسترخاء الأمني، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، سيكون من الممكن محاولة تعزيز العمليات الإيجابية من وجهة نظر إسرائيل أيضاً. من ناحية أخرى، من المرجح أن يتفاسم بديل عباس عدم الثقة والخوف من سيطرة حماس، لكنه لن يخضع لقيود شخصية-

العواطف، مثل توجهه مقارنة عباس للتنظيم المنافس. في ظل هذه الظروف من الممكن أن يتطور علاقة أكثر إيجابية بين المنظمات، مع خلق توازن جديد للقوى. إن قيادة جديدة وأكثر مرونة ستكون قادرة على الترويج لحكومة وحدة فلسطينية وربما حتى شروط عودة سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة، وبالتالي زيادة شرعية الحكومة الجديدة وجعلها عنواناً واحداً مسؤولاً تجاه -تجاه إسرائيل والمجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن طريقة عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، ودورها في إدارة القطاع، ومكانة الذراع العسكرية لحركة حماس بالنسبة لقوات الأمن الفلسطينية، ستكون مشروطة بقوة حركة فتح فيما يتعلق بالقطاع. حركة حماس في اليوم التالي، وبشأن أي من المنظمات ستكون في وضع جيد أو على استعداد لتقديم تنازلات. كما أن وضعاً أمنياً جيداً في قطاع غزة ممكن إذا حدثت عملية عسكرية إسرائيلية لتفكيك الذراع العسكرية لقطاع غزة

حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة. تلعب مصر أيضًا دورًا مهمًا في توفير ضمانات الهدوء وعزلت حماس في القطاع.

قيادة فلسطينية جديدة ، إذا توقفت عن رفض الترتيبات والتكامل في المشاريع بين إسرائيل والدول العربية بسبب معارضة اتفاق إبراهيم ، ستكون قادرة على جذب انتباه النظام الإقليمي والدولي ، الذي سيسعى للاستفادة من ذلك. زيادة نفوذهم في الساحة الفلسطينية والاستثمار في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية. الترويج للمشاريع المطروحة حاليًا سيعطي دفعة إيجابية للاقتصاد الفلسطيني واستقراره. ومع ذلك ، فإن اندماج حماس في السلطة الفلسطينية سيقلل من رغبة المجتمع الدولي في المساهمة بأموال للسلطة ، حيث أن حماس تُعرف من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أنها منظمة إرهابية ، وشروط الاعتراف بها هي وقف الإرهاب والعنف والاعتراف بالاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية . فيما يتعلق بالشرط الثالث -الاعتراف بدولة إسرائيل وحققها في الوجود داخل حدود أرض إسرائيل -قد تكون هناك مرونة في موقف المجتمع الدولي في خلق ترتيب بين الشروط. إن الطريقة التي يتم بها دمج حماس في الحكومة -سواء في المناصب الرئيسية تحت غطاء الحركة أو عن طريق تعيين أفراد مقربين ليسوا أعضاء في الحركة -ستؤثر على استعداد المجتمع الدولي لمساعدة الحكومة الجديدة ، وهو أمر ممكن أنه ستكون هناك مرونة في هذا الأمر أيضًا.

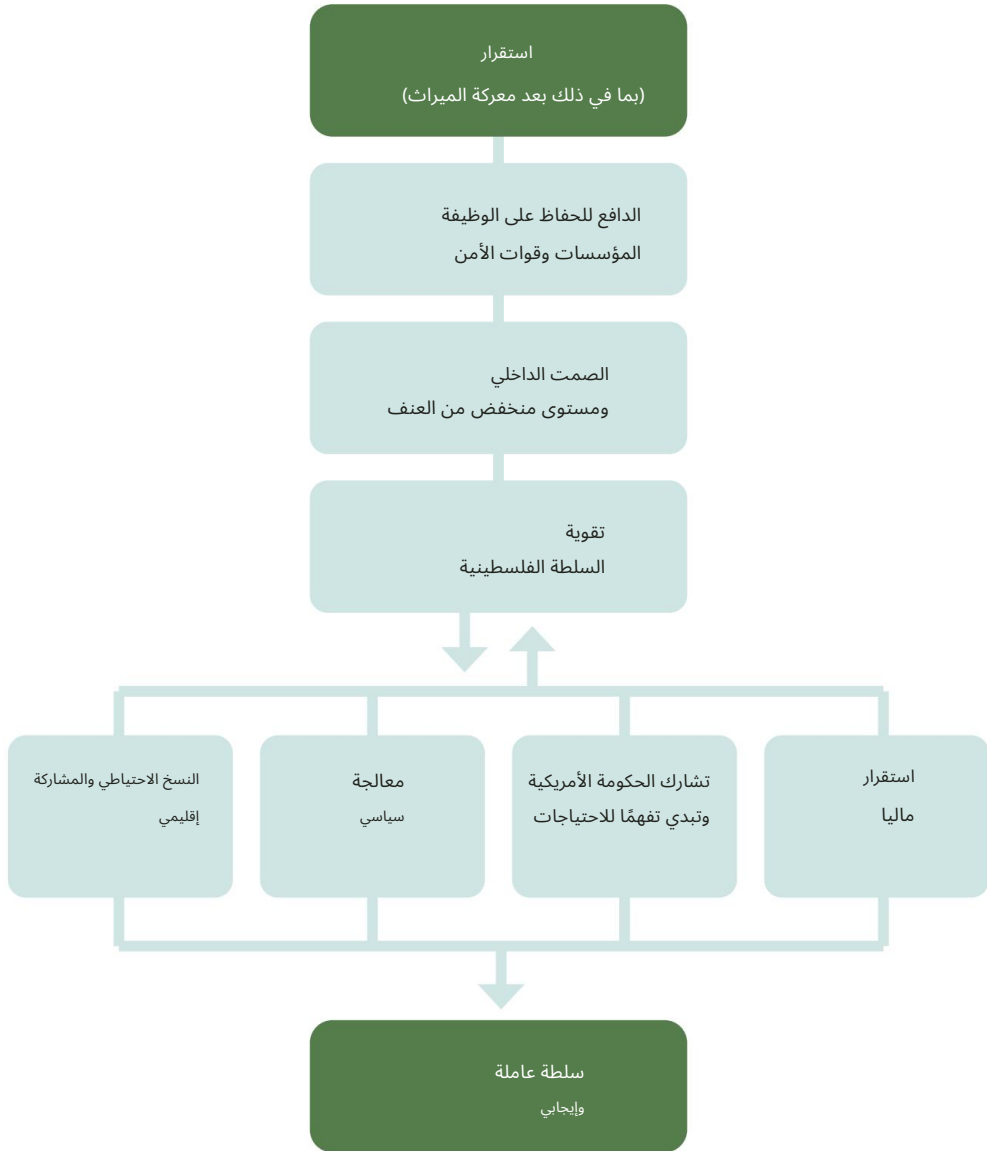
من الممكن أن ترى الولايات المتحدة في رحيل عباس المرحلة السياسية بمثابة افتتاح للتجديد

العملية السياسية ، حيث يُنظر إلى عباس على أنه زعيم لا يستطيع أو لا يريد اتخاذ قرارات استراتيجية ذات وزن. إن قيادة جديدة وإيجابية قائمة على قوى داخلية فلسطينية وتقودها فتح ، والتي ستكون أقل تأثيرًا بسياسات الشتات الفلسطيني ومطالباتها بإعطاء الأولوية لحق العودة ، ستكون قادرة على توفير فرصة لقيادة متجددة العملية السياسية التي ستلقى الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي والنظام الإقليمي.

في هذا السياق ، سيكون من المفيد تغيير نموذج التفاوض من السعي للتوصل إلى تسوية شاملة (بشرط "عدم الاتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء") إلى الاستعداد للمضي قدمًا وفقًا للترتيبات الانتقالية -من القاعدة إلى القمة. من القضايا الصغيرة إلى القضايا الكبرى ، وهو أمر يتم الاتفاق عليه بمجرد تنفيذه ، مع الالتزام بالوضع النهائي لـ "دولتين لكل منهما". وفي هذا السيناريو ، سيكون من الممكن حشد جهود إقليمية ودولية وعود و ضمانات للفلسطينيين ، وفي سيناريو بعيد المدى -إلى حد إقامة دولة فلسطينية داخل حدود مؤقتة. وسيؤثر إدراج حماس في السلطة ، على سبيل المثال في حكومة وحدة وطنية أو كتقواط ، على سلوك السلطة الفلسطينية . وحتى لو كانت مستقرة وعاملة ، فمن المرجح أنها ستتحذّر نهجًا معاديًا لإسرائيل.

لا يُتوقع أن تكون هذه العمليات الإيجابية المحتملة فورية ، لأنه من المحتمل أن يكون خليفة أو سيظهر خلفاء عباس في البداية عداء تجاه إسرائيل من أجل تثبيت موقفهم.

أدوات لتقوية السلطة الفلسطينية



هذا لا يعني عدم احترام الاتفاقات المبرمة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، بل تقليل وضوح التعاون واستخدام خطاب مناهض لإسرائيل بشكل واضح لتعزيز المكانة العامة وصورة الاختلاف عن عهد عباس.

السيناريو ب -صراعات الميراث

في هذا السيناريو ، لا توجد شخصية بارزة أو معروفة لتحل محل عباس ، وتنشأ صراعات بين المطالبين بالتاج. احتمال أن يتطور هذا السيناريو بشكل إيجابي ويؤدي إلى الاستقرار هو نفس احتمال أن يتسبب في استمرار عدم الاستقرار إلى درجة الفوضى ، لأنه يعتمد على طريقة تطور الأحداث.

في ظل خط المرشحين الذين يعتبرون أنفسهم مناسبين لدور خليفة عباس ، والعداء بين المعسكرات ومندوبي المطالبين بالتاج ، هناك فرصة ضئيلة لاختيار قيادة متفقي عليها وأن المواجهات. بين المتنافسين إلى مرحلة لاحقة. في هذه الحالة ، ستفضل الأحزاب المتنافسة إنشاء قيادة مؤقتة يتم النظر إلى أفرادها وتقييمهم من قبل أطراف السلطة على أنهم ضعفاء ، مما سيسمح لهذه الأحزاب بالاحتفاظ بموقفها ، ومواصلة القتال من أجل القيادة ، وبالتالي عزل القيادة المؤقتة . . والاختيار سيكون من قبل اللجنة المركزية لحركة فتح التي ستجتمع وتتخذ قرارا بشأن زعيم أو قيادة مشتركة. في المستقبل ، سيكون من الضروري دعوة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ، على الأقل المجلس المركزي ، للموافقة على تعيين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (مؤقت أو دائم) ، وستعارض حماس ذلك وتحاول إفساد التعيينات. إنها قدرة العناصر التي تدعي أن التاج يتعاون هو الذي سيقدر مسار الأمور ، وخاصة إذا استوعبوا مبدأ "إما أنهم يعتمدون على بعضهم البعض ، أو يجدون أنفسهم معتمدين على بعضهم البعض" وتمكنوا من وضع قواعد واضحة للعبة فيما بينهم .

في إطار التوترات والمسابقات ، هناك احتمال لسيناريو "السادات" ، أي اختيار مرشح "ضعيف" كزعيم مؤقت لمرحلة انتقالية ، لكنه يستطيع أن يثبت نفسه ويتغلب على المراكز المعروفة. السلطة عن طريق إزالتهم أو "تدجينهم" ، ثم تصبح القيادة المؤقتة دائمة (مثل تعيين أنور السادات رئيساً بعد وفاة عبد الناصر. السادات الذي كان نائباً لعبد الناصر ، كان يعتبر شخصاً غير كاريزمي لا يتحكم في مراكز السلطة ، ويعتقد المرشحون الآخرون أنهم سينجحون في استبداله في المستقبل) ، مثل جمال عبد الناصر بدلا من محمد نجيب في مصر. إذا نجح المرشح القوي في حشد ائتلاف واسع داخل مؤسستي فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فإن احتمالية إراقة الدماء والانقلاب العنيف ستقل ، مع استمرار الصراع بين عناصر القوة والشخصية نحو القرار ويخلق حالة من عدم الاستقرار المستمر ،

سيزداد تحديد العشيرة وستفقد السلطة فعاليتها ، بينما ستعمل آليات الحكومة كأداة للتقدم السياسي وإنشاء المكانة.

مراكز القوة

سيتم العثور على مصادر قوة المتنافسين المتنافسين في عدة قطع -في الآليات الأمنية ؛ في المؤسسات السياسية ؛ في الفصائل والميليشيات المسلحة. فضلا عن الدعم الشعبي لمختلف المرشحين.

مراكز القوة التي ستؤثر على صراعات الخلافة



الآليات الأمنية هي مراكز القوة السياسية



الدعم الشعبي



الفصائل والميليشيات
مسح

آليات الأمن

في سيناريو استمرار عدم الاستقرار ، سيعتمد تأثير الآليات الأمنية على درجة تصميمها على الحفاظ على احتكار السلطة ومواجهة الفصائل والجماعات المسلحة ، فضلاً عن درجة المساعدة التي ستلقاها من الجيش الإسرائيلي والجنرال. خدمات الأمن. درجة الولاء للقائد المؤقت التي ستزداد وعمق التعاون بين مختلف الآليات سيسهمان في الاستقرار: "آلية المخابرات العامة" برئاسة ماجد فرج ، و "الأمن الوطني" برئاسة نادال أبو دوهان ، "الرادع". الأمن " برئاسة عبد-

كادر التماري ، والحرس الرئاسي (خلفا لقوة 17 التابعة لفتح) برئاسة منير زوافي. حاليا لا توجد معلومات تشير إلى أن الثلاثة الأخيرين يطمحون إلى اختيار القائد من بينهم ، ويبدو أنهم سيؤثرون. الاختيار من خلال دعم مرشح أو آخر ، أو خلق جو مستقر وهادئ يسمح للقائد الجديد بالحكم.

أكثر الآليات الأمنية نفوذاً في السلطة الفلسطينية هي المخابرات العامة برئاسة ماجد فرج ، الذي يستمد سلطته من قربه وولائه لعباس.

مراكز القوة السياسية

العامل السياسي الرئيسي هو حركة فتح ، حيث يتم اتخاذ القرارات السياسية وفي داخلها تجري حملة مختلف المرشحين. في بتاح ، حسب التكوين الحالي للجنة المركزية ، هناك ثلاث "فصائل" رئيسية:

قوم عباس ومن أبرزهم ماجد فرج. حسين الشيخ ، بالإضافة إلى منصبه كمسؤول عن التنسيق المدني ، عيّنه عباس في أيار / مايو 2022 أمينًا عامًا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - وهو منصب رفيع شغله حتى وفاة صائب عريقات ؛ محمود العليل الذي عينه عباس نائبًا له رئيسًا لحركة فتح وعضوا في اللجنة المركزية. وعزام الأحمد ، وهو أيضًا عضو في اللجنة المركزية لفتح ومبعوث عباس لمهام خاصة ، على سبيل المثال محادثات المصالحة مع حماس.

رجال عرفات الذين جاؤوا معه من تونس. ومن أبرز هؤلاء ابن أخ عرفات نصر الكدوة وعباس زكي. أُفيل الكدوة ، وزير خارجية السلطة الفلسطينية السابق والسفير لدى الأمم المتحدة ، من الرئيس في عام 2021 بعد أن أعلن عن نيته الترشح على قائمة منفصلة عن الرئيس في الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في ربيع عام 2021 وتم إلغاؤها.

مستقل ، الذين لديهم مصادر قوتهم الخاصة. من أبرزهم:

مرwan البرغوثي ، القيادي السابق في كتائب شهداء الأقصى في الضفة الغربية وقيادي التنظيم -الجناح العسكري لمنظمة فتح -حكم عليه في إسرائيل بخمسة أحكام متراكمة بالسجن المؤبد و 40 عامًا بسبب أعمال إرهابية.

جبريل الرجوب ، الرئيس السابق لـ "مكافحة التجسس" في الضفة الغربية ، الذي حوّل مناصبه كرئيس للاتحاد الفلسطيني لكرة القدم وسكرتير اللجنة المركزية لحركة فتح إلى مصدر قوة ونفوذ. توفيق الطيراوي ، كان رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية والمستشار الأمني لرئيس السلطة الفلسطينية. مثال آخر على الهدفين في هذه المجموعة هو طرد الطيراوي من مراكز القوة في الحركة ، بأوامر من عباس. انتهى منصبه كرئيس لمجلس إدارة "كلية الاستقلال" التي أسسها في أريحا والتي تعمل كجامعة للتدريب الأمني الأكاديمي لضباط الشرطة الفلسطينية ، وانتهت عضويته فيها . كما تم النظر في اللجنة المركزية لفتح. وجاءت هذه الخطوات بعد فترة طويلة من المواجهات بين الطيراوي ومعاوني عباس وعلى رأسهم حسين الشيخ ، وكذلك توزيع تسجيل للطيراوي على الشبكات ، يشوّه فيه على آل الشيخ.

من المحتمل أن تحاول الأحزاب خارج بتاح تقويض المؤسسات السياسية القائمة. ومن أبرزها حركة حماس التي تتمتع بقاعدة دعم شعبي وسيطرة كاملة على القطاع

غزة والبنية التحتية السياسية والإرهابية أيضاً في الضفة الغربية؛ الجبهة الشعبية التي يوجد أمينها العام أحمد سعدات في السجون الإسرائيلية بتهمة التخطيط لاغتيال الوزيرة رحاب زئيفي. ومحمد دحلان المعارض الرئيسي لعباس في فتح حتى عزله عن الحركة. كان دحلان، المولود في مخيم خان يونس للاجئين في غزة، مسؤولاً عن القوات الأمنية في قطاع غزة أثناء سيطرة حماس على القطاع، وكان يُنظر إليه على أنه مذنب بسبب فشل فتح في الحفاظ على المنطقة كجزء من الأراضي الواقعة تحت السيطرة. سيطرة السلطة الفلسطينية. بعد الانقلاب في قطاع غزة، انتقل دحلان إلى الضفة الغربية وظل شخصية بارزة في الساحة السياسية لفتح، ولكن في عام 2010 انتشرت شائعات بأنه يعمل على الإطاحة بعباس من رئاسة السلطة الفلسطينية، وردا على ذلك تم عزل دحلان من مناصبه في فتح. من عام 2011

يعيش دحلان في الإمارات العربية المتحدة ولا يمكنه دخول السلطة الفلسطينية منذ عامي 2014 و2016 وصدر له حکمان حکم فيهما بالسجن غيابياً بتهمة الافتراء على الحكومة والسرقة. يحرص أنصار دحلان على عدم ربط اسمهم باسمه بسبب العداء الشديد بينه وبين عباس، لذلك يصعب عليه الحصول على دعم مفتوح في أراضي الضفة الغربية، وهذا أيضاً بسبب بعده المادي عن الساحة.

يحظى دحلان بدعم الإمارات العربية المتحدة ومصر، وله أنصاره بشكل رئيسي في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة وكذلك في الضفة الغربية. على الرغم من أنه يُنظر إليه في نظر الكثيرين على أنه قادر على الربط بين فتح وحماس، إلا أنه من المشكوك فيه ما إذا كان سيلعب دوراً مهماً في هذا السيناريو، ما لم توافق قيادة فتح على إعادته إلى الحركة بعد رحيل عباس. سيعتمد هذا الاتفاق على قدرته على بناء تحالف مع بعض أعضاء القيادة الحالية. إذا لم تتم إعادته إلى صفوف فتح، فمن المتوقع أن يحاول إنشاء حزب جديد بمساعدة الإمارات العربية المتحدة، وربما بمساعدة مصر أيضاً. ولكن حتى لو كانت مثل هذه الخطوة تؤولي ثمارها، بعد سنوات من عدم وجود دحلان في الساحة، ونظراً للحملة ضده وكونه شخصية غير مرغوب فيها في أراضي السلطة الفلسطينية، فمن المشكوك فيه أن ينجح في هزيمة مرشح من فتح.

الدعم الشعبي

في نظر الجمهور الفلسطيني، لا تلقى فتح وقيادتها وكذلك حماس الكثير من التعاطف، وفقدت الحركتان شرعيتهما. الصورة أكثر كآبة بالنسبة لفتح، التي تراجع دعمها الشعبي في السنوات الأخيرة، بعد انتشار الفساد الحكومي وفشل أجنده ضد إسرائيل. في مقابل تراجع الدعم لحركة فتح، يمكن توقع زيادة الدعم لحماس، وفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجراها خليل الشقافي، ولكن من المهم أن نتذكر أن هذا الاتجاه لا يعني فقط الهوية الأيديولوجية مع حماس، ولكن أيضاً الاحتجاج ضد فتح. مع عدم وجود خيارات أخرى، فإن معسكر المحبطين أخذ في الازدياد، وغالباً ما تعرف حماس كيفية الاستفادة من ضعف فتح للحصول على الدعم. مثال على ذلك يمكن رؤيته في أحداث "حارس الأسوار"، على خلفية خيبة الأمل من إلغاء الانتخابات.

قررت حماس إضعاف السلطة الفلسطينية من خلال تشجيع العنف والإرهاب ووضع صورته كمُدافع عن القدس وتعزيز الأجندة الفلسطينية، إذا كان الأمر كذلك ، فليس من المستغرب أنه من حيث الشعبية العامة ، فإن المتصدر في جميع استطلاعات الرأي العام هو مروان البرغوثي ، المسجون منذ عام 2004 واسمه غير مرتبط بأي من الحركات ، رغم أنه عضو. اللجنة المركزية لحركة فتح. يبدو أن هذا التأييد نابع من حقيقة أنه لا يُنظر إليه على أنه مسؤول عن الوضع الحالي ، كما أنه يرمز إلى شخصية "المحارب البطل" في الروح الفلسطينية. لو كان قد أطلق سراحه من السجن وانضم إلى اللعبة السياسية داخل فتح ، لكان قد لقي الكثير من التعاطف ، لكن من المرجح أن مكانته وشعبيته قد تآكلت أيضًا بمرور الوقت. من المهم التنويه إلى أن هذا سيناريو ليس له أي احتمال ، لأن الحكومة الإسرائيلية لا تبدي أي رغبة في إطلاق سراحه. لكن في حالات الفوضى وفقدان السيطرة على الوضع وعدم وجود اتفاق داخلي فلسطيني فيما يتعلق بالزعيم ، قد يُطلب من إسرائيل التفكير بجدية في إطلاق سراح البرغوثي والتنسيق معه ، كما فعلت في اتفاقات أوسلو تجاه عرفات.

الفصائل والمليشيات المسلحة

مراكز القوة المهمة الأخرى هي الفصائل المسلحة والمليشيات ، حيث لديها القدرة على زعزعة استقرار الساحة في يوم ما بعد عباس وإلقائها في حالة من الاضطراب. هذا بسبب أن لديهم مصالح وأجندات مختلفة غالبًا ما تعارض مع بعضها البعض ، ومدعومة بالسلح والنشطاء. تسمح لهم قوتهم العسكرية بالتأثير على الساحة السياسية ويعملون على دفع المرشحين إلى الأمام نيابة عنهم ، ومن ناحية أخرى لإجباط محاولات الجماعات الأخرى التي تعمل على الترويج المرشحين المنافسين.

فيما يلي الفصائل والمليشيات الرئيسية القادرة على التأثير في الديناميكيات الناتجة

اليوم التالي:

الجناح العسكري لحركة حماس (كتائب عز الدين القسام) -التنظيم الذي يقوده محمد داف لديه حوالي 30 ألف ناشط في قطاع غزة ، والقوة العسكرية الرئيسية لحماس هي إطلاق الصواريخ وصواريخ أرض أرض ؛ مضاد للدبابات الصواريخ ؛ مهاجمة الطائرات بدون طيار بصواريخ أرض جو الهواء والأسلحة الصغيرة. يخضع الجيش لسلطة قيادة حماس وينفذ قراراتها ، لكنه أحيانًا يتحدى القيادة السياسية ويؤثر على صنع القرار ، كما يقود أجندة أكثر تشددًا. على المدى الطويل ، تريد حماس تولي قيادة الساحة الفلسطينية والإطاحة بحركة فتح ، لكن في الوقت الحالي ليس لها موطئ قدم في الضفة الغربية ، لذا فهي تعمل على تعزيز قوتها العسكرية في قطاع غزة. ، التزامها

والمعارضة ، وزيادة الدعم الشعبي له كبديل حكومي. ظاهرياً ، زعيم حماس إسماعيل هنية هو المرشح الأبرز في الحركة للرئاسة ، لكنه لن يكتسب الشرعية الدولية لأن حماس تُعرّف على أنها منظمة إرهابية ، وتعيينه سيلحق ضرراً خطيراً بالاقتصاد الفلسطيني ومكانته. هناك آراء تدرك حماس هذا الأمر ، وبالتالي عندما يأتي اليوم لن يعمل هنية على تولي منصب الرئيس ، لكن المنظمة ستستخدم قوتها السياسية والعسكرية لتحدي المرشحين للرئاسة لأخذ مطالب حماس بعين الاعتبار والمطالبة بذلك. إنهم يظهرون خطأ معارضاً وحتى معادياً لإسرائيل.

الجهاد الإسلامي الفلسطيني - (PAJ) تأسست عام 1979 ومنذ ذلك الحين وهي تروج لأجندة إسلامية جهادية تعارض أي اعتراف بالوجود اليهودي في مناطق الوقف ، أي في جميع أنحاء أرض إسرائيل ، وبالتالي لا توافق. للاعتراف باتفاقيات أوسلو ، لا تعترف بالسلطة الفلسطينية كسيادية ولا تدعم أي مرشح ، وتعتبر منظمة صغيرة مقارنة بـ حماس ، مع بضعة آلاف من المقاتلين وأنظمة الأسلحة المشابهة لـ حماس. تكمن قوتها في قدرتها على تحدي اللاعبين كـ ممثل يعمل لاعتبارات غير حكومية ، تديرها إيران. ويقود المنظمة زياد ناشالا ، الأصل من خان يونس ، والذي يعيش حالياً في دمشق. تربط GAP علاقات وثيقة مع إيران وحزب الله ، ولكن بسبب لأنشطتها من قطاع غزة وكوتنو ، غالباً ما تكون بعيدة عن متناول حماس ويتم تنسيقها في غرفة عمليات مشتركة على الحدود الفلسطينية في غزة. اعتبرت GAP أكثر من مرة منظمة "متمردة" ، عندما انتهكت وقف إطلاق النار أو أطلقت صواريخ بهدف جر حماس إلى صراع ضد إسرائيل. سلطت أحداث عملية الفجر في آب / أغسطس 2012 الضوء على الخلافات بين المنظمات ، عندما قتلت GAP ضد إسرائيل وأطلقت الصواريخ رداً على إحباطها هجوم في قطاع غزة ومقتل قائد لواء الشمال ، فيما اختارت حماس عدم الانضمام للقتال وعدم المخاطرة بالتغييرات التي تلقتها من إسرائيل بعد جولة القتال. من وقت لآخر ، تستخدم حماس المنظمة للضغط على إسرائيل أو المجتمع الدولي. التنظيم - منظمة أسسها ياسر عرفات عام 1995 ولكن التنظيم اليوم ليس تحت تأثير قيادة فتح. التنظيم ليس منظمة منظمة ويعمل على أساس الميليشيات المحلية المسلحة - في مخيمات اللاجئين أو الأحياء أو القرى - ولكل مركز قيادة منفصلة ليست على اتصال وثيق مع القيادات الأخرى. كان الانزيم نشطاً

- Spoiler 2 مصطلح يصف جهة فاعلة غير حكومية تخرب تصرفات الحكومة أو الفاعل الشرعي الذي يعارض لعملية سياسية وترتيبات مع إسرائيل.

بشكل رئيسي خلال الانتفاضة الثانية ، وفي الأشهر القليلة الماضية يرفع رأسه من جديد ، لا سيما في قطاعي جنين ونابلس. تستمر الخلايا في العمل محليًا ، أحيانًا كعصابات وأيضًا تحت رعاية أحد كبار مسؤولي بتاح من تلك المنطقة. الخلايا مجهزة بالعديد من الأسلحة غير المشروعة. في حالة عدم قبول ترتيب لخلافة عباس من خلال الوسائل السلمية واندلاع صراعات عنيفة على الخلافة ، ستعمل خلايا التنظيم على ترقية المرشح الرئيسي نيابة عنها ، الذي يمثل منطقتهم أو أجدتهم ، وسوف تستخدم الأسلحة التي جمعوها لهذا الغرض.

العصابات المسلحة -بالإضافة إلى خلايا التنظيم ، هناك عصابات مسلحة بلا أجندة سياسية ، تركز على الجريمة لتحقيق أهدافها الشخصية والعشائرية. تعمل هذه العصابات في مناطق لا يكون فيها حكم السلطة الفلسطينية فعالاً. يمكن لهذه المجموعات أيضًا أن تتعاون مع المرشحين الذين يفيدونها أو ينصفون أنفسهم.

اثار

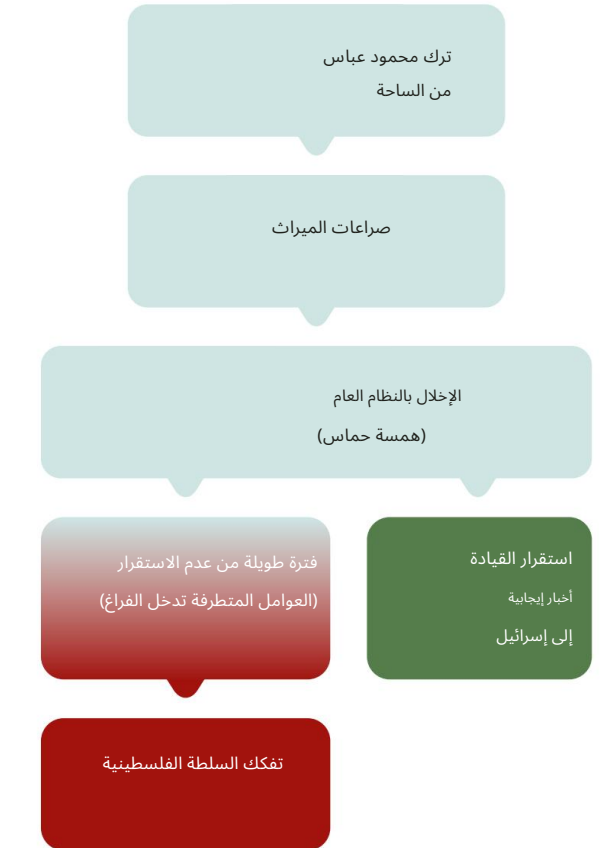
إذا لم تتوقف صراعات الخلافة ولم يكن هناك دعم لقائد متفق عليه ، فسيحدث عدم استقرار مستمر دون اتخاذ قرار بشأن اختيار القائد المتفق عليه ، مما سيكون له عواقب على القدرة على اتخاذ القرارات في السلطة الفلسطينية. وتنفيذ تلك المصنوعة. ويبدو أن السلطة ستستمر في المرحلة الأولى في الاستفادة من الدعم المالي من الدول المانحة والعالم العربي ، وإن كان على نطاق محدود ، وذلك من أجل زيادة الاستقرار. ومع ذلك ، فمن الممكن أن تحاول هذه الدول الترويج لمرشحها المفضل وبالتالي تقوية الصراع على السلطة.

في ظل ضعف القيادة المؤقتة والخلافات في صفوف القيادة الجماعية ، لن يكون من الممكن اتخاذ قرارات مهمة بشأن المصالحة بين المنظمات وتعزيز إعادة التوحيد بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكذلك فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل والعملية السياسية. صحيح أن رحيل عباس سيزيل معارضته العاطفية والشخصية لحماس ، لكن كثيرين آخرين في منظمة فتح يشاركونه وجهات نظره. المرشح الذي سيقود عملية المصالحة سيضطر إلى الاعتماد على قاعدة دعم قوية في بتاح المنقسمة ، عندما لا يصمت شباب التنظيم ، "الشبيبة" ، على الرغم من القائد ، واستعداد التنظيم ليكون سياسياً. ستكون المرونة مطلوبة أيضًا لتمكين إنشاء تحالفات.

على الأقل في المرحلة الأولى ، سيتعين على أي إدارة فلسطينية جديدة إثبات ولائها للقومية الفلسطينية من خلال إظهار مواقف متشددة تجاه إسرائيل ، طالما أن القومية لا تضر بالمصالح المهمة للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها. لذلك ، هناك احتمال ضئيل لحدوث ضرر كبير وعميق للتعاون الأمني مع إسرائيل ، حتى لو استمرت المواجهة المعلنة.

إن الدعم الإسرائيلي السري (ليس التصريحي والعلني ولكن في الإجراءات التي من المفترض أن تساهم في استقرار السلطة الفلسطينية وعملها) يمكن أن يمنع الإضرار بالاقتصاد الفلسطيني وتوفير الخدمات للسكان.

سيناريو إيجابي وسلي لصراعات الخلافة



التحدي الذي سيتعين على القيادة الجديدة التعامل معه هو قبول ماروتا ، لا سيما في المناطق التي تسيطر فيها الجماعات المسلحة والعشائر على المنطقة. كما سيتعين عليها التعامل مع النشاط التخريبي للفصائل ، خاصة في بعض مخيمات اللاجئين. خلال عام ، 2022 ازداد نطاق استخدام الأسلحة النارية ضد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المدن الفلسطينية في الضفة الغربية ، وحدث ارتفاع كبير في عدد حوادث إطلاق النار والاعتداءات ، حيث نفذها بشكل رئيسي شبان فلسطينيون ، بمن فيهم نشطاء فتح وتعكس هذه الظاهرة حالة الفوضى داخل مناطق السلطة الفلسطينية .. الرد الأمني

إن الجانب الإسرائيلي ، الذي يركز على الإجراءات المضادة والاعتقالات الواسعة للمشتبه بهم ، خلق حلقة من التصعيد غذت نفسها وعززت دافع الشباب الفلسطيني للتعبئة للقتال ضد قوات الأمن الإسرائيلية. الخطر هو أنه بسبب الفوضى ستوقف السلطة عن العمل ككيان مسؤول ومستقر وفعال ، مما يسهم في التهدة وهو عنوان للحوار. العناصر التخريبية الرئيسية ستكون حماس والجهاد الإسلامي وأنصار دحلان ، إذا لم يندمج هو نفسه في فتح. إذا تم العثور على مكان له في صفوف المنظمة ، فمن المتوقع أن ينضم إلى المتنافسين على القيادة.

السيناريو ج -الانتخابات

وبحسب الدستور الفلسطيني ، يجب إجراء الانتخابات لمنصب رئيس الجمهورية خلال ستين يومًا من تاريخ تنحي الرئيس. لكن الانتخابات الأخيرة في السلطة الفلسطينية جرت في عام ، 2006 وخلافًا للدستور ، لم تجر مرة أخرى منذ ذلك الحين. لذلك من الصعب تقييم ما إذا كانت القيادة المؤقتة ستعمل وفقًا للدستور وتعلن الانتخابات ، أو ما إذا كان تعيين الرئيس المقبل سيتقرر خارج النظام الديمقراطي.

من الممكن أن تريد القيادة الجديدة إجراء انتخابات من خلالها لتحقيق الشرعية العامة والدولية ، ولكن هذا فقط بشرط أن يكون هناك قرار بشأن مرشح متفق عليه من فتح للرئاسة ، وتقييم فرصه. الفوز في الانتخابات ، خاصة ضد مرشح حماس ، سيكون عاليًا. إذا وافقت الأطراف المختلفة على الانتخابات ، فسيكون بإمكانهم الاستناد إلى الاتفاق المبدئي الذي تم تشكيله بين فتح وحماس في أوائل عام 2021 بشأن طريقة إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والشرق. القدس ولواء القدس ، حسب القوائم الوطنية. ومع ذلك ، فإن هذه الاتفاقات لا تشير بالضرورة إلى أن حماس ستشارك في انتخابات المجلس التشريعي أو أنها ستسعى مرشحًا للرئاسة ، لأن تعيين رئيس نيابة عن حماس سيكون له عواقب كبيرة على قدرته على العمل بشكل مستقل. بسبب القيود التي قد تفرضها إسرائيل على المنظمة ، وستكون هناك أيضًا عواقب على الاعتراف الدولي بالسلطة الفلسطينية واستطاعت الاستمرار في جمع الأموال من الدول المانحة. موضوع الانتخابات سيحسمه استعداد القيادة المؤقتة للمصالحة ، أو على الأقل لعقد اتفاقات مع حماس. إذا لم يتم تحقيق ذلك لأن حماس ستضع شروطًا لن يتم قبولها ، أو تخشى قيادة فتح تعزيز قوة حماس السياسية ، بالضرورة على حسابها ، فقد تتفق الأطراف على تشكيل حكومة تكنوقراط يكون فيها. تمثيل مناسب لكليهما. إذا تقرر إجراء انتخابات ، فمن الممكن أن يتطور أحد السيناريوهين: الأول -الحملة الانتخابية ستكتسح الشارع الفلسطيني وسيتم انتخاب مرشح يحظى بتأييد شعبي واسع. والثاني -سيصل التنافس بين المعسكرات والمتنافسين إلى احتكاكات عنيفة تقوض الساحة السياسية والشارع الفلسطيني ، و

قبول نتائج الانتخابات من قبل إحدى الحركتين الرئيسيتين أو كليهما.

إذا قررت قيادة فتح إجراء انتخابات فقط في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وليس في قطاع غزة ، بسبب معارضة حماس أو خوفًا من فوزها في الانتخابات ، فإن قطاع غزة ، لصالح الفصائل التي تعمل فيها وتقودها حماس ستعمل كمفسد -المنظمات المنبوذة ستعمل على زعزعة الاستقرار وتحاول تخريب إجراء الانتخابات. بعد الانتخابات سوف يتحدون شرعية نتائجهم.

الفرص والمخاطر لإسرائيل

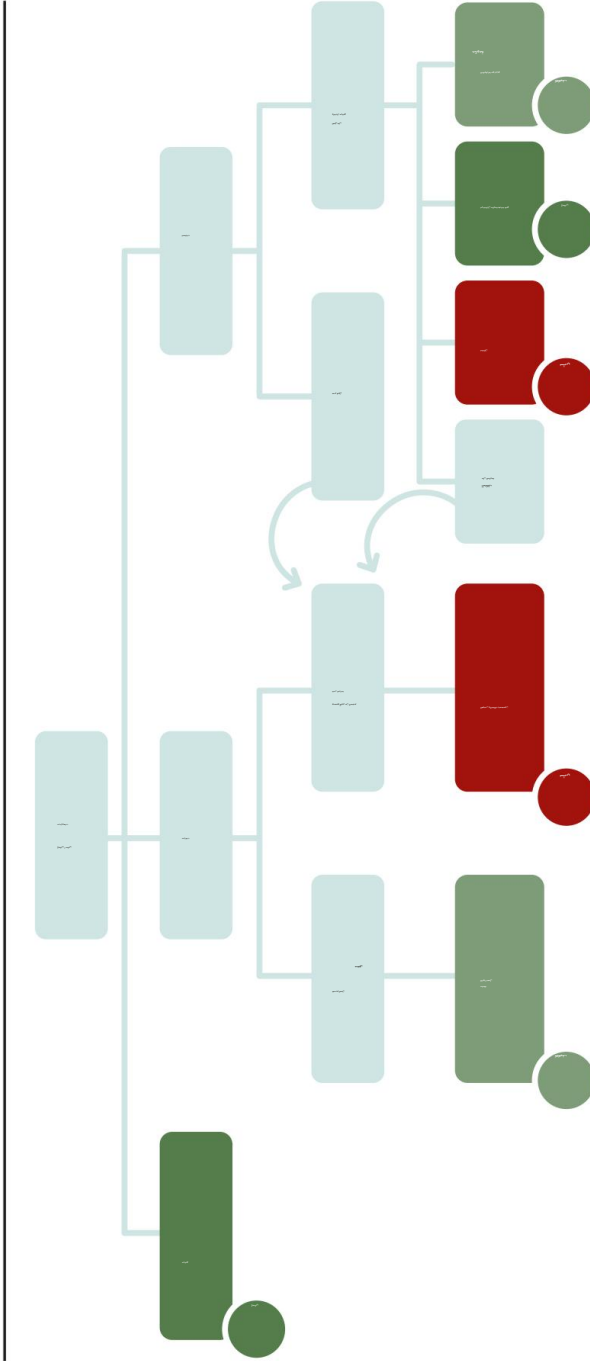
يمكن لسيناريو الانتخابات ، من ناحية ، أن يحمل رسالة إيجابية -انتخاب مرشح يدعمه جمهور عريض والقدرة على قيادة التحركات -و ضد النتيجة الخطيرة للغاية لانتصار ممثل حماس أو حزب خاضع لدعم المنظمة ونفوذها ، مما يشير بشكل فعال إلى استيلاء حماس على السلطة الفلسطينية وحتى من منظمة التحرير الفلسطينية. ومع ذلك ، فإن بدء عملية انتخابية وعرفلتها يمكن أن يكون خطيرًا ويؤثر على رأي الشارع الفلسطيني ضد الحزب الذي سينظر إليه على أنه عقبة. الخلاف خلال الانتخابات أو عدم الرغبة في قبول النتائج يمكن أن يوجع صراعات الخلافة ويثير الغضب العام تجاه القادة الذين سيتحملون المسؤولية عن ذلك.

الورثة المحتملين

في بداية عام ، 2022 قرر عباس تعزيز مكانة شركائه -رئيس المخابرات ماجد فرج ووزير الشؤون المدنية حسين الشيخ. تم تعيين الأخير في أيار / مايو 2022 من قبل عباس كسكرتير للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (رقم 2 في التسلسل الهرمي الداخلي لمنظمة التحرير الفلسطينية) وحل مكانه بعد وفاته شايف عريقات ، في منصب حفظ ملف المفاوضات مع إسرائيل. التعيين من أحد الشيوخ من خلال خطاب شخصي من عباس وبعد ذلك في تصويت داخل اللجنة التنفيذية ، التي تُعرف بأنها الهيئة التنفيذية المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والتي تم انتخابها أيضًا في عملية مثيرة للجدل من قبل المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في مارس 2022.

ويُزعم أنه كان ينبغي ضمان اختيار ائتلاف حسين الشيخ وماجد فرج خلفاء ، سواء من رجال دينه أو أتباع عباس. كلاهما أقرب إلى الرئيس عباس -فرج هو رئيس جهاز المخابرات الفلسطينية ، والشيخ هو وزير الشؤون المدنية. كلاهما له علاقات وثيقة مع إسرائيل وحتى مع الهيئات الدولية. كلاهما مقبول أيضًا من قبل الأمريكيين ويحافظان على اتصال مستمر مع ممثلي الأمانة العامة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية.

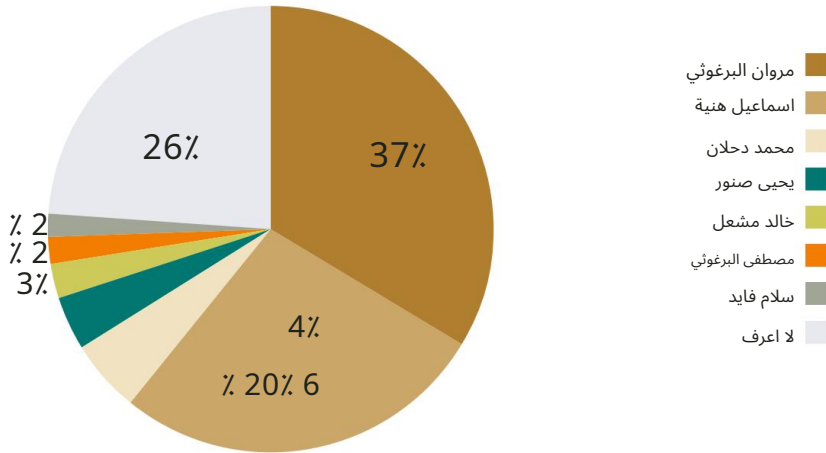
من وجهة نظر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ، إمكانية أن يعملوا سويًا كخلفاء لـ عباس هو المفضل.



ومع ذلك ، فإن شعبية الاثنيين في الممرات السياسية في إسرائيل تتناسب عكسياً مع مكانتهما في الشارع الفلسطيني. يرى الكثيرون أنهما متعاونان مع الاحتلال الإسرائيلي وكلاهما لديه ملفات مليئة باتهامات بالفساد (الشيخ متهم أيضاً بالتحرش الجنسي) ، والتي يُزعم أن قيادة السلطة الفلسطينية بأكملها ملوثة بها.

فرج (60 عامًا) ، المولود في مخيم الدهيشة للاجئين ، قريب جداً من عباس وابنه ياسر (الذي يعيش في قطر) ويرافقه منذ أكثر من عقد ، وقد قام بمهمات علينية ومفتوحة لعباس ، وهو شديد القسوة يعارض حماس ويعزز التنسيق الأمني مع إسرائيل ، رغم أنه خلال الانتفاضة الأولى كان فرج ، أحد قادة فتح ، قد اعتقل عدة مرات وقضى ست سنوات في سجن إسرائيلي ، وخلال الانتفاضة الثانية عمل أيضاً ضد إسرائيل ، ولكن مع تعيينه كرئيس لجهاز المخابرات في الضفة الغربية بدأ يقترب من إسرائيل ، ويقوم اتصالات سياسية وأمنية مع ممثليها ، وهو شيخ يعارض حماس التي عينها عباس ليكون مسؤولاً عن اتصالات مع إسرائيل في المجال المدني ، ويتحدث العبرية بطلاقة وعلى معرفة وثيقة بكبار ضباط الجيش والسياسيين الإسرائيليين.

تصنيف التأييد لمرشحي الرئاسة إذا أُجريت انتخابات بدون عباس تصنيف التأييد لمرشحي الرئاسة إذا أُجريت انتخابات بدون عباس



بحسب استطلاع للرأي العام أجراه معهد PCPSR برئاسة الدكتور خليل الشقاقي عام 2022

لكن كل المتنافسين على خلافة عباس -فرج والشيخ وآخرون -يفتقرون إلى الشرعية من الجمهور الفلسطيني وسيطرتهم محدودة في مناطق وعشائر الضفة والقطاع.

غزة. هذا باستثناء مروان البرغوثي المسجون في إسرائيل لمدة خمسة أحكام بالسجن مدى الحياة. ولد البرغوثي في كفر الخبر الواقعة شمال غرب رام الله ، وأصبح ناشطاً في حركة فتح وعمره 15 عاماً . ، حيث مكث لمدة سبع سنوات حتى سمح بعودته بموجب اتفاقيات أوسلو. في عام 1996 انتخب عضواً في المجلس


الهيئة التشريعية الفلسطينية. مع بداية الانتفاضة الثانية في عام ، 2000 أصبح البرغوثي زعيماً شعبياً عندما قاد منظمة التنظيم وكتائب شهداء الأقصى -التي كانت في الواقع الذراع العسكري لفتح ، والتي كانت مسؤولة عن العديد من الهجمات ضد الإسرائيليين. في أبريل ، 2002 أثناء عملية الدرع الواقي ، تم القبض على البرغوثي من قبل قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. ثم قُدم للمحاكمة فيما بعد وحُكم عليه بخمسة أحكام بالسجن مدى الحياة ، وهو الآن في السجن في إسرائيل.

وبحسب استطلاعات الرأي العام الفلسطيني ، فإن البرغوثي هو الوحيد من بين المقربين من فتح الذين يدعم ترشيحه الجمهور ويمكنه حتى أن يتفوق على زعيم حماس إسماعيل هنية. لا تتعدى شعبية باقي المتسابقين شعبية هنية. يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن ربع المستجيبين أجابوا على سؤال الاستطلاع لأنهم لا يعرفون لمن سيصوتون ، لذلك هناك مجال لمنافس آخر ليصعد أو أن يصبح أحد المرشحين المعروفين أقوى. على أية حال ، فإن حوالي نصف من لهم حق التصويت فقط شهدوا بأنهم ينوون الذهاب إلى صناديق الاقتراع ، وهذا العدد يختلف بالنسبة لقائمة المرشحين.


الصراع على النفوذ في الفترة التي تسبق اليوم التالي لإملاء عباس على تشكيل تحالفات ومحاور بقيادة محور فرج الشيخ. بين الحين والآخر ، ترتفع وتنخفض النخب المتنافسة -دحلان (راجع في فصل "بؤرات القوة") وعشيرة البرغوثي ؛ أو جبريل الرجوب ، من مواليد الدورة في منطقة الخليل ، والرئيس السابق لجهاز الأمن الذي تم إحباطه ورجل أعمال. عضو بارز في حركة فتح مع توفيق الطيراوي الذي كان رئيس جهاز المخابرات العامة ، ولكل منهما علاقات مع حماس بشكل منفصل. وهذه المحاور مزورة وتفكيك على أساس التغييرات على الأرض ، ومكانة الخلفاء المحتملين في القيادة والتأييد الشعبي لهم وقربهم من العناصر المسلحة. من الصعب اليوم قياس التحالفات التي ستقود الحملة يوم رحيل عباس ، لكن من الواضح أن التعاون والتنافس بينهما ، تملّي بالفعل اليوم

الواقع في الضفة الغربية.

بطاقة الهوية: مرشحون محتملون لخلافة عباس




حسين الشيخ
ليس لديه صلاحيات خاصة به ولا عشيرة ملتزمة به ، وهو متورط في الاتهامات بخصوص التحرش الجنسي والفساد. وضعه العام يرتفع ولا يبقى خلف الكواليس.



ماجد فرج
أقوى من كل ذلك بسبب سيطرته على آليات الاستخبارات. الذراع اليمنى لعباس ومقرب من حسين الشيخ لكنه ليس كذلك يتمتع بدعم الجمهور.




محمد دحلان
المنافس اللدود لعباس وزعيم سابق في فتح والاحباط الامني في القطاع غزة. فقد قوته في الحزام على الرغم من الدعم المالي الذي ينقله من محل إقامته في دولة الإمارات العربية المتحدة. الصورة: سترينجر / رويترز




جبريل راجوف
رئيس سابق لجهاز الأمن الفاشل ومسؤول كبير في نتاج. أضعف في منطقته وأيضاً في تحريته في عام 2021 تعزيز الانتخابات والحكومة الوحدة مع حماس. الصورة: توركان محمد / رويترز



مروان البرغوثي
يتلقى الدعم العام الأكثره المرشحين. إنه يقضي عقوبة طويلة في السجن ومن غير المرجح أن يُطلق سراحه قريباً.



محمود العليل
نائب عباس قادم قوي بين عوامل التنظيم. مؤخرًا فشلت محاولته لينضم إلى فرج وليس شيئاً.



اسماعيل هنية
رئيس المكتب السياسي ل حماس منذ مايو 2017. شغل منصب رئيس وزراء السلطة الفلسطينية بعد انتخابات عام 2006 حتى الانقلاب في قطاع غزة ورئيس وزراء حماس في غزة. تصوير: أزأكير محمد / رويترز



توفيق الطيراوي
عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والرئيس السابق لجهاز المخابرات العامة والمستشار الأمني لرئيس الهيئة ، ويُنظر في إنهاء عضويته في قيادة فتح بعد انتقادات وجهها إلى آل الشيخ. الصورة: وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية

السيناريو د- فوضى خطيرة وعدم استقرار وتفكك السلطة الفلسطينية
 إن إسرائيل وجيرانها منزعجون بشكل خاص من استقرار النظام الفلسطيني في الأيام التي تلت عباس ، مع إدراك أن
 تطور الفوضى في الساحة سيعرض الاستقرار الإقليمي للخطر. سيؤدي التفكك إلى تهديد أمني وعدم كبح عناصر
 الإرهاب ؛ الانزلاق مرة أخرى إلى حكومة عسكرية إسرائيلية ، والتي تنطوي على عبء اقتصادي وديموغرافي ثقيل على
 إسرائيل ؛ عواقب سلبية على المملكة الأردنية وزعزعة استقرارها. وكذلك تداعيات سلبية على الواقع الأمني حول قطاع
 غزة ، بما في ذلك في شبه جزيرة سيناء.

قد تظهر نقاط ضعف النظام الفلسطيني في ظروف معينة لتسريع العمليات
 الفوضى موجودة ، والتي قد تؤدي حتى إلى تفكك السلطة الفلسطينية. لا تعمل السلطة الفلسطينية في فراغ ، إلى
 جانب نقاط ضعفها واحتمال تفككها ، فإنها تتأثر بسلوك القوى الخارجية ، حيث تلعب إسرائيل دورًا ونفوذًا مهمًا بشكل
 خاص في هذا السياق. في الوقت نفسه ، هناك أيضًا قوى استقرار فيها ، تخشى مصيرها وقد تعمل من أجل تخفيف
 الاتجاهات السلبية وتساعد عمليات التنظيم وإعادة التنظيم.

فيما يلي عدة سيناريوهات فرعية يمكن أن تؤدي إلى حالات من الفوضى وعدم الاستقرار الخطير:

السيناريو الفرعي - D1 القيادة الجماعية

في ظل عدم وجود احتمالية حقيقية لتنظيم النظام واستقراره في عملية الانتخابات الحرة ، فمن الممكن أن ينشأ جهد
 لتأسيس قيادة جماعية تتكون من عدد من الشخصيات البارزة ، مثل جبريل الرجوب وماجد. فرج (رئيس المخابرات
 العامة) ، ومحمود العالول (نائب عباس في فتح) ، ورامي الحمد لله (رئيس الوزراء السابق) ، وربما تكون هناك دعوة
 لعودة سلام فياض (رئيس وزراء سابق ، وحاليًا) محاضر في جامعة برينستون في الولايات المتحدة) ، سيقسم هؤلاء
 الأفراد سلطات وألقاب ومناصب عباس فيما بينهم لفترة زمنية محددة ، حتى يتم تسويته.

النظام وإجراء الانتخابات.

هذا السيناريو لديه القدرة على استقرار النظام الفلسطيني ، لكنه مرهون بمستوى غرور الشركاء القيايين وقدرتهم على
 التعاون ، فضلاً عن قدرتهم على اعتدال المعارضة الشعبية لتوليهم مراكز السلطة. لم يكن النظام الفلسطيني معتادًا
 على هذا النوع من القيادة ، لأنه منذ أن استولت حركة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية ، حكمتها حكومة واحدة
 استبدادية.

تتطلب المصالح الأساسية وحتى البقاء للشركاء المحتملين للقيادة الجماعية ، من وجهة نظرهم ، الحفاظ على السلطة
 الفلسطينية وقد تساعدهم ، لفترة محدودة من الوقت على الأقل ، على سد الفجوات والتنافس والعداء. إذا فشلت
 القيادة الجماعية في ترسيخ التعاون والحفاظ عليه وإرساء سيطرتها على السلطة الفلسطينية وعرس الشعور بالتغيير
 لدى الجمهور

إيجابياً ، سوف يغرق النظام الفلسطيني في حالة من عدم الاستقرار المزمع مع تزايد احتمالات العنف ، إلى حد فقدان السيطرة. هذا لأنها ستواجه معارضة مستمرة من "الجيل القديم" والفصائل الجامحة. ستؤدي الصراعات العنيفة المستمرة إلى فوزى إلى حد التفكك ، في ظل غياب حكومة مركزية تحتكر السلطة وممارستها.

السيناريو الفرعي - D2 استيلاء قادة الآليات الأمنية (انقلاب عسكري). سيؤدي الخلاف بين القادة البارزين إلى إحباط إمكانية إنشاء قيادة جماعية وسيؤدي بالنظام الفلسطيني إلى الدوران. في ظل هذه الظروف ، قد يستغل أحد قادة الآليات الأمنية الفلسطينية العشرات والتنافس وتولى السيطرة على النظام الفلسطيني في انقلاب عسكري. ومع ذلك ، من الصعب أن يتولى قائد أي آلية حكمًا منفردًا (ولهذا السبب بنى عرفات نظامًا يتكون من آليات أمنية متعددة ، من أجل منع تركيز السلطة في آلية واحدة) وعلى ما يبدو ، في مثل هذه الحالة ، اثنان سيتعاون قادة الآلية من أجل السيطرة على النظام. آلية الأمن القومي) يعتبر جيش الدفاع الإسرائيلي (IDF) أكبر وأهم جهاز مسلح من وجهة نظر عسكرية ، بينما آلية المخابرات العامة (IDF) أصغر. وأضعف منه في الجانب العسكري ، ولكن لها سيطرة وتواجد كبير في الشارع الفلسطيني. وعلى الرغم من تفوق قوة جيش الدفاع الإسرائيلي وقوته العسكرية ، من الصعب توقع وضع ينجح فيه قائد الجهاز. استقرار حكومة عسكرية واحدة دون التعاون مع جهاز الدفاع أو إحباط الأمن ، فالشرطة الزرقاء والاستخبارات العسكرية ليست مهمة بما يكفي من وجهة نظر عسكرية والقدرة على السيطرة على المنطقة والسكان.

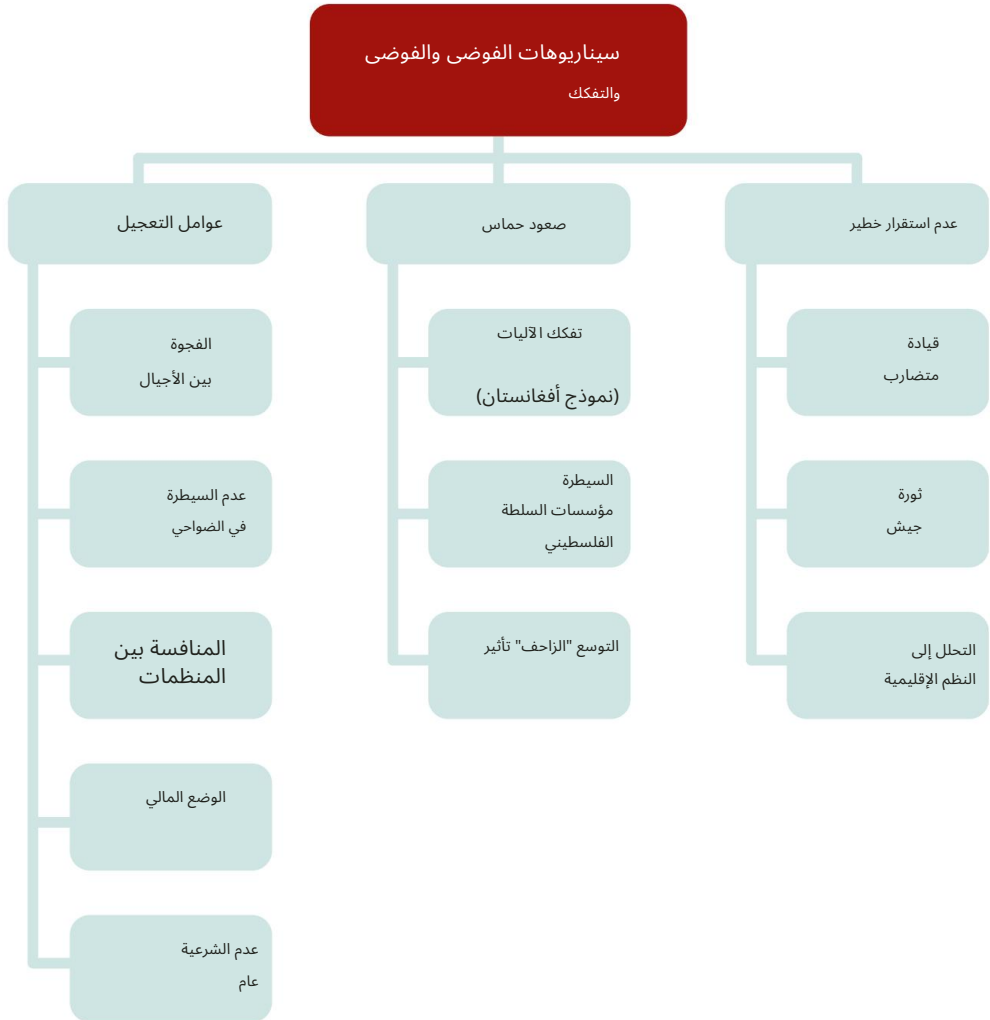
هذا السيناريو هو وصفة لعدم الاستقرار المزمع والاضطراب والعنف ، مما سيضع الآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية في تصادم مباشر مع الآليات الأمنية الأخرى وعوامل القوة الأخرى التي لم ينضموا إليها ، مثل الجماعات المسلحة التابعة للتنظيم ، وبعض الذين يقعون تحت تأثير لاعبين متنافسين مثل محمود العليل ومحمد دحلان ، وهذا حتى قبل انضمام الجماعات المسلحة من حماس والجهد الإسلامي إلى القتال. والنتيجة ستكون مواجهة في الشارع الفلسطيني قد تؤدي إلى فوزى تصل إلى تفكك السلطة الفلسطينية.

السيناريو الفرعي - D3 تفكك السلطة في أنظمة فرعية إقليمية نتيجة لعدم الاستقرار وعدم القدرة على السيطرة على مناطق الضفة الغربية ، من الممكن تفكك السلطة الفلسطينية إلى أنظمة حكم ذاتي إقليمية ، كما حدث في قطاع غزة. سيقود هذه الأنظمة القادة المحليون الذين يستمدون قوتهم من البنية العشائرية للمجتمع الفلسطيني ، والذين أسسوا قوتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتأثيرهم على مر السنين.

إن مركز الحكم التابع للسلطة الفلسطينية في رام الله هو في الواقع المنطقة الوحيدة الخاضعة للسلطة الكاملة للسلطة الفلسطينية ، وحيث توجد معظم المؤسسات الوطنية للدولة الفلسطينية المستقبلية. ولكن أيضًا في منطقة رام الله ، يواجه حكم السلطة الفلسطينية تحديًا من قبل المنظمات غير الحكومية والقوات الخارجة عن السيطرة في مخيم الأمعري للاجئين. تعمل المناطق النائية -الخليل وجنين ونابلس -بشكل مستقل إلى حد ما منذ سنوات. وتتمتع العائلات "الأرستقراطية" المحلية في الخليل ، مثل الجعبري ونطاشا وعائلات أخرى ، وعائلة المصري في محافظة نابلس ، بالمكانة والشرعية العامة لقيادة المنطقة. الوضع مختلف في منطقة جنين ، حيث العوامل المؤثرة هي التنظيمات والفصائل المسلحة ، وهي ليست سرية على الرغم من السلطة الفلسطينية. الاتجاه الذي تعزز خلال عام 2022 هو تعبئة جيل الشباب الفلسطيني ، الذي يمر بعملية تطرف والانضمام إلى الجماعات الإرهابية ضمن كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح. معنى هذا الاتجاه هو توسيع دوائر المقاومة لكل من الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية إلى ما وراء مقاومة

حماس والجهاد الإسلامي. تنعكس حدة الظاهرة ، من بين أمور أخرى ، في مشاركة أبناء الضباط في الآليات الأمنية في حوادث إطلاق النار والإرهاب.

خيارات للسيناريوهات المتطرفة



سيناريو هيمنة حماس في الضفة الغربية

وفي كل الأحوال ، سيطلب من القيادة الجديدة التعامل مع حماس التي تناقشها على الالتزام بالأهداف الوطنية الفلسطينية وقيادة النضال في إسرائيل ومن أجل السيادة في القدس والأقصى. حماس تؤجج المعارضة ولا تعترف بحق إسرائيل في الوجود ، ومن هنا يتم تعريفها على أنها مفسدة.

سيطرة حماس على الساحة الفلسطينية يمكن أن تتم بشكل رئيسي من خلال ثلاث طرق: السيطرة جيش؛ الفوز في انتخابات مؤسسات السلطة الفلسطينية. توسع التأثير "الزاحف".

السيناريو الفرعي الأول: سيطرة حماس العسكرية على الضفة الغربية

هذا السيناريو غير واقعي في ظل الظروف الحالية ، في ظل السيطرة الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية والحملة الإسرائيلية المستمرة لتفكيك البنية التحتية الإرهابية في المنطقة. لا يحق للجناح العسكري لحركة حماس الوصول إلى أراضي الضفة الغربية ، بسبب سياسة التمايز الإسرائيلية وحرمتها التشغيلية في المنطقة بأكملها. هناك ميزة للآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية طالما استمر التنسيق والتعاون الأمني بينها وبين الجيش الإسرائيلي والشاباك. علاوة على ذلك ، فإن المنطقة العازلة بين قطاع غزة والضفة الغربية تمنع المواجهة العسكرية المباشرة بين المخيمات أو نقل القوات من قطاع غزة إلى الضفة الغربية. وبالتالي ، فإن الحفاظ على التمييز بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتنسيق الأمني بين إسرائيل وآليات السلطة الفلسطينية سيساعد أيضًا في المستقبل ، إلى أن يتغير واقع التنافس التنظيمي المرير في الساحة الفلسطينية أو تغيير السياسة الإسرائيلية. لمنع حماس من التعزيز

قوته العسكرية في الضفة الغربية.

السيناريو الفرعي الثاني - فوز حماس في الانتخابات . أوائل عام

2021 ولكن حتى ذلك الحين ، وعلى غرار الظروف التي أجريت في ظلها انتخابات عام ، 2006 ستحتاج حماس إلى فتح من أجل تشكيل ائتلاف. من المرجح أن تتوقف الجهود في هذا الاتجاه وللسبب نفسه الذي حال دون الاتفاق في ذلك الوقت ، وهو رفض فتح إخضاع الآليات الأمنية لوزارة الداخلية بقيادة حماس ، وفي نفس الوقت رفض حماس الرد بشكل إيجابي على مطالبة السلطة الفلسطينية بحل ذراعها العسكري ، أو على الأقل الخضوع للسلطة الفلسطينية أو لعمليات صنع القرار في السلطة الفلسطينية. صحيح أنه في السابق شُعب في حماس أصوات تعبر عن استعدادها لدمج الذراع العسكرية في الآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية مقابل اندماجها في منظمة التحرير الفلسطينية ، أو أصوات أخرى توافق على تبعية الذراع العسكرية لحركة حماس. مجلس الوزراء (بدون حل ومع الحفاظ على الأسلحة) ، ولكن من الصعب رؤية تقارب بين المعسكرات ، مما يسمح

مثل هذه الخطوة الدراماتيكية. علاوة على ذلك ، لا يبدو أن حماس ستكون راضية عن العضوية في منظمة التحرير الفلسطينية وحدها ، دون وضع شروط على المستوى السياسي يصعب على فتح قبولها. إذا توصلت حماس وفتح إلى اتفاق يتضمن التحضير للانتخابات ، وإذا أجريت الانتخابات ، وحتى إذا خرجت حماس من اليد العليا ، فمن المرجح أن حماس ستفضل تشكيل حكومة وحدة مع فتح. حماس على علم بوضعها الدولي الإشكالي والحظر القانوني للعديد من الدول للتعاقد معها ، فضلاً عن التبعات السلبية لدمج حماس في القيادة الفلسطينية على تحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية ، وبالتالي من المتوقع أن تلعبها. دور "خلفي" في الساحة السياسية والتركيز على القضايا الداخلية وعدم السعي لدور مركزي في المقدمة.

السيناريو الفرعي الثالث -توسع نفوذ حماس "الزاحف" وسحب مكانة السلطة الفلسطينية.

واليوم ، تعمل حماس على بسط حكمها في غزة وتواصل محاولة زعزعة استقرار السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية استعداداً للنضال من أجل خلافة الرئيس محمود عباس. وهو يفهم أن تكتيك السعي لإجراء انتخابات أو الاستيلاء على منظمة التحرير الفلسطينية من الداخل من خلال المصالحة الفلسطينية الداخلية غير عملي طالما ظل عباس في منصبه. تقدر المنظمة أنه سيكون من الصعب السيطرة على الضفة الغربية حتى لو انهارت السلطة الفلسطينية بسبب القيود التي ستفرضها إسرائيل عليها ، وبالتالي تبنت إستراتيجية الاستيلاء التدريجي على قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية من الخارج. في. الهدف الأول لبنان ومخيمات اللاجئين ، ولهذا انضمت حماس إلى محور إيران -حزب الله. أظهرت زيارات هنية الأخيرة إلى لبنان كيف يتم تجنيد رموز الحكومة اللبنانية برعاية إيرانية وبمساعدة مباشرة من حزب الله ، مثل لقاءات مع الرئيس اللبناني ، لإضفاء الشرعية الإقليمية على حماس. وفي الوقت نفسه ، يحاول التنظيم تحويل كل التنظيمات الفلسطينية في لبنان وسوريا ، باستثناء فتح ، إلى منظمات تابعة لها ، ولهذا الغرض تم وضع أطر تنسيقية بين مختلف المنظمات.

إمكانية سيطرة حماس على النظام وفق ثلاثة أوضاع أساسية:

قد يؤدي استمرار عدم الاستقرار إلى تعزيز صورة حماس كبديل للسلطة الفلسطينية ، وربما يشجع أيضاً الانفتاح (الانتهازي ، وليس الإيديولوجي بالضرورة) من جانب كبار مسؤولي فتح للتعاون معها. وفي الوقت نفسه ، يمكن الافتراض أنه كلما زاد عدد حماس يتصرف بطريقة تتسم بالتحدي والتحدي ، فكلما زاد دافع الفصائل المتناحرة في فتح والسلطة الفلسطينية على التأسيس ، كانت هناك وحدة فيما بينها ، أي أن جهداً لتحقيق الاستقرار في النظام متوقع على وجه التحديد استجابة لقوة حماس المتزايدة.

حتى في حالة التفكك النظامي المؤسسي الشامل في الساحة الفلسطينية ، لن تتمكن حماس من تثبيت قيادة عملية تتمتع بالشرعية ، ومن هنا يأتي السؤال عما يمكن أن تقدمه حماس

للجمهور الفلسطيني. ستعمل حماس على حصر الفوائد السياسية والاقتصادية حتى النهاية وستكون قادرة على الاستفادة منها في مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل للقيام بذلك.

قد يؤدي الجمود والتعزيز المستمر لحركة حماس في الضفة الغربية إلى خلق وضع مشابه لما يوصف باستمرار عدم الاستقرار. هذا ما لم يكن هناك تحول دراماتيكي من شأنه إحداث تغيير في سياسة إسرائيل ، مثل الاستعداد للعودة إلى مسار العملية السياسية أو المشاركة في مؤتمر سلام دولي.

العوامل المساهمة في سيناريو الفوضى - تدهور الاتجاهات في المجتمع الفلسطيني وفقدان الشرعية
عام

في جميع استطلاعات الرأي التي أجريت في المجتمع الفلسطيني خلال العامين الماضيين وحتى قبل ذلك ، كان هناك اتجاه واضح لخيبة أمل شديدة من القيادة الفلسطينية والسلطة ، سواء فيما يتعلق بعملها أو مدى فسادها ودرجة نجاحها. ، وسيكون من الأصح القول فشلها في تعزيز الأهداف الوطنية أو الاجتماعية الاقتصادية. تشير النتائج إلى عدم الرضا وعدم الثقة والشعور بعدم الأمان ، والتي تفاقمت بعد إلغاء الانتخابات وعملية Wall Guardian في مايو 2021 وفقاً لمسح PCPSR في سبتمبر ، 2021 أيد حوالي 80% من الجمهور الفلسطيني استقالة عباس ، وعبر 24 في المائة فقط عن رضاهم عن أدائه. في الوقت نفسه ، بعد المواجهة مع إسرائيل ، ازدادت شعبية إسماعيل هنية ، وعندما وضع في استفتاء ضد عباس ، قال 56% إنهم سيصوتون لهنية ، و 34% فقط لعباس. ينعكس عدم الرضا أيضاً في عدم الرغبة في المشاركة في اللعبة السياسية 40 - فقط

وقالت نسب من الفلسطينيين بأنهم سيتدفقون على صناديق الاقتراع إذا خاض هنية الانتخابات ضد عباس. من ناحية أخرى ، إذا وضعت نية في مواجهة البرغوثي ، فإنه يتفوق على نية 55 - في المائة مقابل 39 في المائة ، وترتفع نسبة الاستعداد للمشاركة في الانتخابات إلى 66 في المائة. في ظل غياب التأييد الشعبي لعباس ، من المرجح أن المرشح الذي رعاه ولم يُنتخب في عملية ديمقراطية ، مثل حسين الشيخ ، لن يحظى بتأييد الرأي العام ، بل سيُسمّى خليفة له. حتى في حالة الانتخابات ، لا يشير مؤشر شعبية المرشحين الآخرين ، بمن فيهم جبريل الرجوب ومحمد دحلان وسلام فايد ورامي الحمد الله ، إلى أي منهم سيفوز بأغلبية واضحة . إن اتساع هذا الاتجاه العام للافتقار العام لشرعية القائد والاشمئزاز العام من السلطة ومؤسساتها يمكن أن يعمق الفجوات في الجمهور إلى حد صراع حاد على السلطة.

فجوة بين الأجيال

يتسم المجتمع الفلسطيني بوجود فجوة عميقة بين جيل الشباب والجيل الأكبر سنًا. يشعر الجيل الشاب بالعزلة عن دوائر النفوذ وعدم تمثيله في القيادة الفلسطينية ومؤسسات السلطة الفلسطينية. لأن الفساد وترقية المقربين ، العديد من مكاتب السلطة الفلسطينية وخاصة الآليات الأمنية مبنية على شكل هرم مقلوب -تتسع الطبقة العليا بينما يتمكن القليل من الشباب من دخول النظام ، ناهيك عن التقدم فيه. جيل الشباب ليس من قطعة واحدة ويجب التمييز بين الفئات والقطاعات. يسعى الشباب المرتبطون بفتح إلى إيجاد بديل للقيادة القائمة. في المقابل ، يواجه عناصر مليشيات فتح المسلحة ، الناشطة بشكل أساسي في مخيمات اللاجئين ، الآليات الأمنية ولا يسمحون لها بالعمل بحرية وفعالية في جميع المناطق. البعض الآخر ، وخاصة خريجي الجامعات غير النشطين في أطر بتاح ، مشغولون بشكل أساسي بمحاولة العثور على عمل مناسب واستنفاد مهاراتهم وبناء حياتهم. هم أقل انخراطا في القضايا الوطنية ، على الرغم من وجود معارضة قوية في كثير من الأحيان للتعاون مع إسرائيل ، وتنبع محتنتهم من معدلات البطالة المرتفعة ونقص مصادر التوظيف التي من شأنها تجهيز مهاراتهم وتلبية توقعاتهم الاقتصادية ، وكذلك من الشعور بأنهم محرومون من حقوقهم. إنهم ينظرون إلى القيادة القديمة والفاشلة بالإحباط والغضب لأنها لا تعمل على تحسين فرص تطوره الشخصي والاقتصادي.

المركز والمحيط

تواجه السلطة صعوبة في العمل وإثبات وجودها في المناطق البعيدة عن رام الله ، مثل الخليل وجبل الخليل الجنوبي وجنين في الشمال. لقد طورت هذه المناطق على مر السنين نوعًا من الاستقلالية الوظيفية ، يديرها قادة العشائر الرائدة الذين ينجحون في تطوير الاقتصاد المحلي. في شمال السامرة ، يعتمد الاقتصاد بشكل أساسي على العلاقات التجارية مع عرب إسرائيل والتعاون التجاري مع الإسرائيليين.

لا يزال المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية منظمًا إلى حد كبير على أساس القانون القبلي والمناطقية ، حيث يتمتع سكان مخيمات اللاجئين بوضع فريد وأصبحت معظم المخيمات مراكز الاضطرابات الرئيسية في الضفة الغربية. تحاول شخصيات مختلفة ، من قيادة فتح ومن خارجها ، بناء مراكز قوة محلية أو تنظيمية ودعمها لنفسها. على سبيل المثال ، محمود العالول ، المرتبط بتنظيم فتح ، في حالة اندلاع حرب الخلافة ، ليس من المستحيل أن يستخدم قاعدة القوة هذه والجماعات المسلحة الواقعة تحت نفوذه للحصول على نصيب في الحكومة.

المنافسة بين المنظمات

على الرغم من جهود السلطة الفلسطينية لقمع وكبح تنظيم ونشاط حماس في الضفة الغربية ، إلا أن حماس لديها مراكز قوة وكوادر من المؤيدين الذين سيعارضون أي قيادة فلسطينية لن تشارك فيها. تتمتع حماس بدعم عناصر قومية تؤمن "بالمقاومة" وفي نفس الوقت بالوحدة من أجل خوض نضال فاعل في إسرائيل. بجانبهم ، وإن كان على نطاق محدود ، هناك قاعدة دعم لمحمد دحلان في الضفة الغربية. إن الدعم المالي الذي يتلقاه من الإمارات العربية المتحدة والتقييم المصري بأنه قادر على استعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على القطاع يسمحان له ببناء إمكانات.

التدخل والمقاومة لمراكز القوة الأخرى. ومع ذلك ، فإن هذه النواة ليس لديها إمكانات نمو كبيرة ، من بين أمور أخرى بسبب حقيقة أن دحلان من قطاع غزة وبسبب بعده المادي عن الساحة.

القدس ، وخاصة المسجد الأقصى وميدان الهيكل ، أصبحت في العقد الأخير بؤرة الصراعات بين إسرائيل والفلسطينيين ، ويمكن أن ترى هناك منافسة يومية وعديدة بين المنظمات. تتميز القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية بفصل الجدار الأمني وجهود الحكومة الإسرائيلية لإبعاد السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة عن القدس ، وأيضًا مشاركة الفصيل الشمالي من الضفة الغربية. الحركة الإسلامية الإسرائيلية فيما يجري في الحرم القدسي الشريف. نظرًا للجمع بين البعد الديني والوطني والتاريخي والصراع بين إسرائيل والإسرائيليين والفلسطينيين من أجل السيادة في القدس ، ترى كل منظمة أن القدس فرصة لتعزيز قوتها ووجودها ، ويضاف إلى ذلك.

أيضا عوامل خارجية:

الوقف الأردني -بحكم التفاهات مع الحكومة الإسرائيلية من المفترض أن يدير المجمع ويغرس فيه النظام والهدوء الأمني ، لكنه عملياً يديره فلسطينيون. حماس -تعمل على ترسيخ صورتها على أنها "المدافع عن الأقصى" ، على افتراض أن التحريض على المجمع سيزيد من روح "المقاومة" بين الفلسطينيين. تساهم العناصر الإسلامية التي انضمت إلى التنظيم واستجابت لدعوته في صورة التنظيم على أنه سيطرة على الأحداث.

ينشط الفصيل الشمالي للحركة الإسلامية الإسرائيلية بشكل كبير في تأجيج النيران وتنظيم أعمال الشعب في الأقصى.

"حزب التحرير" (حزب التحرير الإسلامي) -يعمل أيضًا ضد مؤسسة الوقف والسلطة الفلسطينية بالتنسيق مع منظمة الشباب والطلاب التابعة لحركة حماس والتي تنشط من جانبها في الجامعات. في الضفة الغربية.

مجموعات من شباب القدس الشرقية -هدفهم حماية الأقصى من المستوطنين والصلاة اليهود وأجنداتهم لا تتوافق بالضرورة مع أجندات قيادة السلطة الفلسطينية. الموريتون -بقيادة الشيخ عكرمة الزبري خطيب المسجد الأقصى المبارك.

تركيا -تدخل فيما يحدث في المجمع كجزء من مساعيها لتوسيع نفوذها الإقليمي.

كل الفاعلين ليسوا سرا على الرغم من السلطة الفلسطينية وزعيمها ، ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع بعد غد عباس. مثال آخر لمدينة لا تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية وتديرها منظمات هي مدينة جنين ، ولكن كان من الممكن إقامة تعاون بين المنظمات المتنافسة ، عندما كان العامل الموحد هو الصراع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. تنجح حماس في الانضمام إلى الجهاد الإسلامي والجهة الشعبية لتحرير فلسطين وحتى مع عناصر تنظيم فتح ضد الآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية. هذا الاتجاه يهدد بالتوسع في مناطق أخرى من السلطة الفلسطينية ، حيث تعج مخيمات اللاجئين بتيارات من الشباب العاطلين عن العمل والمحبطين الذين ينضمون إلى فرق نائمة وعصابات إجرامية ، إلى جانب العشائر التي تنظم بدورها لحماية مصالحها في حال تطور حالة عدم الاستقرار. في اليوم التالي لعباس ، أو عندما يحاولون السيطرة على المنطقة التي يتصرفون فيها وسيتم توجيههم ضد تلك المنظمات التي يتعاونون معها حاليًا.

الوضع المالي

تحسن الرفاه الاقتصادي في الضفة الغربية بشكل لا يقاس بسبب الظروف التي يعيش فيها سكان قطاع غزة ، لكنه لا يزال واقفًا اقتصاديًا إشكاليًا ، لا سيما مقارنة بمستوى المعيشة ونوعية الحياة في إسرائيل. يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل على الاقتصاد الإسرائيلي . حوالي 150 ألف فلسطيني يكسبون رزقهم من العمل في إسرائيل (العمل بتصاريح أو بدونها) وفي المناطق الصناعية في المستوطنات ، وخاصة في المهن والوظائف التي لا تتطلب تعليمًا عاليًا. ويشكل إجمالي رواتب العمال في إسرائيل حوالي 21 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وهم يدعمون أكثر من 120,000 أسرة وحوالي 900-800 ألف شخص. ينتج القطاع الزراعي في الضفة الغربية حوالي ستة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، ويركز قطاع الأعمال في الغالب على الخدمات والاستهلاك وقليل جدًا على الإنتاج والصادرات -بسبب صعوبة التنافس مع الأجور المقدمة للعمال في إسرائيل ، من بين أمور أخرى. قطاع السياحة لديه القدرة على تقديم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف ، لكن وباء كورونا منعه من العمل لمدة عامين بسبب الإغلاق والحظر على دخول الأجانب إلى إسرائيل. الآن هذه الصناعة بحاجة إلى إعادة تأهيل من أجل استئناف اتجاه النمو. القطاع العام هو القطاع الأكبر وعشرات الآلاف من الفلسطينيين وأكثر يكسبون لقمة العيش

من الهيئة ومؤسساتها. ويتجلى أكبر قدر من الضيق بين جيل الشباب المتعلم الذي يعاني من معدل بطالة مرتفع. يجد الشباب الفلسطيني المتعلم صعوبة في العثور على وظائف مناسبة لمهاراتهم بأجور لائقة ، لا سيما بالمقارنة مع العمال الذين لم يحصلوا على تعليم عالٍ والذين يكسبون أجورًا مرتفع نسبيًا في إسرائيل.

وبما أن نسبة المعالين الذين يعتمدون على العمل في إسرائيل والمستوطنات في الضفة الغربية ومؤسسات السلطة الفلسطينية مرتفعة ، فمن الواضح أن الفوضى في النظام الفلسطيني وتقويض الواقع الأمني ، وهو ما سيؤدي إلى سيؤدي الانخفاض الكبير في عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى أزمة اقتصادية واسعة النطاق في النظام الفلسطيني. خلال أزمة كورونا ، توقف عمل العمال في إسرائيل كجزء من سياسة الحجر الصحي ، لكن في الواقع زاد عدد العمال الذين يدخلون إسرائيل بشكل غير قانوني وكذلك عدد العمال بدون تصريح. ولم يمنع الجيش دخولهم ولم يتعامل مع الثغرات الموجودة في السياج الأمني ، لأن العمل في إسرائيل كان يُنظر إليه على أنه عامل استقرار في الساحة الفلسطينية. ومن هنا فإن أزمة حادة مثل هذه قد تتحول إلى عامل تسريع ثقيل للتصعيد ، ولاحقاً حتى لتفكك النظام الفلسطيني والاشتباكات مع الآليات الأمنية إلى حد الحرب الأهلية.

تداعيات سيناريوهات الفوضى على إسرائيل

وختاماً ، فإن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية منقسم ، منظم على أسس عشائرية وإقليمية ، متشككاً في قيادته وإمكانية قدرته على تحقيق الأهداف الوطنية. على هذه الخلفية ، يتراجع التأييد لفكرة الدولتين ، ولا يوجد تماسك على مستوى عالٍ ، وهو ما ينقص أيضاً في صفوف الآليات السياسية والاجتماعية ، ولا توجد تفاهات متفق عليها بشأن الطرق التي يتم من خلالها يجب إدارة الخلافات السياسية. في ظل هذه الظروف -من صعوبة حقيقية لاستبدال منظم لعباس وصرعات على السلطة وتدهور في الواقع الأمني والاقتصادي -هناك احتمال لتشكيل سيناريوهات من الفوضى والفوضى وتفكك النظام الفلسطيني.

يعرّض سيناريو الفوضى والفوضى التعاون بين الآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية وقوات الأمن الإسرائيلية للخطر ، وقد يؤدي على الأرجح إلى توقيفه بعد تفكك الآليات وانضمام أفرادها إلى مختلف المعسكرات المتنافسة. من الممكن أيضاً الانضمام إلى المنظمات الإرهابية ، التي ستري الفوضى السائدة كفرصة لكفاح عنيف في إسرائيل من أراضي الضفة الغربية.

الافتراض العملي هو أن تفكك الآليات ودمجها في الميليشيات المحلية ، حسب الانتماء الجغرافي أو العشائري ، سيجبر الجيش الإسرائيلي على السيطرة على الأراضي والعمل بهدف إفشال البنى التحتية الإرهابية ونزع سلاح الأفراد والجماعات المسلحة. إذا حدث ذلك ، فسيكون من الصعب إعادة تأسيس السلطة الفلسطينية على آلياتها ، وسيكون من الضروري إعادة إنشاء إدارة عسكرية إسرائيلية في الضفة الغربية. وحتى في هذه الحالة ، سيطلب من جيش الدفاع الإسرائيلي التعامل مع مستوى متزايد من الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين ومع ارتفاع مستوى العنف والإرهاب.

الفصل الثالث

الزاوية الإقليمية

لدى الأردن ومصر ودول الخليج مصلحة في تغيير القيادة الفلسطينية في عملية سريعة وغير عنيفة. هذه الدول لها مصلحة الخاصة ، كل منها على حدة ، في تكوين القيادة ، ولكل منها درجة مختلفة من التأثير ، وعلى أي حال محدودة ، على هوية خليفة عباس أو خلفائه.

الأردن

يعتبر الأردن ، بحدوده الطويلة مع الضفة الغربية والتركيز الكبير للسكان الفلسطينيين في أراضيه ، البلد العربي الأكثر تضرراً مما يحدث على الساحة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. يمكن أن يمتد عدم الاستقرار في الضفة الغربية إلى أراضيهما ويزعزع استقرارها ومكانة العائلة المالكة الهاشمية. لذلك ، وفيما يتعلق بالأردن ، فإن الهوية الأيديولوجية والسلوك السياسي للقيادة الفلسطينية لهما أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى.

لدى الأردن عدد من أدوات التأثير على تبادل القيادة الفلسطينية. أولاً ، حقيقة أن الأردن يسيطر على الحدود الشرقية للسلطة الفلسطينية يمنحه السيطرة على بوابة خروج الفلسطينيين إلى العالم بخلاف إسرائيل ، وهو أيضاً طريق العبور التجاري إلى العالم العربي. ثانياً ، للأردن مكانة معترف بها من قبل إسرائيل والسلطة الفلسطينية فيما يتعلق بقضية القدس وحرمة الهيكل بشكل خاص ، وانخراطه في هذه القضية له تأثير على ما يجري على الأرض. علاوة على ذلك ، يحتفظ الأردن بعلاقات أمنية مع السلطة الفلسطينية ولديه علاقات أمنية وثيقة مع إسرائيل وكذلك مع الولايات المتحدة ، وتعتبر العلاقات معها رصيداً إستراتيجياً في منع الإرهاب وتهريب الأسلحة والأسلحة. ومع ذلك ، فإن تأثير الأردن على الساحة الفلسطينية محدود ويتضاءل بمرور الوقت. منذ عام 1988 عندما أعلن الملك حسين قطع العلاقات مع الضفة الغربية وانسحب من مطلب السيادة على المنطقة ، تضاءل اهتمام عمان الحالي بما يحدث في السلطة الفلسطينية ، بل وأكثر من ذلك ، تضاءل اهتمام الأردن بما هو موجود. يحدث في قطاع غزة وتلاشى التأثير هناك. يدرك الفلسطينيون أنفسهم أن الأردنيين مطالبون بمراعاة اعتبارات الولايات المتحدة وإسرائيل التي تحد من مرونة الأردن. كذلك لاعتباراته الداخلية واختلافه عن الوضع المصري تجاه قطاع غزة ، فالأردن محدود في قدرته على العمل ضد السلطة الفلسطينية ولا يمكنه فرض حصار على الفلسطينيين من خلال السيطرة على المعابر ، وبالتالي التأثير عليهم وفرضهم. المواقف الأردنية منها.

إن إيجاد حل سياسي في شكل دولتين -إسرائيل ودولة للفلسطينيين -ضروري للأردن الحفاظ على هويتها ومنعها من أن تصبح وطنا فلسطينيا.

من المتوقع أن يتدخل ملك الأردن في تغيير القيادة في الساحة الفلسطينية فقط إذا تم تعريف المرشح الرئيسي بوضوح على أنه خطر على العرش والمملكة نفسها ، على سبيل المثال إذا تم انتخاب مسؤول رفيع المستوى في حماس من هو يُنظر إليه على أنه استفزاز القوى الإسلامية في أراضيها. حتى في مثل هذه الحالة ، من المتوقع أن يعمل الأردن بالتنسيق قدر الإمكان مع مصر ودول الخليج. الأرحح أن إسرائيل لن تتصرف بما يتجاوز "التشاور" مع الأردن بشأن هذه القضية ، على افتراض أن المرشحين لخلافة الحكومة في السلطة الفلسطينية لا يفعلون ذلك. سيكون خطرا عليها.

مصر

تراقب مصر بقلق اليوم التالي لمحمود عباس ، على أمل أن يظهر زعيم يتعاون مع مصالحها في الساحة الفلسطينية ، ولا يقل أهمية -شخص يكون قادرًا على تعزيز الوحدة الفلسطينية الداخلية ، واستعادة السيطرة الفلسطينية. السلطة في قطاع غزة وأيضًا تكون مقبولة لدى إسرائيل وحلفاء مصر في المنطقة. فيما يلي المصالح المصرية في الساحة الفلسطينية والتي ستؤثر على موقفها في اليوم التالي:

الحفاظ على مكانة القاهرة كمؤثر مهيم في قطاع غزة في الأمور الأمنية والسياسية والاقتصادية ، مع تقبيل خطوات الأطراف الإقليمية المتنافسة ، وخاصة إيران وتركيا. . محاربة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء ، مع التأكيد على منع وإفشال الصلات بين العناصر في غزة والعناصر السلفية الجهادية في شمال سيناء. . التعاون مع رؤية التنمية الاقتصادية التي تقودها مصر في شمال سيناء وشرق البحر المتوسط وربما في المستقبل أيضًا في قطاع غزة ، على سبيل المثال في مجال الغاز والطاقة. . تعزيز المصالحة الفلسطينية الداخلية بشكل يؤدي إلى العودة التدريجية للسلطة الفلسطينية

لقطاع غزة وإضعاف موقع حماس في النظام الفلسطيني.

تجديد عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية من أجل إرساء الاستقرار الإقليمي مع إعطاء مصر دورًا مركزيًا كوسيلة لتحسين وضعها الإقليمي ورفع مكانتها في واشنطن. . التعاون مع إسرائيل في مجالات الأمن والطاقة والتجارة ، بما في ذلك مشاريع إعادة إعمار غزة.

على المدى القصير ، تعترف مصر بحماس كعنوان حكومي في غزة وتتوسط بينها وبين إسرائيل. منذ عام ، 2017نشأت تفاهات بين حماس ومصر بشأن مكافحة الإرهاب في سيناء ، وتقبل حماس القاهرة كوسيط رئيسي بينها وبين إسرائيل. أما على المدى الطويل ، من ناحية أخرى ، فسيتم التأكيد على أن مصر

تتشكك بشدة في حماس (بصفتها فرعاً من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر) وتتمنى ظهور عنصر فلسطيني بديل ، أكثر فاعلية وملاءمة من عباس ، والذي سيعزز أيضاً مصالحها الاستراتيجية الواسعة في الساحة الفلسطينية.

في الفترة الانتقالية ، التي من المحتمل أن تستمر لفترة طويلة ، سيكون من المناسب لكل من مصر وحماس تبني نهج واقعي لدفع المصالح التكتيكية دون الالتزام بتسوية استراتيجية ، على سبيل المثال بشأن مسألة الأسلحة في قطاع غزة . هذا الخط السياسي البراغماتي يشجعه أيضاً لاعيون إقليميون ودوليون مثل إسرائيل والولايات المتحدة ، لا سيما في ظل خلفية من الركود السياسي المستمر. ما يعنيه هذا إذن هو أن القاهرة ترى حماس على المدى القصير والمتوسط كجزء من الطريق لتحقيق الاستقرار في قطاع غزة ، حتى لو لم يُنظر إلى حماس كشريك في معادلة الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل ، التي تهتم بها مصر.

يعكس استعداد مصر لقيادة إعادة إعمار غزة بعد عملية Wall Guardian وبذل جهود كبيرة لضبط النفس ضد حماس منذ مايو 2021 هذا التصور ، لأن عملية إعادة الإعمار تزيد من اعتماد حماس على مصر ، مما يخلق لها نفوذاً إضافياً على المنظمة وتعزز أمنها . والمصالح الاقتصادية. صحيح أن مصر تطمح إلى تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين تحت قيادتها ، الأمر الذي سيعيد السلطة الفلسطينية للسيطرة على قطاع غزة ، لكن في ظل غياب نضج حماس وفتح لصياغة التسويات والاتفاقات ، اختارت مصر توسيع نطاق حماس. الاعتماد عليها. وبهذه الطريقة ، تحاول التوفيق بين ما هو مرغوب فيه ولكن مستحيل -عودة حكم فتح إلى قطاع غزة وخروج حماس التام عنه ، والمشارك الإشكالي -استمرار حكم حماس واستمرار الانقسام بين غزة وفلسطين. البنك الغربي.

في اليوم التالي لمصر كانت تعتبر عباس مخاطرة وفرصة في نفس الوقت. من ناحية أخرى ، هناك خطر من أن تؤدي صراعات الخلافة إلى انتشار الفوضى في قطاع غزة ، وإعاقة جهود مصر لتثبيت الوضع الأمني في شبه جزيرة سيناء ، وقد تؤدي أيضاً إلى سيطرة حماس و / أو القوى الإسلامية على الضفة الغربية . من ناحية أخرى ، من الممكن أن يتم استبدال عباس بزعيم فلسطيني يكون قادراً على توحيد المعسكر الفلسطيني وتعزيز مصالح مصر بشكل أكثر فاعلية ، سواء على الساحة الفلسطينية أو في السياق الإقليمي.

وعليه ، فإن استعداد مصر لليوم التالي لعباس يتم التعبير عنه بطريقتين:

تهدف مصر إلى مساعدة الفلسطينيين على تهيئة الظروف لانتقال منظم للسلطة بين عباس وخليفته ، والتي ستشمل المصالحة الفلسطينية الداخلية والتي ستسهل أيضاً في الوقت المناسب إنشاء آلية لاختيار خليفة يتمتع بموافقة فلسطينية واسعة . . تعتقد القاهرة أن إجراء النقل هذا ليس مصلحة مصرية حصرية ، بل مصلحة إقليمية مشتركة بين دول أخرى -الأردن والإمارات العربية المتحدة والجزيرة العربية.

المملكة العربية السعودية وإسرائيل - المهتمان أيضًا بنقل سلس ومنظم للسلطة وصعود زعيم فلسطيني متفق عليه وفعال.

تنمية العلاقات مع شخصيات متنوعة على رأس القيادة الفلسطينية ، دون الإعلان عن مرشح مفضل لخلافة عباس. تتمتع مصر بعلاقات جيدة مع معظم المرشحين ليحلوا محل عباس مثل ماجد فرج وحسين الشيخ وجبريل الرجوب ، ومحمد دحلان. مصر تصرفت وفي عدة مناسبات للإفراج عن أحد كبار مسؤولي فتح المدان بالإرهاب ، مروان البرغوثي ، على الرغم من أن ترشيحه كخليفة أمر غير مقبول لدى إسرائيل ، وتعارض إطلاق سراحه.

دول الساحل

الدولة العربية الوحيدة التي تلعب حاليًا دورًا مباشرًا ونشطًا على الساحة الفلسطينية هي قطر. يركز دورها على قطاع غزة ولكن لا يقتصر على هذه المنطقة فقط. من المحتمل أن تكون الدوحة غير مالية بتحديد خلفاء عباس ، بافتراض أنها على أي حال ستكون قادرة على تعزيز مكانتها الإقليمية ورعاية العناصر المرتبطة بالإخوان المسلمين ، معتمدين على قدرتها على تقديم الكثير من المساعدات المالية وأيضًا من خلال علاقاتها مع حماس.

وعلى عكس قطر ، فإن الإمارات العربية المتحدة ، التي تنتمي إلى المحور الإقليمي بقيادة السعودية ومصر ، تدعم ترشيح دحلان ، الذي يعيش في أبو ظبي وله علاقات شخصية مع الحكومة. يتجلى دعم الإمارات لدحلان بشكل أساسي على المستوى الاقتصادي ، في المشاريع التي يقودها ، وليس في ترقيته بشكل فعال إلى مركز الصدارة ، مع العلم أنه شخصية غير مرغوب فيها في مجالات السلطة الفلسطينية. منذ توقيع اتفاقات إبراهيم والتطبيع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة ، تلقت العلاقات الخارجية بين أبو ظبي ورام الله ضربة وكادت القيادات مقطوعة. وردا على الاتفاقات ، استدعت السلطة الفلسطينية سفيرها من أبو ظبي وعُتِر مسؤولون فيها عن رأيهم بالكلمات

بشدة ضد قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة ، في حين أن الإمارات العربية المتحدة خفضت بشكل كبير دعمها لوكالة الأمم المتحدة للأونروا. على الرغم من علاقاتها مع مصر وتأثير دحلان ، إلا أن هناك توقعًا بأن تلعب الإمارات العربية المتحدة دورًا في إعادة تأهيل قطاع غزة واستقراره ، لكن حكام الإمارات العربية المتحدة ركزوا حتى الآن على مساعدات إنسانية محددة . إلى القطاع ولا تحاول التأثير على الديناميكيات السياسية هناك. على أي حال ، لا يُتوقع أن تعمل الإمارات العربية المتحدة ، وكذلك دول الخليج الأخرى المنتمية إلى المحور نفسه ، على التأثير على هوية خلفاء عباس وعلى العملية الانتخابية في السلطة الفلسطينية ، ما لم يُطلب منهم ذلك. تفعل ذلك من قبل مصر أو الولايات المتحدة.

*

أدت أحداث "الربيع العربي" إلى تسريع عملية التشرذم في العالم العربي ومعه تقليص تأثير الدول "الرائدة" على ما يحدث في الساحات الداخلية. لقد تراجعت القضية الفلسطينية بشكل ملحوظ من موقعها على رأس الأجندة العربية ومعها قضية هوية الزعيم الفلسطيني المقبل. على أية حال ، فإن الخطاب العربي ذي المعنى حول هذه القضية غير ممكن ما دام عباس يشغل منصبه ومهامه. لن يتم ممارسة تأثير الدول العربية ، وخاصة الأردن ومصر ، إلا إذا كان المرشح الرئيسي غير مقبول بشكل واضح من وجهة نظرهم. في هذا الصدد ، قد تجد إسرائيل نفسها على خلاف مع الأردن ومصر ودول أخرى (خاصة إذا كان ترشيح البرغوثي واقعياً بالنسبة لها).

ملخص

إسرائيل واستقرار النظام الفلسطيني

بسبب تعدد العوامل المؤثرة والسيناريوهات المحتملة ، من الصعب التنبؤ بمستقبل النظام الفلسطيني. لذلك ، يجب على إسرائيل الاستعداد لأربع أوضاع أساسية للسلطة الفلسطينية في اليوم التالي لعباس: سلطة فلسطينية فاعلة وتنسيق مستمر ؛ السلطة الفلسطينية المعادية لإسرائيل. سلطة فلسطينية معطلة وحتى فاشلة. تفكك السلطة الفلسطينية.

تمتلك إسرائيل القدرة على التخفيف من بعض الاتجاهات السلبية التي من المتوقع أن تتطور أو تتسارع مع رحيل محمود عباس عن الساحة السياسية ، لدعم العمليات التي قد تساهم في الاستقرار النسبي واستمرار الأداء الفعال للسلطة الفلسطينية ، مثل عدم التدخل في عمليات تسوية النظام الفلسطيني والحفاظ على خيارات السياسة المستقبلية لتشكيل واقع كيان فلسطيني منفصل

ومتميزه عن إسرائيل. ومع ذلك ، فإن كل خطوة وعمل إسرائيلي في سياق تبادل القيادة الفلسطينية يجب أن يتم بطريقة مدروسة ودقيقة ، دون التورط في محاولة "هندسة" النظام الفلسطيني سياسيًا أو خلق انطباع بأنها تنوي فرض فضل القيادة على ذلك. في نفس الوقت عليها

محاولة وقف العمليات ذات الطبيعة والاتجاه الفوضويين ، والتي ستؤدي إلى تفكك السلطة الفلسطينية وإعادة إسرائيل إلى الانخراط المباشر والعميق في الضفة الغربية ، أي إلى حالة الحكم العسكري ، وتسريع الاتجاه الحالي المتمثل في الانزلاق إلى واقع دولة واحدة.



المصادر: الصورة الثانية من اليمين: Reuters / Zvulun Ronen / Photo File للصورة الثالثة: Beiler Rodrick Ryan / Shutterstock.com
الصورة الرابعة: المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي. الصورة الخامسة: Shutterstock

اليوم التالي لعباس -التداعيات الاستراتيجية على إسرائيل / أودي ديكال ونوى شوسترمان

جهد كبير تحتاج إسرائيل لاستثماره في تشكيل تحالفات مع شركائها الاستراتيجيين الإقليميين ("الرباعية العربية" -مصر والأردن والإمارات والسعودية ، والتي لم تصل بعد إلى التطبيع الكامل مع إسرائيل) وبدعم أمريكي. هؤلاء يجب أن تركز التحالفات على سبل استقرار النظام الفلسطيني ومنع حماس من الاستيلاء عليه ، وأن تتضمن التزامًا بمساعدة القيادة التي ستظهر في اليوم التالي لعباس -إذا أظهرت التزامًا بالاتفاقات والتفاهات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. -المكونات الحاسمة لهذه التفاهات ستكون استمرار التعاون الأمني بين إسرائيل والآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية وتسريع التنمية الاقتصادية.

والبنية التحتية في مناطق السلطة.

من أجل استقرار النظام الفلسطيني ، لا بد من كبح جماح العناصر التي تسعى إلى مواجهة مباشرة مع إسرائيل والتصعيد ، ومن ناحية أخرى لمساعدة العناصر التي تدعم بناء الدولة الفلسطينية ، وعلى طول الطريق في ترتيب هدفه تحقيق رؤية دولتين لشعبين. كما تتطلب إقامة الدولة الفلسطينية شراكة إقليمية متينة ، تعتمد على مجموعة من التفاهات والتنسيق بين إسرائيل و "الرباعية العربية" ، فضلاً عن العوامل التي تدعم حل الدولتين بين المجتمع الدولي ، إلى جانب الدعم الأمريكي . لعملية التسوية والغرض منها. إلى جانب الجهود المنسقة التي تهدف إلى تحسين قدرات الحكم للسلطة الفلسطينية وتعزيز اقتصادها وبنيتها التحتية ، فمن الصحيح أن إسرائيل ستظهر مرونة في البعد الإقليمي وستسمح للقيادة الفلسطينية بالسيطرة -من خلال القانون والنظام والمدنيين. القضايا -الأغلبية المطلقة والساحقة من الشعب الفلسطيني. ولهذه الغاية ، من المناسب "تبييض" تداعيات المستوطنات الفلسطينية على المناطق "ج" ونقل المسؤولية المدنية في هذه المناطق إلى السلطة ، فضلاً عن السماح بالاستمرارية الجغرافية واستمرارية النقل في المنطقة. كل هذا بشرط أن تعلن القيادة الجديدة التزامها بالتفاهات القائمة بينها وبين إسرائيل وتركز على تحسين فاعلية السلطة الفلسطينية وليس صراع القوى ضد إسرائيل.

ستكون إسرائيل مطالبة بزيادة التعاون الإقليمي والدولي في كبح جهود التأثير السليبي في الساحة الفلسطينية ، مثل جهود إيران والمحور الشيعي ، ومساعدة القيادة الفلسطينية المنتخبة على منع حماس من استغلال الفرصة لإضعاف الشعب الفلسطيني. السلطة لدرجة الانهيار ، أو بدلاً من ذلك الاستيلاء عليها وعلى منظمة التحرير الفلسطينية. في الوقت نفسه ، وبسبب الاحتمال الأكبر لسيناريوهات عدم الاستقرار المزمع وتطور الفوضى ، يجب على إسرائيل الاستعداد للتحدي الأكثر أهمية -انهيار النظام الفلسطيني ، وتطوير المبادئ والقدرات للتعامل مع الأنظمة الفرعية الفلسطينية اللامركزية. .

في سيناريوهات الفوضى وفي حالة توقف السلطة عن العمل بفعالية إلى درجة الاستعداد لإعادة مفاتيح السيطرة إلى إسرائيل ، يجب على إسرائيل التفكير في الانتقال من سياسة رد الفعل والاستقرار إلى سياسة استباقية لإثبات الحقائق على الأرض. في هذه الحالة ، أمام إسرائيل خياران: تطبيق القانون

إسرائيل على أراضي في المنطقة ج ، حيث يوجد لإسرائيل مصالح استيطانية وأمنية. أو إعادة تنظيم الضفة الغربية إلى مناطق ، نوع من الكانتونات حيث تحكم العشائر والعائلات ممتلكات.

الخطوات الممكنة

في سياسة المبادرة

بمناسبة الخلف المفضل
ومحاولة لتتوجها

فرصة الضم
مناطق في منطقة ج

تشجيع الانتخابات والعمليات
الوحدة / المصالحة

إطلاق سراح البرغوثي من السجن -
زعيم قوي تقبله جميع الفصائل

تشجيع الكانتونات ،
تنمية القيادة المحلية

ترويج
الخيار الأردني

الاعتراف بحماس
وأتصالات معه

في سياسة الاستجابة

تواصل السياسة
التكيف والتكيف

ساعد قدر الإمكان على الاستقرار
السلطة الفلسطينية وقيادتها

عدم تخريب المصالحة / الوحدة
بين الفلسطينيين

دعم / عدم منع الوجود
الانتخابات الفلسطينية

مساعدة الآليات
للحفاظ على السيطرة والاستقرار

التحسين الاقتصادي
ونسج الحياة

من ناحية أخرى ، في سيناريوهات استمرار عمل السلطة الفلسطينية وقيادة جديدة تكتسب ثقة الجمهور ، يمكن لإسرائيل التفكير في تعزيز الفصل السياسي والجغرافي والديموغرافي عن الفلسطينيين ، ويفضل أن يكون ذلك بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية ومن خلال الانتقال. الاتفاقات -من القضايا الصغيرة إلى الكبرى (من الأسفل إلى الأعلى).

يتم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه -ومع تطور التعاون والتنسيق مع قيادة السلطة الفلسطينية الجديدة ، ستكون إسرائيل قادرة على التعبير عن استعدادها للاعتراف بدولة فلسطينية داخل حدود مؤقتة ، قبل الاتفاق على جميع القضايا المعقدة لتسوية شاملة.

توصيات السياسة لإسرائيل

من أجل الاستعداد لرحيل عباس ، إما بشكل مفاجئ أو منظم ، يجب اتخاذ خطوات الاستقرار الآن:

من المستحسن عدم التدخل بشكل صارخ في السياسة الفلسطينية الداخلية ، في محاولة لتكريس الملوك الذين سيكونون ملائمين لإسرائيل. يبدو أن إسرائيل تروج لشخصيتين الشيخ وفرح ، لكن دعمها قد يضر بالشرعية العامة ويحفز تشكيل تحالف واسع ضدهما. لمحمد دحلان أيضًا مجموعة من المؤيدين والمعجبين في إسرائيل ، بعضهم كان أيضًا على علاقة تجارية معه. إن أي تعبير عن الدعم الإسرائيلي لرئيس فلسطيني سيرافقه تعريفه بأنه "خادم الاحتلال" وسيصبح "قبلة الموت". من المحتمل أن يتم الكشف عما قريب عن محاولات إخفاء الدعم الإسرائيلي.

تقوية السلطة الفلسطينية في تحسين وضعها الاقتصادي ، وفي إقامة البنى التحتية الأساسية ، ومراكز التشغيل ، والمناطق الصناعية ، وتوفير حرية الحركة داخل أراضيها. مساعدة السلطة والآليات الأمنية في إحكام سيطرتها على مناطق السلطة الفلسطينية وفي إرساء القانون والنظام.

من الضروري الحد من تقوية نفوذ حماس والعمل على تقوية المعسكر الذي يدعم التسوية السياسية. يجب أن يستمر التعاون مع السلطة الفلسطينية وآلياتها الأمنية في محاربة حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية بل وتكثيفه ، خشية أن ترى حماس خروج عباس من المسرح السياسي كفرصة لزيادة أنشطتها في الضفة الغربية وتعزيزها. قاعدة قوتها السياسية والاقتصادية والإرهابية. يجب أن نستمر في الحفاظ على الوضع الحالي ، الذي يتضح في إطاره أن حماس لا تستطيع قلب الحكومة في رام الله طالما أن إسرائيل تحافظ على الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية وتحافظ على حرية العمل الميداني في مجمله. منطقة غرب نهر الأردن. هناك علاقة ارتباط كبيرة بين فقدان السيطرة على السلطة الفلسطينية وانخفاض قدرة إسرائيل على السيطرة على الأمن ، بسبب الإخفاقات في عمل الآليات الأمنية الفلسطينية ، وتعدد حوادث العنف ، وزيادة الاحتكاك بين الفلسطينيين والمستوطنين ، واستغلال فرصة الفصائل المتطرفة لإحراق المنطقة. لذلك ، يجب على إسرائيل أن تستعد لحالة ضياع في الوقت المناسب

السيطرة ، لتقوية عناصر الدفاع عن الاستيطان والمحاو ، وقبل كل شيء لا بد من استكمال مشروع الحاجز الأمني -تأهيله واستمراريته.

الحفاظ على حرية إسرائيل العملية في الغرب من أجل إحباط التهديدات وتفكيك البنى التحتية للإرهاب ومنع التدهور الأمني. وفي الوقت نفسه ، يجب تقديم الدعم لتقوية الآليات الأمنية الفلسطينية مقابل التعاون وتحسين فعاليتها. يجب على إسرائيل تجنب تعزيز العناصر المحلية على حساب آليات السلطة الفلسطينية ، حتى لو بدا على المدى القصير أن هذا هو السبيل لضمان الهدوء الأمني. المعنى طويل المدى هو فقدان السيطرة على السلطة وغياب عنوان واحد مسؤول ، يتم من خلاله تحديد قواعد اللعبة ، كما سيكون من الممكن تعزيز العملية التنظيمية. يجب على إسرائيل تجنب استغلال الفرص ، مثل تطبيق القانون الإسرائيلي على المنطقة ج (حوالي 60

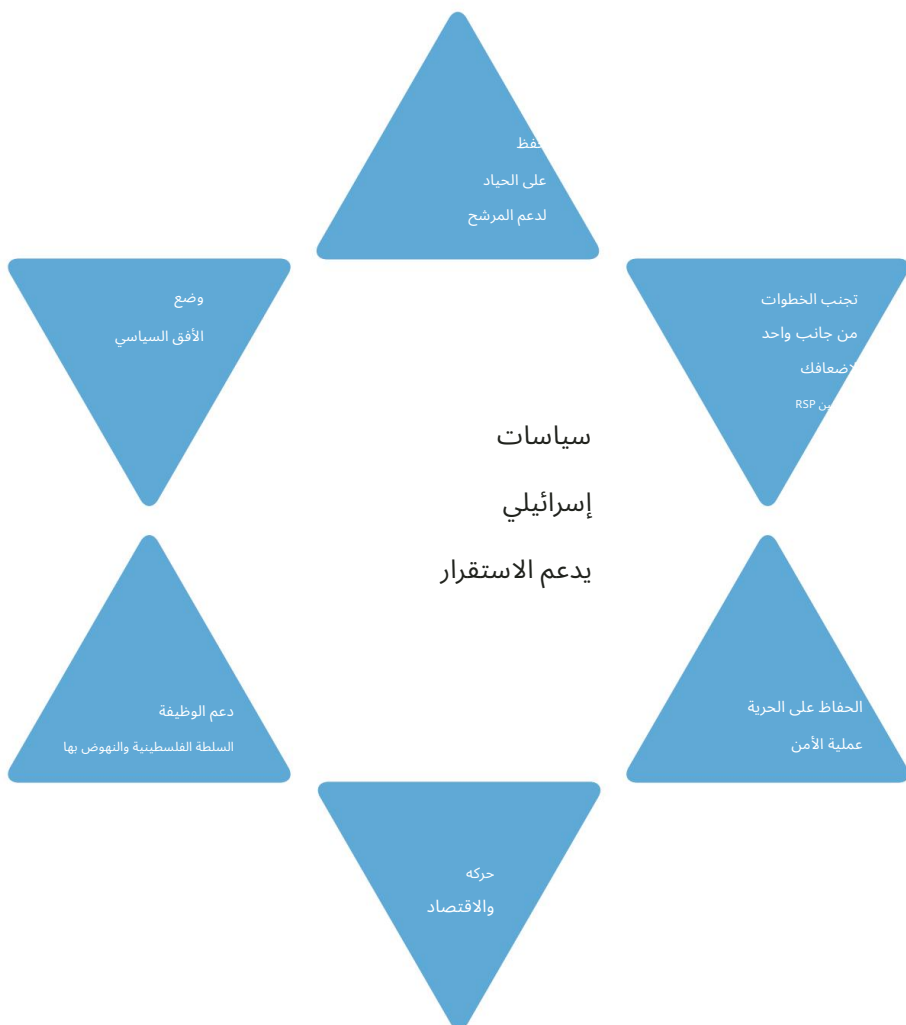
النسب المئوية للضفة الغربية (أو أجزاء منها). معنى هذه الخطوة هو التزيين الكامل للأوراق التي لن تسمح بتأسيس قيادة فلسطينية معتدلة تتعاون مع إسرائيل ، وفي الواقع تسريع عمليات تفكك السلطة الفلسطينية ، لكن على المؤسسة الأمنية أن تستعد لسيناريو التشاؤم من الفوضى والفوضى ، حتى تفكك السلطة الفلسطينية وضرورة إعادة تشكيل الساحة الفلسطينية ، ولا بد من فحص أي رد إسرائيلي على أحداث العنف ، والتأكد من أن الرد لا يشكل طبقة تضاف إلى العوامل التي تسرع تفكك النظام الفلسطيني ، خشية أن يكون في سلطة

نبوءة تحقق نفسها!

يجب الاستمرار في سياسة التمايز بين الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل جعل من الصعب على حماس توسيع نفوذها في الضفة الغربية ومنع سيطرة المنظمة تدريجياً على السلطة الفلسطينية. في الوقت نفسه ، من المهم الحفاظ على الهدوء الأمني حول قطاع غزة ، بسبب التقارب والإلهام للعنف بين قطاع غزة والضفة الغربية. في هذا السياق ، من الضروري إدارة التنازلات بحكمة تجاه قطاع غزة حتى لا تقوي حماس ، وفي ميزان القوى الداخلي الفلسطيني يضعف السلطة الفلسطينية.

يجب حشد العالم العربي لمساعدة السلطة الفلسطينية في عملها اليومي وفي عملية بناء الدولة وتحسين الاقتصاد ، ومنع تقديم المساعدة للعناصر المتمردة بقيادة حماس.





في السيناريو الذي يتم فيه تشكيل حكومة جديدة أو قيادة مؤقتة بقيادة حركة فتح في السلطة الفلسطينية:

إسرائيل مصلحة واضحة في التعاون الأمني الكامل مع الآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية. لهذا السبب يجب تجنب الإجراءات العملية التي من شأنها إحراج الآليات الأمنية للسلطة الفلسطينية أو الإضرار بالشرعية العامة للحكومة قدر الإمكان ، إلا في حالات استثنائية. الجديد

يجب على إسرائيل أن تكون ذكية بما يكفي لامتصاص العداء المستمر تجاهها على الساحة الدولية من القيادة الفلسطينية الجديدة ، طالما أنها لا تشجع النشاط الإرهابي والعنف. هذا على أساس أن المعارضة يجب أن تساعد القيادة الجديدة على إرساء شرعية لنفسها في الجمهور الفلسطيني.

تتمتع إسرائيل بالقدرة على تقوية القيادة الفلسطينية الجديدة وتقليل عوامل عدم - الاستقرار من خلال الاعتراف به والمساهمة في تحسين نوعية حياة السكان الفلسطينيين.

في سيناريوهات الصراع الصعب على الخلافة إلى حد إثارة الفوضى ، يبرز سؤال حول إمكانية الإفراج عن مروان البرغوثي كوسيلة لتثبيت الوضع السياسي في السلطة الفلسطينية ، بسبب التأييد الشعبي الواسع له. سيجد المستوى السياسي في إسرائيل صعوبة في حشد الدعم لمثل هذه الخطوة وستتلقى الكثير من الانتقادات. لن تكون مثل هذه الخطوة ممكنة سياسيًا إلا إذا كان الإفراج عن البرغوثي جزءًا من خطوة واسعة ستكسب إسرائيل في إطارها إنجازًا مهمًا ، مثل الاعتراف الإقليمي والدولي بمسار العقبة الأمنية كخطوة سياسية (أيضًا). المؤقت) الفاصل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

من الممكن دراسة حالة الاستقرار في الجانب الفلسطيني على أساس دوري وبالتعاون مع الشركاء الدوليين ، وخاصة الولايات المتحدة والأردن ومصر ، وصياغة طرق لتعزيز القيادة الجديدة ، ومن بين أمور أخرى محاولة إيجاد السبل التي تسمح بتجديد العملية السياسية كعامل استقرار.

من المرغوب فيه صياغة تفاهات أو اتفاقيات محددة مع القيادة الجديدة ، يكون الغرض منها تحسين الوضع الاقتصادي والبنية التحتية للخدمات المقدمة للسكان الفلسطينيين. يمكن القيام بذلك في شراكة

مع دول في المنطقة وخارجها لها مصلحة في استقرار الساحة الفلسطينية. وهذا أيضًا في وضع يتم فيه تشكيل حكومة وحدة فلسطينية ، وبشرط ألا تلعب حماس دورًا رئيسيًا في الحكومة الفلسطينية مثل رئيس الوزراء أو وزير الداخلية المسؤول عن الأمن الداخلي.

يجب على إسرائيل أن تتجنب التحركات التي من شأنها أن تعيق أي مسار للعودة إلى العملية السياسية مع القيادة الجديدة ، مثل عمليات الخطف وتحديد الحقائق الإقليمية في الضفة الغربية ، والتي من شأنها تسريع الانزلاق إلى واقع دولة واحدة.

صندوق أدوات إسرائيل

قوة ناعمة

الوساطة الاردنية

المشاركة الإقليمية والدولية

تنمية الاقتصاد والتجارة ونسيج الحياة

الترويج لمشاريع البنية التحتية

رسم الخرائط والربط مع المجموعات المؤثرة

تشجيع الانتخابات أو تشكيل حكومة وحدة

تكنوقراط

دخول عمّال للعمل في

إسرائيل

التفريق بين قطاع غزة

إلى الضفة الغربية

توسيع صلاحيات الهيئة

فلسطيني في الأراضي ج

أدوات عسكرية

حرية العمل في العمل

التنسيق الأمني مع الآليات

الأمن الفلسطيني

التدخل في النضالات

بين الفلسطينيين

اغلاق الحاجز الامني

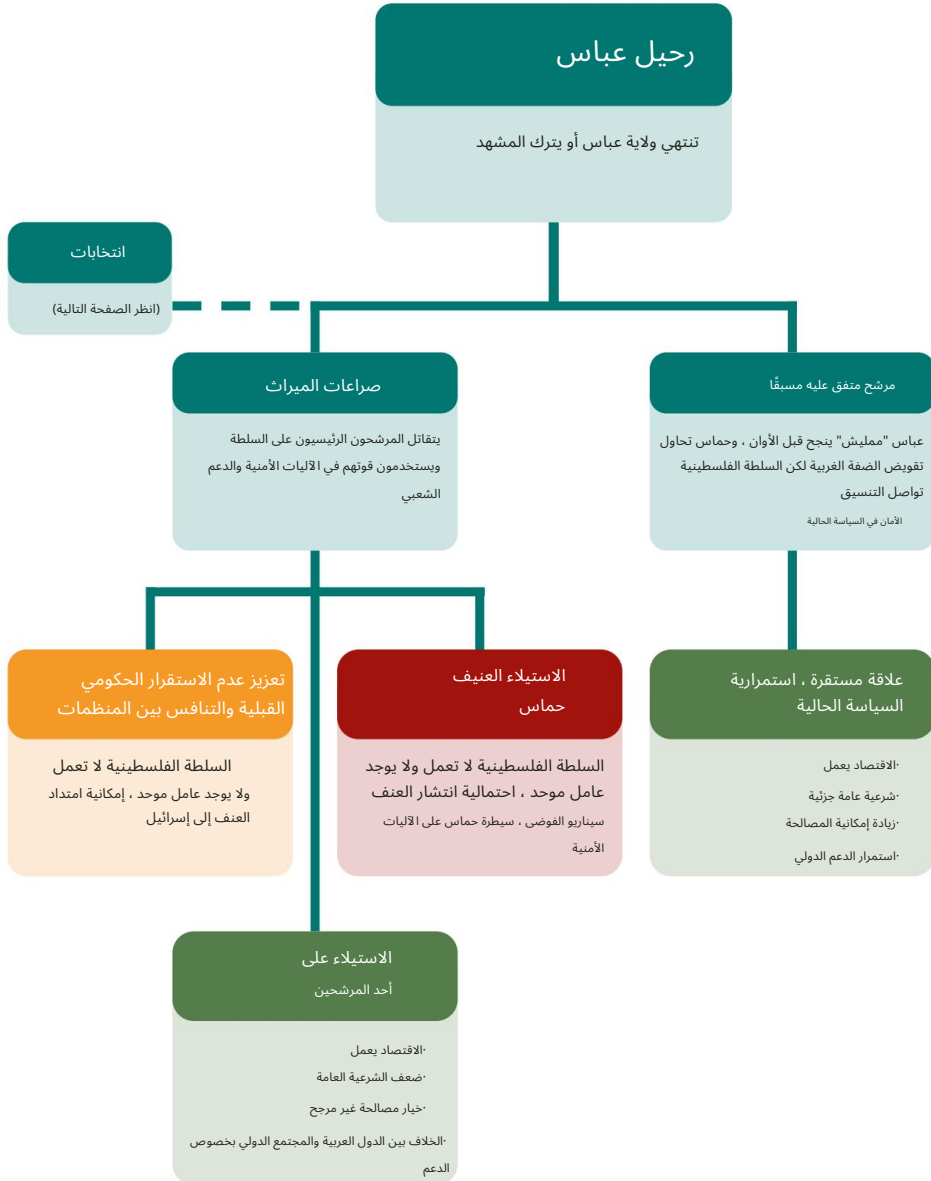
تحسين مكونات الحماية

التفكيك والاعتقالات

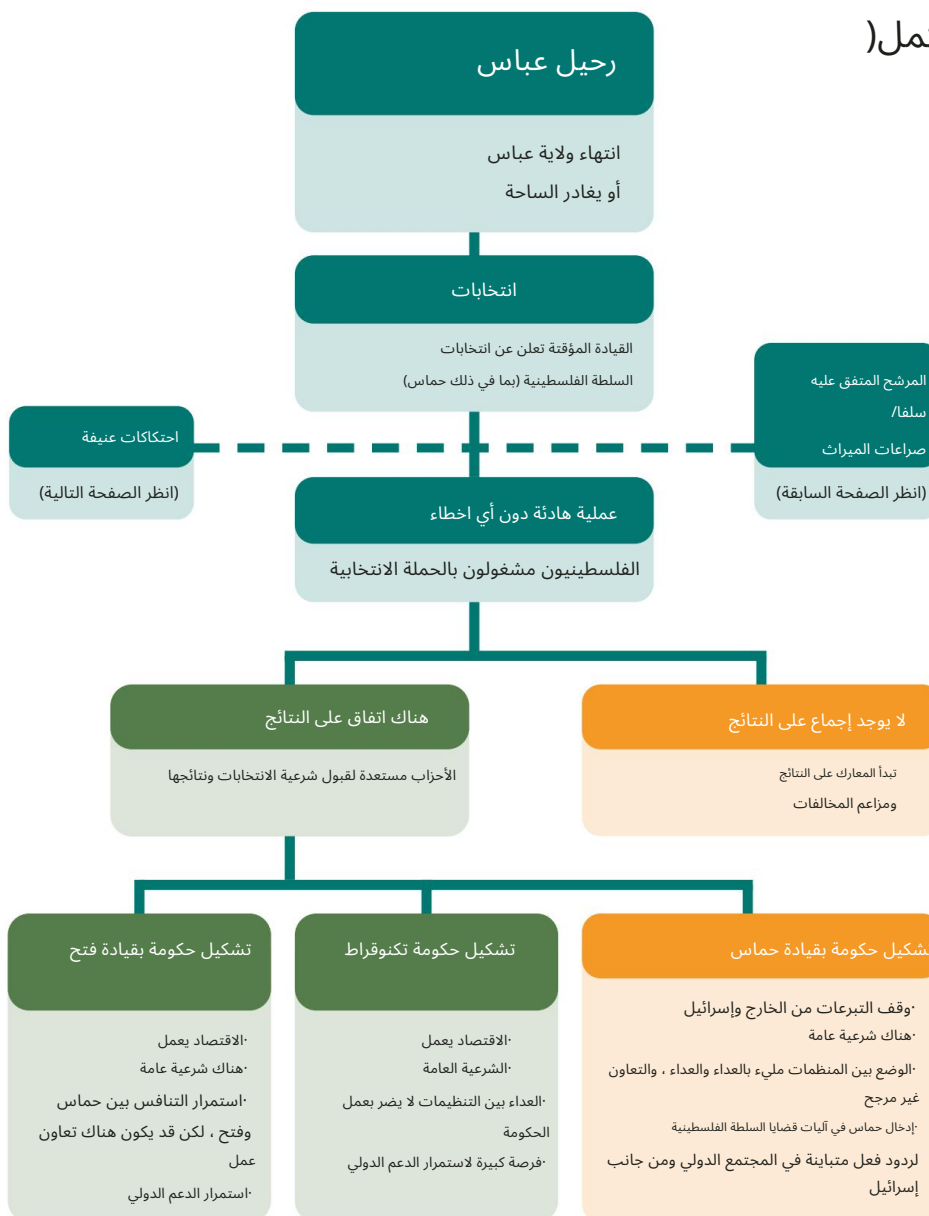
من العوامل الإشكالية

الانفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية

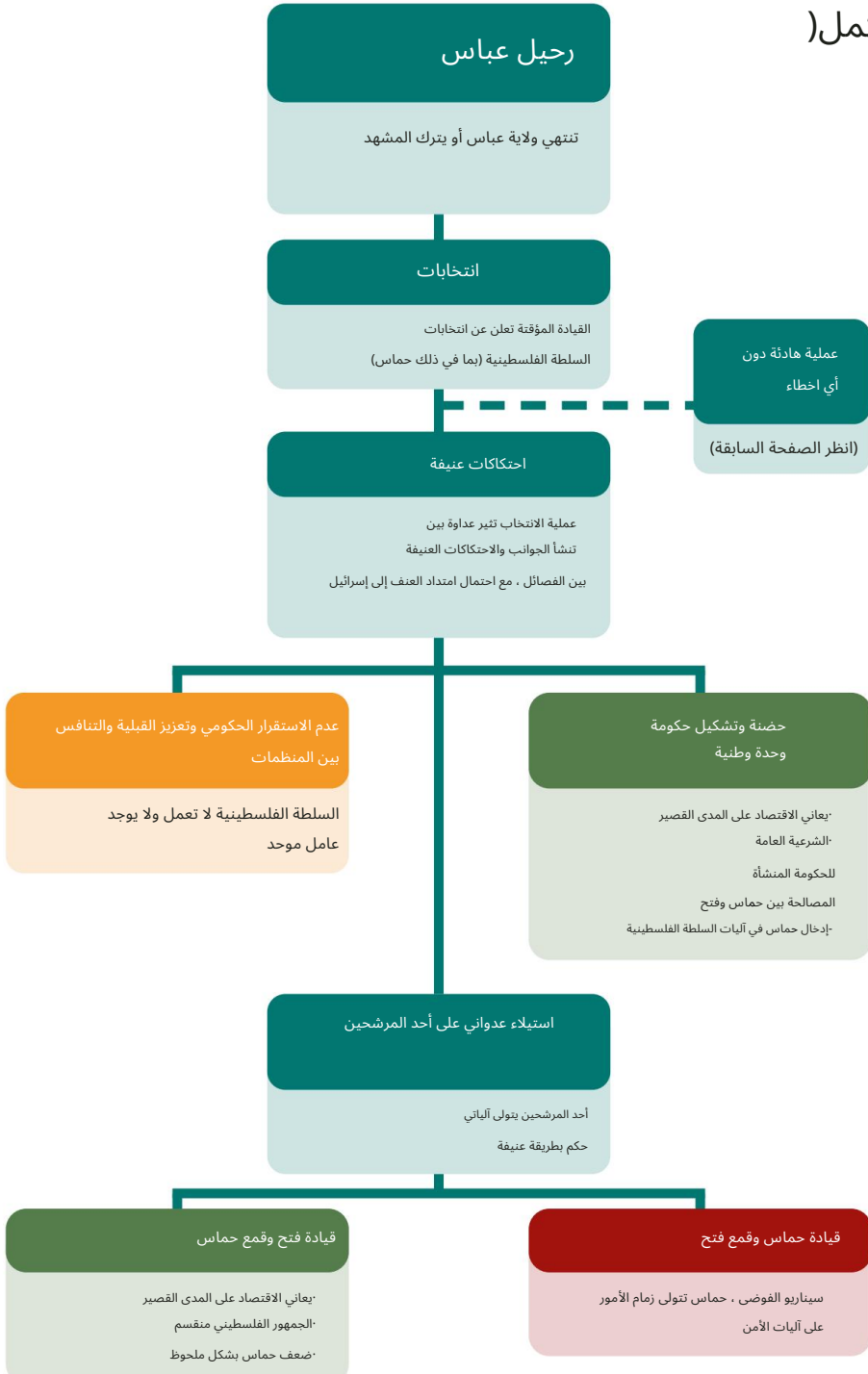
ملخص سيناريوهات وديناميات الأحداث



(اكمل)



(اكمل)



ملخص المواقف المحتملة وتأثيراتها

قدرة	يتم اختيار الخلف في عملية ديمقراطية	ورث مختار مسبقاً أو عين في عملية غير ديمقراطية	تفككها إلى اللبنة وتفككها إلى اللبنة	القيادات في الباطن- يمكن أن تؤثر الأنظمة فقط على المنطقة حيث هم المهيمنون، لا يوجد شخص أو جسم مهيمن من هو القادر على الاتحاد والقيادة تحركات كبيرة على المستوى الأدنى.
قدرة	الخلف مدعوم من قبل	الخلف مدعوم من قبل	القيادة المؤقتة لم تفعل ذلك	القيادات في الباطن- يمكن أن تؤثر الأنظمة فقط على المنطقة حيث هم المهيمنون، لا يوجد شخص أو جسم مهيمن من هو القادر على الاتحاد والقيادة تحركات كبيرة على المستوى الأدنى.
المسرح الجاد	الورث يتلقى الدعم	الورث يتلقى الدعم	ينقسم الجمهور إلى معسكرات	سلم الجمهور صراعات السلطة من أجل السيطرة وفي قيادة الحزب -إمكانية التعزيز القيادة الإقليمية أو القبلية ، أو لتقوية العوامل المعادين الذين يدخلون الفراغ الحكومي.
عام والجمع	ومن أجل شرعية واسعة ونظر إليه على أنه مختار وممثل الشعب الفلسطيني.	جمهور ضيق بشكل رئيسي من نفس الجمهور	ولا أحد من المرشحين غير مدعومة واسعة أو شرعية كقائد مقبول الأغلبية.	سلم الجمهور صراعات السلطة من أجل السيطرة وفي قيادة الحزب -إمكانية التعزيز القيادة الإقليمية أو القبلية ، أو لتقوية العوامل المعادين الذين يدخلون الفراغ الحكومي.
الجيل شاب	الورث يتلقى الدعم	الورث يتلقى الدعم	ينقسم الجمهور إلى معسكرات	سلم الجمهور صراعات السلطة من أجل السيطرة وفي قيادة الحزب -إمكانية التعزيز القيادة الإقليمية أو القبلية ، أو لتقوية العوامل المعادين الذين يدخلون الفراغ الحكومي.
ديناميات داخلية فلسطينية وإمكانية للمصالحة بين فتح وحماس	خيار المصالحة بين حماس وفتح مطروح على جدول الأعمال وفق نهج الوريث ، لكن مطروح على جدول الأعمال حسب توجهه	من غير المحتمل أن يخاطر الخلف بإنهاء التنسيق ، لأنه يحتاج إلى إنشاء وضعه وسلطته وليس كذلك	ومن المرجح أن حماس سيستفيد من صراعات الخلافة لتقوية موقعه في الميدان وإثبات القدرات ضد رأس المال السياسي ضد المنظمات المتنافسة، حماس ستقوى قبضته على المقود.	ومن المرجح أن حماس سيستفيد من صراعات الخلافة لتقوية موقعه في الميدان وإثبات القدرات ضد رأس المال السياسي ضد المنظمات المتنافسة، حماس ستقوى قبضته على المقود.
تواصل التنسيق الأمان	التنسيق الأمني متوقع ليتم رسمها وفقاً لنهج الوريث تجاه إسرائيل.	من غير المحتمل أن يخاطر الخلف بإنهاء التنسيق ، لأنه يحتاج إلى إنشاء وضعه وسلطته وليس كذلك	التنسيق الأمني من المتوقع أن يستمر ، لكن فعاليته سوف تنأى نتيجة لذلك	سيؤدي تفكك السلطة الفلسطينية إلى إضعاف آلياتها الأمن وإنلاف القدرة سيطرتهم على الميدان. ستنهار الآليات والنشطاء بأسلحتهم سينضمون إلى الميليشيات المنظمة، كمشق هذا سيهيئ التنسيق الأمن
لا يتوقع تفقيبات مهم للاقتصاد.	لا يتوقع تفقيبات مهم للاقتصاد.	لا يتوقع تفقيبات مهم للاقتصاد.	يؤثر عدم الاستقرار سلباً على التبرعات والاستثمارات الأجنبية والسياحة والقطاع	يؤثر عدم الاستقرار سلباً على التبرعات والاستثمارات الأجنبية والسياحة والقطاع
الجمهور البطالة	الجمهور البطالة	الجمهور البطالة	الجمهور البطالة	الجمهور البطالة

ملخص المواقف المحتملة وتأثيراتها (تابع)

تفكك الآليات الحكومية في أنظمة فرعية	صراعات المبررات وعدم الاستقرار المستمر	ورث مختار مسبقاً أو عين في عملية غير ديمقراطية	يتم اختيار خليفة في هذه العملية ديمقراطية
دول المنطقة ستحاول تساعد في التطور القيادة الفلسطينية جديد ، وفي نفس الوقت سيحرصون على عدم التدخل كثيراً في المرحل الفلسطيني.	من المحتمل أن البلدان ستحاول المنطقة البقاء بعيداً من الخلافات الداخلية ولن يعبر عن دعمه هنا أو هناك المشاركة النشطة ل الأردن ومصر بسبب التداخبات الفورية عليهم.	دول المنطقة ستقف خلف القائد الجديد حتى لو لم يكن هو المرشح المفضل لديهم ، وسحاولون استخدام أدوات الضغط للتأكد من أنه يروج لأجندتهم.	إنهم يهتمون التعرف على الوريث للعثماني دول المنطقة خلفي القائد الجديد سيرى حيث يمكن للممثل الشرعي قيادة التغيير الإيجابي الأمة اليهودية.
السلطة الفلسطينية لا تعمل ، والاقتصاد والأمن يتضرران وإسرائيل تعاني يصب العنف في أراضيها ويضع للعلاج أيضا في الاحتياجات المدنية من السكان الفلسطيني	تعمل السلطة الفلسطينية بالحد الأدنى وهي ليست كذلك تمكن من توفير الاستقرار ، وعلى الأرجح العنف يتدفق إلى إسرائيل ولا سيكون هناك إمكانية للترقية الحل السياسي.	تستمر السلطة الفلسطينية في العمل ، وهناك قدرة على منع انتشار العنف ، والعلاقة يتم الاحتفاظ بها كما هي أثناء محاولة إسرائيلية لتقوية آليات التنسيق الأمنية للسلطة الفلسطينية.	إسرائيل تواصل العمل ، لديك القدرة على التحكم في الأمن ومع تسرب عنف ، نظام العلاقة تشكل حسب موقف القائد الجديد إذا تم انتخاب ممثل حماس ، ستضطر إسرائيل إلى تغيير سياستها والحفاظ على اتصالات مباشرة مع المنظمة ، أو قطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية.

مصادر

- بتسليم 11 تشرين ثاني / نوفمبر - (2017) خلفية عن الجدار الفاصل <https://ly.bit.ly/3doz9NK>
- (2020) Dekel, A. and Shusterman N. (2020) الضم في يهودا والسامرة - إلى أين يقود؟ معهد دراسات الأمن القومي. <https://ly.bit.ly/3xysszx>
- س فيلدمان (2001) الانتفاضة الثانية - تقييم الوضع. التحديث الاستراتيجي ، <https://ly.bit.ly/3Sa2Zo7> . // 12-4 (3 ،) 4
- .الرأي العام (استطلاع 80) 4. (تموز / يوليو) (PCPSR) 2021 (بحث وسياسة للمركز الفلسطيني <http://org.pcpsr/en/845> عقدة /
- 2020 <https://ly.bit.ly/3d1qVjx> / <https://www.whitehouse.gov/presidential-action/2020/07/2020-07-20/>) <https://ly.bit.ly/3d1qVjx> / <https://www.whitehouse.gov/presidential-action/2020/07/2020-07-20/>)
- الولايات المتحدة (State of Pennsylvania). <https://ly.bit.ly/3d1qVjx>

منذ عام 2005 برندي محمود عباس (أبو مازن) ثلاث قبعات: رئيس السلطة الفلسطينية ، والأمن العام منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس حركة فتح. في عهده قاد عباس النظام الفلسطيني إلى إنجازات ، لكن تنسب الإخفاقات إليه . وعلى رأسها الانقسام بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس التي استولت على قطاع غزة في عام 2007 فضلاً عن عدم إحراز تقدم نحو الهدف المنشود المتمثل في إقامة الدولة فلسطيني مستقل. رغم الانتقادات والتحديات ، لم يهتز موقع عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية والأمن العام لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وخلال ولايته التي بدأت بعد الانتفاضة الثانية ساد الاستقرار الأمني في الضفة الغربية. في السنوات الأخيرة ، كانت هناك شائعات متزايدة حول توقع خروج عباس من المسرح ، بين طوعا وبسبب الضرورة ، ينظم المرشحون المحتملون "اليوم التالي لعباس" ويتم الشعور بسمة رائحة في الساحة الفلسطينية وتعطي إشارات في الاستقرار الأمني في المنطقة.

قام فريق من الباحثين من برنامج الساحة الفلسطينية في معهد دراسات الأمن القومي (INSS) بفحص وتحليل عناصر حكم عباس. نقاط قوته وضعفه، السيناريوهات المحتملة تتبع رحيله؛ والتداعيات المحتملة على الساحة الإسرائيلية الفلسطينية "عذة عباس".

الغرض من التحليل في هذه المذكرة ليس التنبؤ بمن سيحل محل عباس ولكن تحديد مجموعة من السيناريوهات من خلالها يمكنك التعرف على التحديات والعواقب المترتبة على إسرائيل من كل منها ، بينما التركيز على ثلاثة سيناريوهات رئيسية: نقل السيطرة بطريقة منظمة لقائد أو مجموعة قيادية من صفوف فتح مع استمرار عمل السلطة الفلسطينية، صراعات الخلافة المستمرة التي تنتج إلى إضعاف السلطة الفلسطينية وتقوية حماس وتفوذها. الغرض وفقدان السيطرة على سلطة الشاهد لتفكيكها وعودة مفاتيح السيطرة إلى إسرائيل.

كما هو الحال في أي دراسة ذات توجه سياسي ، صاغ المؤلفون توصيات لسياسة الحكومة الإسرائيلية وإجراءاتها أمام الساحة الفلسطينية "اليوم التالي لعباس". بعض التوصيات لها صلة بالحاضر ، عندما لا يزال عباس على قيد الحياة في السلطة سوف تتأثر قدرة النظام الفلسطيني على التعامل مع رحيل عباس المفاجئ بشكل كبير قدرة الهيئة على إدارة عملية تبادل منظمة ومستقرة ، دون صعوبة في الخلافة. لدى إسرائيل أدوات للمساعدة من خلال القيام بذلك ، مثل تعزيز السلطة الفلسطينية وحكمها ، من أجل خدمة المصالح السياسية والأمنية لدولة إسرائيل ولمنع تصعيد أمني يمكن أن يمتد إلى أراضيها.

تم صياغة الأفكار الواردة في المذكرة من قبل فريق من الباحثين من معهد دراسات الأمن القومي ، معظمهم من ذوي الخبرة سنوات عديدة في قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (بترتيب: AB) العميد (المسؤول) أودي ديكال ، د. وينتر ، دكتور حجابي أنيس ، دكتور يوئيل غوزانسكي ، يوهانان زراف ، السيدة نوا شوسترمان ، السفير د. عويد عيران ، د. أنات كورتر ، المحامية بانينا شارفيت باروخ ، د. كوبي ماكيل.